جامعة محمد الشريف مساعدية
سوق أهراس

الأنوار

El-Anouar

للدراسات الإنسانية والاجتماعية

دورية علمية دولية

تصدرعن كليّة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

ISSN:.....
جوان 2021 المُجلّد الأوّل: العدد 01

الأنوار

مجلة دولية سداسيّة محكّمة تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس – الجزائر

المدير الشرفي للمجلة

أ.د. بوفايضة محمود – مدير الجامعة –

مدير المجلة

د. علي عليوة

المنسق العام

د. رضا سلاطنيّة - عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

رئيس هيئة التحرير

د. عبد الرزاق سلطاني

نائب رئيس هيئة التحرير

أ. فوزي منصوري

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. فوزي بن دريدي	د. منير بن دريدي	د. دلال جابري
أ. جمال عبّاد	د. تيايبية عبد الغني	أ. بوغالم كلثوم

التدقيق اللغوي

د. الطيب بولنوار	د. كبلوتي قندوز	د. عبد الغني زمالي

سكريتير المجلة: السيد ميروزي محمد

(مديرية/مكتب) النشر

كلية العلوم الاجتماعيّة والإنسانية، جامعة محمد الشريف مساعديّة 41000

البريد الالكتروني : anwar.ehs@univ-soukahras.dz

هيئة التحكيم العلمي:

أ.د فوزي بن دريدي (جامعة سوق أهراس، الجزائر)
أ.د الطّيب صيد (جامعة سوق أهراس الجزائر)
ا.د بودالى بن عون (جامعة الاغواط، الجزائر)
ا.د عبد العالى دبلة (جامعة بسكرة، الجزائر)
ا.د مصطفى عوفى (جامعة باتنة، الجزائر)
أ.د على ارسلان (جامعة سكاريا، تركيا)
Professor. Asaad Hamdi Mohammad Maher University of Human Development, Sulaymaniyah, Kurdistan, Iraq

Mohamed Ali Husein Semitic languages and Modern Hebrew language and literature, Mansoura University, Egypt

Prof.Dr. Mustafa Kemal ŞAN - Sakarya Üniversite

Prof.Dr. Ahmet Uysal International Relations Department, Istanbul University

M. Pierre Demeulenaere (Université Sorbonne, France)

M. philippe Steiner (Université Sorbonne, France)

Bruno Milly (université Lyon 2, France)

د. حسين محمد الربابعه جامعة البلقاء التطبيقية،الاردن
أ.د مي عبد الله، كلية الإعلام، الجامعة البنانيّة
أ. د محمد بوقشور، جامعة سطيف 2 الجزائر
د. رضوان بلخيري (جامعة تبسة)
أ.د ماغى حسن كلية الآداب والفلسفةالجامعة اللبنانية، لبنان
أ.د علي خليفة (جامعة بيروت لبنان)
د. سميّة عبد اللطيف، جامعة عجمان الإمارات العربية المتحدة
د.نجيب زاوي(جامعة قفصة، تونس).
أ.د.أسعد حمدي محمد (جامعة التنمية البشرية، إقليم كردستنان، العراق)
د.هادية(بهلول مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، تونس)
د. سامية ابراهيم الجمل (جامعةهادزفليد بريطانيا)

أ.د خضرة براك (جامعة تبسة، الجزائر)
د. علي عليوة (جامعة سوق أهراس الجزائر)
د. تيايبية عبد الغني (جامعة سوق أهراس الجزائر)
د. رضا سلاطنية، جامعة سوق أهراس، الجزائر
د.محمد حسين علي السويطي(جامعة واسط، العراق)
د.سليمان عبد الواحد يوسف (جامعة قناة السويس، مصر).
د.علىالمهنكر (جامعة صبراتا، ليبيا)
د.معن قاسم محمد الشياب (جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية).
د. جابري دلال (جامعة سوق أهراس الجزائر)
د. علي شبيطة (جامعة سطيف الجزائر)
د. سفيان بدراوي (جامعة تبسة، الجزائر)

التعريف بالمجلة:

مجلة الأنوار هي مجلة علمية دولية محكمة سداسية الإصدار (Anouar journal of Human and Social Sciences)، تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، تهدف هذه المجلة إلى نشر نتاج الأعمال البحثية و الدراسات المختلفة في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقول الأخرى ذات الصلة، تحت إشراف هيئة تحرير متخصصة ، كما تعمل على توطيد الصلات العلمية والفكرية بين مخابر ومؤسسات البحث الوطنية والدولية بما يواكب التطورات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كما تخضع الدراسات التي تنشرها المجلة للتحكيم السري من قبل متخصصين في مجال الدراسة، وذلك لضمان جودة الأبحاث العلمية المنشورة، وتظم المجلة أيضا هيئة متخصصة مهمتها المراجعة الأدبية واللغوية وتعديل ما قد يتواجد من أخطاء لجعل المقال مطابقا للقواعد اللغوية الصحيحة.

ويمكن تلخيص أهداف المجلة في العناصر التالية:

- ✓ نشر الأبحاث الأصيلة والمتميزة.
- ✓ تنشيط البحث العلمي الأكاديمي.
- ✓ إثراء المكتبة بمنتج علمي لمساعدة الباحثين والمثقفين والدارسين،في إنجاز أبحاثهم ودراساتهم وتساعدهم في تحقيق تطلعاتهم المعرفية ونشرها وتثمينها.
- ✓ تعريف الباحثين والعلماء بعضهم ببعض وخلق جو من الحوار الفكري والعلمي بينهم.
- ✓ ترسيخ ثقافة النقد البناء التي تؤدي إلى التقدم والتطور والازدهار..
- ✓ تثمين المجهودات التي يقوم بها الباحثون على مستوى مؤسساتهم وبلدانهم وعلى ما ينجزونه من أبحاث ودراسات.

– باللغة الفرنسية

– باللغة الانجليزية

قواعد النشر:

يتّبع الباحث الخطوات الآتية قبل إرسال بحثه لمجلة الكلية الخطوات التالية:

1. أن يكون البحث أصيلا، لم يسبق نشره أو تم تقديمه للنشر في جهة أخرى، ويرفق الباحث تصريحاكتابيا؛
2. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي من طرف محكمين، ويبّلغ الباحث بنتائج التحكيم؛ والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور استلام ردود كل المحكمين؛
3. هوامش صفحات المقال تكون 2 سم في كل الاتجاهات، ويكون الخط المستخدم من نوع (Sakkal Majalla) قياس (14) باللغة العربية و(Times New Roman) قياس (12) باللغتين الانجليزية أو الفرنسية، باستخدام برنامج (Microsoft Word).
4. يرقم التهميش والإحالات بطريقة الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA.
5. على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث: أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة باللغة الانجليزية إن كان البحث محرر بالعربية، على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية؛وأن تكون الملخصات في الصفحة الأولى فقط، مع إلزامية كتابة العنوان والكلمات المفتاحية باللّغة الانجليزية.
6. يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 20 صفحة بما فيها الإحالات؛وألا يقل عن صفحة.
7. يزوّد الباحث الرئيس للبحث المنشور بنسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه؛
8. تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة؛
9. البحوث المنشورة في المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها؛
10. تُقبل البحوث المحرّرة باللّغة العربية أو الفرنسيّة أو الانجليزية فقط.
11. يمكن لإدارة المجلة أن تحدث بعض التصحيحات الشكلية على موضوع البحث، دون المساس بالمضمون؛
12. يمكن لصاحب المقال متابعة سير عملية نشر مقاله، من خلال موقع المجلة.

محتويات العدد

الكلمة الافتتاحية 7

الأستاذ الأكاديمي وسوسيولوجيا الحقل الجامعي 8

د.بوبكر بوخريسه

إشكالية علاقة الإنسان بالبيئة مع إشارة للمنطقة العربية 26

د. سمير قريد

خطط تنموية في مواجهة ظاهرة الفقر 40

د.آمال بن سمشة

مراجعة لكتاب : المناعة الفكرية في ضوء النظرية المعرفية 52

صاحب اسعد الشمري أستاذ مساعد بكلية التربية بجامعة سامراء –العراق

الإعاقة مراحل تكونها وأساليب الحد منها في ظل تفاوت النظرة المجتمعية للمعاق 62

د. شويشي زهية.

الموروث الثقافي الوثائقي من المشافهة والدعامات المادية إلى الوسط الرقمي 78

د. جمال شعبان.

صراع الخبراء في البنك الدولي حول حقوق الإنسان: أي دور للثقافة التنظيمية؟ 94

الباحث: محمد بوشكيوة

التعايش المجتمعي السلمي في مدينة بغداد خلال مدة الاحتلال البريطاني 1917-1920 113

الأستاذ الدكتور حازم مجيد احمــد الدوري

الكلمة الافتتاحية

إنه لمن دواعي سرورنا أن تصدر كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد الأول منجلة -أنوار - والتي تحمل رسالة سامية وهدف وجودي نهضوي للمجتمع العلمي، يجدر بكل باحث أن يسعى ويبذل جهده من أجله، لتكبر هذه المجلة وتصبح دوحة ظليلة بجهودكم ومساهماتكم القيمة لأنها ينبوع عطائكم، لتكون رافداً صافياً وعذباً يصب في نهر العلم الذي يرتوي منه طلاب العلم والمعرفة .

في مجلتنا العلمية "أنوار" الفتية بتأريخها، الكبيرة بطموحها،نرجو من الباحثين انتقاء بحوثهم على أساس الجودة، وبلغة علمية تنشأ عن بحث علمي أصيل،من خلال مواضيع مميزة تكتسي أهمية كبيرة تضفي تشويق على المقالات شيئا من المبادرة والابتكار،لتشكل منعطفا علميا بتقديم إسهامات وإضافات جديدة، وذلك ما يجعل مجلة - أنوار- تواكب تدريجياً المجلات العلمية المتميزة،

المجلة، ستصدر بحول الله، بقوة ورصانة وتميز، لتبدأ المجلة مسيرتها بعددين، من أجل استقطاب الكفاءات والطاقات العلمية الواعدة، لتفتح "أنوار" المجال واسعاً للباحثين والمهتمين من داخل الوطن وخارجه، هذا ونأمل أن تتضافر جهودنا جميعا في سبيل الارتقاء بمجالات البحث الأكاديمي.

اشتمل هذا العدد على جملة من المقالات المتنوعة في مجالات وحقول مختلفة ومتكاملة كالأدب والتاريخ والعلوم الاجتماعية والسياسية، حيث حرصت هيئة التحرير على التنوع في المواضيع كبادرة تشجيع لكل الأقلام وبمختلف أنواعها، لتتحف بها القارئ.

في الأخير لابد لنا من وقفة نشكر فيها كل من ساهم في تأسيس وظهور مجلتنا إلى الوجود ، وأرهم لن يكون هناك طعم لأي نجاح بدون مشاركاتكم وانتقاداتكم البناءة، حتى يكتب لهذه المجلة الحياة والاستمرارية.

رئيس التحرير د. عبد الرزاق سلطاني

الأستاذ الأكاديمي وسوسيولوجيا الحقل الجامعي

بوبكر بوخريسه

جامعة " باجي مختار" عنابة

الملخص:

لطالما سجل ظهور المثقف علامة فارقة في الحياة الاجتماعية، وخصوصا في أماكن الممارسة ، بما في ذلك الجامعة . حيث أن كتاب " الإنسان الأكاديمي " لبيار بورديو يقدم توضيحا ونقدا مميزا لهذا الأستاذ الجامعي أو الإنسان الأكاديمي . إذ يبين لنا بأن استراتيجيات المصالح والمعارضة ، في ظل بعض الشروط ، هي التي توجه عمل هذا الأستاذ داخل الحقل الأكاديمي ، بما فيها الباحث السوسيولوجي ، الذي يفترض فيه أنه ملاحظ جيد للفضاء الاجتماعي . وسنوضح سوسيولوجيا هذا الحقل الأكاديمي وفق النقاط الموضحة بالعناوين الفرعية أدناه .

abstract :

The emergence of a person of culture in social life has Always made a difference, especially in specific fields like university. Bordieu's" Homo academicus" provides a clear and unique criticism to this " academic Man" which clarifies , to us, that the strategies of ineterest as well as of opposition, in certain conditions, actually guides the deeds of that man inside that academic field, including the sociological researcher, who is supposed to watch the sociological atmosphere closely.

The sociology of this academic field will be clarified in the subtitles mentioned below.

إن المقاربة البورديوسية للمؤسسة المدرسية وبشكل أخص الجامعة، لا يمكنها سوى أن تتوّج بتفكير يتناول بالمقابل، موضوع نشاط الباحث السوسيولوجي نفسه، بقدر ما يسجل ذلك النشاط في بنيات مؤسساتية حقيقية، تشترك في وظيفة إعادة الإنتاج الاجتماعية. ويكون من المضلّل الاعتقاد بأن السوسيولوجي، كما هو حال المثقف من جهة أخرى، لأنه يلاحظ الفضاء الاجتماعي، سيتحرّر من ذلك الفضاء الذي يقوم بملاحظته. إن "وهم المثقف الحر"، المنافق الحقيقي، يختزل في كونه تفكيرا خالصا يضع نفسه أمام مشهد العالم الاجتماعي الذي يصفه أو يحلله، يكون في الواقع الوسيلة المفضلة لإدخال لا وعيه الاجتماعي، عن طريق النصب والاحتيال، في عملية التحليل. هذا ألأمر، يشكل هنا، كما سنلاحظ ذلك لاحقا، "وهما سكولاستيا" (مدرسيا)، ومنبع حالات من سوء فهم للسوسيولوجيا. إن إجراء عودة انعكاسية حول ممارسة الباحث السوسيولوجي الخاصة به، كشرط لكل نشاط علمي لا يعني في نظر بيير بورديو القيام باستبطان أغوار وعي الأفراد، لكنه يعني قبل شيء، استخلاص نتائج وضعية السوسيولوجيا في حقل مؤسساتي، وهي وضعية ترتب بالطبع عواقب وخيمة على الممارسات السوسيولوجية.

وبصورة أعمق، فإن الأمر يتعلق بالتساؤل حول العمليات الفكرية التي يقوم بها الباحث السوسيولوجي، على كافة مستويات عمله والفارق الذي يتطلبه بين "وجهة النظر النظرية" المحتومة التي تترتب عنه والمعنى التطبيقي الذي يقوم

بتحليله. هذا الفارق الذي يتمثل أساسا في إعطاء أحقيّة للممارسات، هو نتيجة تاريخ وشروط بروز عقل وتنظيم كيان مستقل من المتخصصين: هو ظهور الإنسان الأكاديمي الذي يجمع هؤلاء الأساتذة (البروفيسورات) الباحثين والذين يتفقون، مهما كانت اختلافاتهم، على مصلحة مواضيع اختلافهم وعلى الإجراءات التي تسمح لهم بالفصل بينها. هكذا ندرك إذن، أن الأمر يتعلق لا أكثر ولا أقل بظهور حقل دراسة مستقل، حقل أكاديمي، تؤثر بنيته الخاصة في إنتاج الحقيقة (ومن بينها الحقيقة السوسيولوجية) التي هي علة وجوده. وأن العمليتين الاثنتين اللتان تسمحان بـ"وضعنةالموضوعاتية" [سوسيولوجيا الحقل الأكاديمي والتساؤل حول المقاربة الفكرية التي تمثل أساسها] تكونان مكملتين إحداهما للأخرى. من جهة أخرى، أن عمل موضوعية الموضوعاتية [مثلما يمكن أن نعتقد ذلك، بشكل مستسهل] هو استراتيجيا شك تطبق مباشرة على الحقيقة التي ينتجها الحقل الأكاديمي. يحاول بورديو بالعكس، أن يبيّن لنا بأن استراتيجيات المصالح والمعارضة، في ظل بعض الشروط، هي التي توجه عمل الأعوان (الأساتذة) داخل الحقل الأكاديمي، أبعد من أن تكون لامتوافقة مع إنتاج الحقيقة، فإنها تشكل قاعدتها ودافعيتها.

في عبارة أخرى، بقدر ما يؤمن فيه الحقل الأكاديمي استقلاليته حيال حقل السلطة، فإن المصالح التي توجه عمل الأعوان تتوج بإنتاج الحقيقة، تمثل ميكانزما يذكرنا بقوة بـ"الحيلة والعقل" الذي بنى عليه فريدريك هيجل فلسفة التاريخ الخاصة به. وهكذا، فإن الإنسان (الأستاذ، البروفيسور) الأكاديمي [شريطة أن يكون الحقل الأكاديمي مستقلا بما يكفي]، يمكن أن تتمثل مصلحته في إنتاج الحقيقة. ومن الواضح أن بورديو يرفض هنا البديل بين الرؤية المثالية للعالم الذي يخضع نشاطه برمته لحب لا مبالي للعقل والنزعة الساخرة لنوع من سوسيولوجيا العلم [الشائعة (السوقية) التي تنتشر عنها في الغالب] التي تختزل إنتاج الحقيقة وإذن الحقيقة المنتجة في مرتبة عبارة أو من الأحسن، أدوات في خدمة غايات خارجية عنها [منح قروض، آفاق سيرة مهنية، مركز ومكانة ثقافية، فكرية، الخ.). ولهذا السبب، فمن المفارقة هنا، أن يصبح تفكير بورديو جد إبستمولوجي [في كتابه تأملات باسكوالية (Bourdieu, 1997)، على سبيل المثال] وبشكل كبير سياسيا مباشرة، إن لم نقل معياريا بقدر ما يقوده التساؤل عن ممارسات السوسيولوجيين إلى أن يتبنى مواقف حول وظيفة السوسيولوجيا، في إطار الحقل الاجتماعي.

1. الجامعة والأستاذ الأكاديمي

يعتبر كتاب "الإنسان [الاستاذ والباحث] الأكاديمي" (Bourdieu, P. (1984),*Homo academicus, Paris,* Éditions de Minuit) لصاحبه بيير بورديو، دون ريب من بين أكثر الكتب إثارة وجدلا، رغم حرصه الشديد على أن يتحلى بقواعد الموضوعية: في الحقيقة، فهو يقوم بوضعنة (أو موضعة) أولئك [مجتمع الأساتذة والباحثين الجامعيين (الأكاديميين)] الذين ينادون في العادة، يتبنّون ويحاولون التقيّد بشروط الموضوعية في أعمالهم، دراساتهم وبحوثهم العلمية. ويكشف بهذه المناسبة ويفشي [بارتكابه مخالفة تتخذ صبغة الخيانة] الحقيقة التي مفادها أن البنيات الموضوعية للكيان الاجتماعي الذي يشكل هذا الباحث هو نفسه فردا منه، يعني بنيات فضاء المراكز (المكانات) التي تتحكم في المراكز الجامعية والسياسية لأساتذة الجامعة (...)، تلك التي تواجه خلالها في فترة البحث، رولاند بارث وريموند بيكار (Roland Barthes et Raymond Picard)، يعني شخصيهما، "سيميولوجيا أدبية" تعتبر بمثابة الطليعة والتاريخ الأدبي التقليدي...

هكذا، في قلب الفروع الأدبية ذاتها، يمكن أن نتعرف على علوم مهيمنة (فلسفة، أدب، تاريخ) ومؤسسات مهيمنة (سوربون، كوليج فرنسا) والتي تتعارض معها علوم خاضعة (سوسيولوجيا، إثنولوجيا، جغرافيا) ومؤسسات خاضعة (جامعة نانتير، مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية). وأن التعارض الذي يبنين الحقل الجامعي، مهما كان بانيا، يمثل في الوقت ذاته، صراعا من أجل فرض الوجود ومعيار مشروعية الهيمنة في هذا الحقل. وعليه، فإن الصراع يكتسي شكل نزاع ومعركة نظرية بين أصحاب الأصولية (الأرثودوكسية) والتقليد من جهة، وأولئك الذين يروّجون للبدعة والثورة العلمية. وأن النقاش بين ريمون بيكار ورولان بارث في سنوات 1960، عبر مجلة "النقد الجديد" (« Nouvelle Critique ») كان يعكس بشكل عجيب صراع المشروعية [ومن أجل تعريف مبدأ المشروعية] الذي يبنين المناظرات الأكاديمية بين المهيمنين والمهيمن عليهم، داخل الحقل الجامعي: فقد كان ريمون بيكار الممثل البارز للسوربون القديمة والنقد الأدبي الذي يرافقها والذي يرتكز على المنهج التاريخي، هو الذي هاجم رولان بارث [وكتابه "حول راسين" (Barthes, R. (1963), *Sur Racine*, Paris :Éditions du Seuil)]، بواسطة مؤلف هجائي صغير تحت عنوان "نقد جديد، حيلة جديدة" (Picard, R. (1966), *Nouvelle Critique, nouvelle imposture, Paris : Pauvert*) حيث ينتقد فيه هذا الأخير منهج النقد الأدبي الذي يوظفه المحدثون المنضوون تحت راية رولان بارث، وبخاصة استخدامهم للنظرية البنيوية.

وإذن، باسم نوع من الأصولية (الأورثودوكسية) ينتقد ريمون بيكار نظراءه من الأساتذة الشباب، باسم تقليد متكلس تقريبا، ويتهم الشباب المسعور المنتمي للنزعة البنائية بأنهم لا يحترمون العقيدة الأدبية والتاريخية التقليدية. وكانت إجابة رولان بارث مهمة ومفحمة بشكل خصوصي، بالنظر إلى أنها لم تبحث عن تبرير نفسها حيال الأورثودوكسية التي يتم التذكير بها بحزم من قبل بروفيسور السوربون، لكنه يرافع بصوت عالي ونبرات قوية عن ابتداعه وتمرده وضرورة إصلاح النقد الأدبي (الهرم): تذمر غاضب ومبجل من جهة، ومروق متحمس من جهة أخرى. وقد اشتغل فتيل هذه المناظرة، بحيث أنها كشفت عن أقطاب تبنين الحقل، إذ يشتغل بيكار وبارث كثنائي، بانعكاس مقلوب بين "اللِّحى" الهرمة والشباب "المتمردين"، بحيث يتبنين الحقل الجامعي بين الورثة والطامحين. لكن، هذا النقاش لا يمكن فهمه إذا لم نضعه في سياق التطور التاريخي من توزيع السلطة بين الكليات وخاصة تفتيت، استقلالية وتمكين الحقل الأكاديمي خصيصا، ما يؤدي إلى تصاعد قوي للفروع العلمية داخل الحقل وتراجع وتخفيض سريع نسبيا للعلوم التي كانت مهيمنة في السابق، مثل الآداب.

2. إشكالية ومقاربة الحقل الجامعي

يشكل كتاب "الإنسان الأكاديمي"، امتدادا للأعمال السابقة التي أجراها بورديو وباسرون حول سوسيولوجيا التربية. هذا المؤلف الذي نشر سنة 1984، يستكشف بنية الحقل الجامعي ويمثل باعتراف صاحبه نفسه تحدّيا، لعدة أسباب من بينها ما يعود إلى صعوبة إخضاع الوسط المهني [الذي يتموقع فيه الباحث السوسيولوجي هو نفسه] وإلى وحشية عملية الوضعنة (Bourdieu, 1984, chap. 1). إننا ندرك، في نظر بورديو، أن بنيات مختلف حقول الفضاء الاجتماعي تكون متماثلة فيما بينها. ولا نفاجأ إذن، عندما نعثر مجددا في الحقل الجامعي على بنيات المعارضة والصراع بين فروع علمية أو إذا استعدنا الالتباس الاصطلاحي الذي وظفه بورديو بين "كليات" جد متشابهة لتلك التي تشهدها حقول اجتماعية أخرى. وبتحليل التناسب بين التوظيف الاجتماعي لأساتذة الجامعة وطلبتهم، والهيبة النسبية التي تتمتع بها المؤسسات الجامعية والبحثية أو كذلك المواقف السياسية للأعوان (الأساتذة)، يمكننا أن نبني تمثلا عن الحقل الجامعي، يعكس

استقطابا بين العلوم (والكليات) المهيمنة اجتماعيا ولكنها تابعة اجتماعيا (مثل الطب والحقوق) وعلوم مهيمنة علميا وتابعة اجتماعيا (مثل الرياضيات والبيولوجيا).

يطرح تحليل الحقل الجامعي على الأستاذ الباحث في علم الاجتماع، الجامعي هو نفسه، إشكالية تحديد وضبط علاقة هذا الأخير بموضوع بحثه، بكيفية جد ملفتة للانتباه (بوخريسه، 2013 : 120-121). لا يوجد هناك شخص أكثر اقتناعا بهذه المعضلة الإبستمولوجية والذي كان أكثر استعدادا –إن لم نقل مدعوا- إلى مقاربتها من الجهبيذ بيير بورديو الذي انكب، منذ زمن طويل، من جهة، على وصف الروابط (العلاقات) بين المراكز (المكانات) الاجتماعية والمراكز العلمية والإشارة من جهة أخرى، [عبر مبحث عام هو "موضوعية الذاتي"] إلى أهمية صراع التصنيفات والتراتبيات الاجتماعية في سياق الصراع الاجتماعي.

وسيحاول، فيما تبقى، أن يتجاهل بأن أشخاصا آخرين غيره، سيتكفلون بكل حزم بأن يلفتوا نظره إلى هذا التضارب. ذلك، أننا ندرك جيّدا، أنه من غير الضروري أبدا، أن نعرف دقة هذه التحليلات لكي نتقبّل الأساس الذي تقوم عليه عمليا، لأن إنكار طابع العلمية الذي يوجه السوسيولوجيا بشكل عام [خاصة عندما تهدد بخلخلة اللعبة الاجتماعية والسلطات السائدة] يرتكز في الأساس على مصادرة من القبيل ذاته. وباختصار، فإن: "الشخص الذي يكتب (بورديو) يحتل هو أيضا مركزا (مكانة) في هذا الفضاء الموصوف: فهو يدرك ويعلم بأن القارئ للنص الذي يكتبه يعي ذلك جيدا" (Bourdieu, 1984 : 39). كيف يمكن، عندئذ، أن يتحرّر هذا الأستاذ الباحث بكيفية موثوق بها، من مختلف الشكوك [التهم، الأحكام المسبقةوالأخلاقيات أو غيرها، والتي يتم الشعور بها بشكل غامض] على أساس أنها تعكس مستوى "الوضوح الخاص" عند الباحث الذي يجري عملية التحليل – [والتي يمكن أن يتصوّرها ويكوّنها القارئ] حيال علمية ومشروع البحث وبشكل لا ينفصل، بشأن أمانة وموضوعية الشخص الذي يدعو إليها؟ وبشكل أساسي، مهما بدا هذا الرهان شخصيا جدا، عند بيير بورديو، تظل المشكلة الأساسية تتمثل في معرفة طبيعة وشروط إمكانية الوضعنة الملائمة والصالحة للكيان الاجتماعي "الذي ندور في فلكه" وشروط التلقي السليم لمحتوى التحليل الذي تجعله جميع الظروف، يشتغل في سياق ومنطق جدالي.

وفي هذا المعنى يقول بورديو، عندما نتخذ عالَما أو كيانا اجتماعيا كموضوع للبحث ونكون منضوين فيه، فإننا سنكون مجبرين على مواجهة [في شكل درامي] عدد من المشكلات الإبستمولوجية الأساسية التي ترتبط جميعها بإشكالية الاختلاف بين المعرفة العملية (التطبيقية) والمعرفة العالمة وبخاصة المشكلة الخاصة بالقطيعة الإبستمولوجية مع التجربة الساذجة واستعادة المعرفة المنجزة، نظير هذه القطيعة. إننا ندرك هذه العقبة الإبستمولوجية التي تقف أمام بلوغ المعرفة العلمية التي يمثلها، سواء الإفراط في الاقتراب من الموضوع أم الإفراط في الابتعاد عنه ومشكلة إعادة بناء علاقة الاقتراب المقطوعة والتي تسمح، لنا بفعل عمل طويل على موضوع وإشكالية البحث أيضا، بإدماج كل ما لا يمكن معرفته (بوخريسه، 2017 : 246). إذ تتميز اليقظةالإبستمولوجيةفيالعلومالإنسانية بأهميةنوعية،خاصةفيما يتعلق بالفصل بين المعرفة الشائعة والخطاب العلمي. وتبدوالأفكارالأوليةبوصفها أفكاراتناغممعالوعيالعاموالمألوف، بحيثتقدمتفسيراتتصلحلكافةالوقائع الاجتماعية: إنها نسيج من القضايا المبتذلةالتيتنتظمبشكليوهم صاحبها بالمعرفة العالمة.

إن القارئ لأسطر هذا المؤلف، سيكون مسؤولا عن التهم التي قد يجرؤ على تصويبها نحو الكاتب: ذلك، لأنه يقرأ بين الأسطر، يرمّم نوعا ما بشكل واعي، بعض نقاط الظل من التحليل أو ببساطة "عندما يفكر، مثلما يقال، في وضعيته (حالته الخاصة)، بحيث يحوّل معنى وقيمة بروتوكول (برنامج) الاستطلاع العلمي الذي تُفرض عليه رقابة تعسفية. وفي ظل عجزه عن كتابة كل ما يعرفه، فإن قرّاء بورديو [الأكثر استعدادا وحزما على شجب كل تلك التهم] يعرفون ذلك في الغالب أفضل منه (ibid, p. 11-28). لكن على منوال آخر، فقد يخاطر عالم الاجتماع بأن يتحول إلى ضحية استراتيجيات الفوضى الجدالية الأكثر تكريسا (إيحاء، أنصاف كلمات، تلميح) والطرائق العديدة التي تتقنها البلاغية والخطابية الجامعية تحديدا.

3. تحليل الموضوع وتجاوز المعرفة الساذجة

وقد حاول بيير بورديو أن يخصص لهذه المشاكل المعقدة، في صورة مواجهة مباشرة، الفصل الأول من هذا الكتاب-التحدّي والذي حمل عنوان "كتاب يستأهل الحرق". وسيمثل هذا التحليل [النص الغزير والخطير، دون ريب] إحدى أندر دعامات بيداغوجيا وقواعد البحث التي لا تضاهى، الصارمة والمتفتحة، والتي تمثل أكبر المضادات (ترياقا) وثوقا، بشأن يقينيات التشيئة النظرية أو الميثودولوجية المزرية. وفي الحقيقة، ليس هناك من شيء أكثر لا تطابقا أو لا تكافؤا، عندما نريد أن نعرض بشكل مقتضب مجموع القضايا التي عالجها الكاتب، مثلما نختزل في شكل مبادئ وتعاليم كل ما يشكل في هذا المؤلف، محاولة عرض عدة سبل وطرائق يريد من خلالها هذا الأستاذ-الباحث، أن يتصدى ويحتوي الآثار السلبية التي تدين بها قراءة وبناء التحليل إلى الحقيقة التي مفادها أن القارئ والقائم بعملية التحليل، يحتلان مركزا في الفضاء الاجتماعي محل الدراسة والتحليل (الجامعة).

وتستهدف مجموع الجهود التي يجب القيام بها من أجل تجاوز التجربة الأولى والمعرفة الساذجة [الغامضة والتوفيقية، الجوهرانية والغائية بشكل بسيط] على العموم، خلق شروط وإمكانية الضبط المنطقية والإمبيريقية للخطاب العلمي. وهي شروط إمكانية، لا يمكن أن تفرزها سوى عملية بناء الموضوع، بمعنى تحديد "مجموعة منتهية من الخصائص الملائمة التي تمأسسها الفرضيات، في شكل متغيّرات فعالة، ترتبط تنوعاتها باختلافات الظاهرة محل الملاحظة (...) والتي تحدد في الوقت ذاته، مجتمع الأفراد محل البحث الذين يتميّزون بأنهم يتمتعون بتلك الخصائص بدرجات متباينة أو كقضية مترتبة عن قراءة، يمكنها أن تخضع للتحقيق والاختبار.

كنا نودّ لو أن الكاتب لم يتوقف، في هذا الميدان، عند سجل الإعذار المألوف وأن يقدم في الوقت ذاته [زيادة إلى العلاقة المقتنعة بفتوحاته] شهادة أصيلة عن الصعوبات واللايقينيات القلقة التي تطبع هذه المقاربة السوسيولوجية [1]. وعلى هذا الأساس، مهما بدت مطمئنة، فإن عملية الوضعنة الأولى [التي تتقيّد بشروط وإجراءات الميثودولوجيا والمفتخرة بمبادئها ومؤشراتها] تخصّص أحيانا بكيفية لا شرعية (دون وجه حق)، نظام ترميز ومبادئ التقسيم الاجتماعي –

[1]- "وأبعد من أن يكون، مثلما بدت تجعلنا نعتقد بعض التمثلات "التعليمية" عن "القطيعة الإبستمولوجية"، نوعا من الفعل الافتتاحي والختامي في الوقت ذاته، فإن القطيعة مع الحدس يمثل تتويجا لعملية ديالكتيكية طويلة يتم فيها تحليل الحدس، بإنجازه من خلال عملية إمبيريقية، ويتم ضبطه، ما يولد فرضيات جديدة، أكثر تفكيرا تجد تجاوزها بفضل الصعوبات والانتظارات التي تفرزها" (ibid, p. 18).

الواعية واللاوعاية- التي يتبناها صاحب التحليل. عندما يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بتقييم أشكال ومستويات المشروعية والسلطة الجامعيتين، يتساءل الكاتب بورديو عن أسس وقواعد الارتكاز على معايير رسمية مهيمنة أو بالعكس، على معايير أكثر لارسمية، من أجل عملية تحديد بديلة، تتم صياغتها والدفاع عنها من قبل الطامحين إليها.

ما هي هيئة وسلطة المشروعية التي يمكنها أن تحكم بالتوالي، على موضوعية أنظمة التصنيفات التي يتمثل دورها بالأساس في أنها تكون محل رهان، وجود واشتغال هذا الحقل الجامعي؟ وباسم ماذا ومن يمكن لعالم الاجتماع أن يفصل أو يحسم بشكل أفضل من غيره "(...) في ما لم يتم الفصل فيه في الحقيقة" (ibid, p. 21-22)؟ إن المشكلة التي تتم إثارتها هنا، تتطلب عملية زحزحة وانزلاقا للموضوع والمقاربة. وإذا أرغم صاحب التحليل على التنازل عن طموحه [من أجل بلوغ درجة موضوعاتية قصوى] بشأن قياس وحيد المعنى للظاهرة، فإنه سيستهدف بدلا من ذلك، إعطاء الأحقية والأولية لما قد يشكل تعددية مستويات التقييم التي تشتغل في نطاق ممارسات الحقل الجامعي.

وسيبحث هكذا "(...) في الوقت ذاته، عن تأكيد معرفة مطابقة للعلاقات الموضوعية بين مختلف المراكز (المكانات) والعلاقات الضرورية التي تنبني [بفضل وساطة تطبّعات أصحابها] بين المراكز (المكانات) والمواقف المتبناة والمتناسبة معها، يعني بين النقطة المحتلة في هذا الفضاء الجامعي ووجهة النظر عن ذلك الفضاء ذاته والتي تسهم في واقع ومصير هذا الفضاء. وهكذا، عند القيام بوضعنة "(...) الفضاء الذي يتحدّد في داخله مركزه (مكانته) ورؤيته الأولى [بشأن مركزه والمراكز المقابلة له"] فإن الكاتب يريد بذلك أن يسهم، زيادة على ذلك، في وضعنة مركزه الخاص به كما في "(...) قصد الوضعنة ذاتها ويتمكن جراء ذلك، " (...) من العمل على أن يستبعد من عملية الوضعنة العلمية، كل ما قد تدين به (عملية الوضعنة) إلى طموح ورغبة الهيمنة، بواسطة توظيف أسلحة العلم" (ibid, p. 27-28, 31). فهل يمكنه بهذا، ورغم ذلك، أن ينتج سوسيولوجيا فوق مستوى كل الشبهات؟

بكل صدق، لا يسع أي أحد عندما يطالع هذا المؤلف، أن يتجنب السؤال الذي يجب طرحه، بكيفية حثيثة وقلقة [(2)]، بشأن موضوعيته. إذ تتمثل الإشكالية برمتها في معرفة إن وجب على القارئ في الأخير، مثلما يبدو، أن يحكم [انطلاقا من تقديره الخاص للعتاد العلمي] على صرامة بناء الموضوع ونوعية التحقيق والاختبار الإمبيريقي- وفي هذه الحالة، إن أمكنه أن يتمسّك به. ذلك أنه، ما أن يظل هناك أدنى لا تحديد أو شك في منطق التأويل [مسلمة مبطنة، مؤشر محل نقاش (غير موثوق فيه)، استنتاج متسرّع، الخ.]، فكيف لا يمكن أن يحدث ذلك؟ إذ يمكن أن تفتح محاكمة مغرضة وتتسلح بمؤشرات من كل شكل، طالما أن البرهنة الاستهلالية [فيما يخص الارتباط المتبادل بين المسألة الإبستمولوجية المتعلقة بشروط القطيعة مع المعرفة الأهلوية (المحلية، الساذجة) ومسألة تحليل الحقل الجامعي]، تمنع علينا أن نعرف بكل يقين، أيهما تأخذ الأولوية بالضرورة من اهتمام الكاتب.

هكذا، نسجل ازدواجية القراءة في سياق هذا الغموض، بشأن القصد والاهتمام المبطن بإشكالية الحقل الجامعي. وهو اهتمام يقول عنه ب. بورديو نفسه، بأنه قد يتمثل سواء "(...) في رغبة أن يكون هو الباحث الأول الذي سيقوم باكتشافه

(2)- نلاحظ ان بيير بورديو مؤلف منتج مهما كان، يذكر –بشكل غير اعتيادي- "قلقا من النشر" في مفدمة حيث قام فهان من جهة أخرى بعرض حالة تعددية النصائح التي والاستشارات التي أحاط بها نفسه قبل أن يقدم تحليله.

[ويتمتع بجميع الحقوق المرتبطة به أو في استنكار وسخط أخلاقي أو ثورة، ضد بعض أشكال الهيمنة وضد أولئك الذين يدافعون عنها] داخل الحقل العلمي" (Bourdieu, 1980 : 23). هناك دافعان اثنان لا يمكنهما، في منطق الحقل نفسه، أن يكتسبا المشروعية نفسها. وجراء ذلك، فإن توظيف بعض العبارات مثل عبارة "فضيلة العلم" أو حقيقة أن تقديم مقطع معين [ولو بصدق] يتضمن قضايا ذات قسوة مفرطة حول شخص يمكن التعرّف عليه، على الأقل من قبل نظرائه، ستسهم دون ريب، في تفضيل القراءات المستنكرة والساخطة لهذا الكتاب (الإنسان الأكاديمي).

4. صراع الكليات ونظام الامتحان والفحوصات

ينتظم الحقل الجامعي إذن، حول مبدأ "نزاع كليات"؛ كلية علمية وكلية اجتماعية، ترتبط وتحسم نتيجته بالطبع بدرجة الاستقلالية الشاملة للحقل، وفقا لميكانزم تم تناوله مسبقا في دراسة الحقل الأدبي ويصلح بالنسبة لكل حقل متخصص. إنالحقولهيالأكوانالاجتماعيةالمبنينةوالمستقلةنسبيا،حيثيتنافس فيهاالأعوان،حولرهانخصوصي ("الجميل " فيالحقلالفني، "الصادق" في الحقل العلمي...). ويضع مفهوم الحقل فيالواجهة عنصرين متمايزين اثنين: منطق المنافسة ومنطق الصراعات التي تطبع كل فضاء اجتماعي (بوخريسه، المرجع السابق، ص 95-96). إن صراع الكليات يتم تحيينه بالفعل، من خلال نزاع المؤسسات التي تسهر على تنظيم العملية التعليمية وتطويرها، مع وجود في قطب كليات الحقوق والطب التي تكون هيبتها الاجتماعية قصوى، لكن نشاط البحث العلمي فيها يكون شبه منعدم. ومن الجانب الآخر، قطب المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) الخاضع اجتماعيا، لكنه مهيمنٌ علميا والذي يعرف منذ نشأته تمثيلا مضاعفا وقويا للتخصصات "العلمية"، مقارنة بمجموع حقول العلوم. وأن العلوم "الأدبية" التي تنتمي إليها السوسيولوجيا كما هو حال التاريخ والجغرافيا، تتمتع بمراكز وسطية في الحقل. وهو الأمر الذي يجعلها جد هامة: إن تاريخ هذه العلوم والمواجهات الأكاديمية التي تتخللها، تمثل كاشفا جيّدا للتوترات التي تكوّن كل حقل بين نموذجين من الرأسمال: الاجتماعي والعلمي.

ولا تستثنى من ذلك، حتى نبرات صدق الكاتب التي لا يمكنها بالمقابل، أن تشكل في نظر آخرين، مؤشر نية حسنة. ولهذا السبب، مع خطر استيراد -أثناء القراءة- جزء من التجربة الساذجة والعملية [متخطيّة بذلك التوصيات الأكثر صراحة من قبل الكاتب]، فإننا سنلاحظ بأنه من الصعب علينا أن نتقيّد ونكتفي بمعرفة أن بعض الأعوان [المتواجدين بنيويا في منطق الحقل الجامعي] سيكونون متجهين نحو البحث من أجل أن يفهموا بالكامل، حجم الاهتمام الخصوصي والمستميت الذي يبديه بورديو بسوسيولوجيا المثقفين.

ونشير إلى أن بيير بورديو قد استوحى من الأستاذ الكبير ج-ب بيتير (Billeter, 1977 : 3-29) المختص في الدراسات الصينية، العنوان الذي خصصه للفصل الأول من كتابه "الإنسان الاكاديمي" والموسوم "كتاب يستأهل الحرق"، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك . كيف لا يمكن تقريب هذا التحليل من كلام وتصريحات ب. بورديو نفسه كنوع من الصّدى؟ : "معظم المسائل والأسئلة التي أطرحها وفي المقام الأول [على أولئك المثقفين الذين يمتلكون الكثير من الأجوبة والقليل من المسائل] تعود جذورها بالأساس ودون ريب إلى شعوري بأنني موجود في عالم فكري بصفتي غريبا عنه. وأنا أطرح أسئلة على هذا العالم، لأنه يعيد النظر أو يضعني محل تساؤل وبكيفية جد عميقة، تذهب إلى أبعد من مجرد الشعور البسيط

بالتهميش الاجتماعي: أنا لا أشعر أبدا بأنني أجد ما يبرر بأن أكون مثقفا بالكامل، لا أشعر بأنني في "بيئتي"، وأنا لديّ انطباع بأنه يجب عليّ أن أقدّم حسابا [لمن؟ لا أعلم] عما يبدو لي أنه يعتبر امتيازا غير مبرر" (Bourdieu, 1980 : 76).

واستنادا إلى نقطة معينة، فإن النبرة التي يتحدث بها عن دراساته وامتحاناته (فحوصاته) في بداية النص، تشهد على فقدان الأمل واستياء كامل حيال نظام الأستاذية. ذلك، أن الحديث عن الامتحان يعني نظام الأستاذية. تعتبر الامتحانات أو الفحوصات هي القطعة الأساسية (في اللعبة)، المؤسسة المفتاحية لهذا النظام، ومبرّره الرئيسي. إن نظام الأساتذة الجامعيين لا يوظف آلية الاختبار وحسب، من أجل فرض أيديولوجيته على كل أولئك الذين يغذون طموح وأمل ممارسة سلطة معينة في الدولة أو من أجل استبعاد [وهو ما يعني الشيء عينه]، المرشحين الذي لا يقدّمون دليلا على ولائهم وامتثالهم الأيديولوجي لها. كما يوظفه هذا النظام أيضا، من أجل نشر الفكرة التي تقول بأن مزايا نظام التعليم الجامعي، تنبني وحسب على كفاءات، استحقاق ومعرفة فردية لأعضائه. وبفضل هذا الوهم الذي يصان بشكل عالم، فهو يعكس عن نفسه صورة نخبة ثقافية وأخلاقية، بوسع كل واحد أن يرتقي إليها ظاهريا، مهما تكن أصوله، طالما تمتع بالمراس والموهبة.

ولا تسمح له آليات الاختبار لهذه المنظومة وحسب، بإخفاء والتستر، بكيفية جد ناجعة، على طبيعة سلطتها الحقيقية، السلطة التي تحوزها بالضرورة كطائفة (طبقة)، لكن، أيضا قدرتها على استقطاب لفائدتها في الحالة العادية، كل ذكاء، طاقة وطموح ينتجه المجتمع. إن مؤسسة اختبارات الدولة تعتبر بكل تأكيد، المؤسسة التي ساهمت أكثر من غيرها في الديمومة الخارقة للعادة لنظام الأستاذية. كما شكلت أيضا الأداة الرئيسية في إعادة إنتاجها وهيمنتها. وليس من الغريب أن يتقيّد بها نظام الأساتذة الأكاديميين، على الدوام ويفرض احترامها. ومن أجل حمايتها بشكل أفضل، فقد تمت إحاطتها بشبكة واسعة من الاحتفاليات، المعتقدات والطابوهات (ibid, p. 26)[3].

لكن، هل بوسع عالم اجتماع التطبّع (بورديو) وبفضل تكوينه التاريخي وتأثيراته (بوخريسه، المرجع السابق، ص 201-204)، أن يقنع غيره بضرورة إعطاء الحق سوسيولوجيًا لمعنى عمله، انطلاقا من تحليل مركزه في الحقل الجامعي، وحسب؟ هل هو في نهاية مشوار تحليله السوسيولوجي"؟ لقد خصص بورديو ما تبقى من المؤلف بشكل واسع لتحليل بنية الحقل الجامعي، قوانين اشتغاله وتحوله وتوّجه في آخر فصل بتفكير نظري، يرتبط بالعلاقات بين أزمة المنظومة الجامعية وأزمة النظام الاجتماعي [4]. وبتطبيق مقاربات متعاقبة على الدوائر المركزية المتداخلة، يقودنا الكاتب انطلاقا من التذكير ببنية حقل السلطة [وهو مبدأ محدد كبير للفضاء الاجتماعي] نحو تحليل الحقل الجامعي والمركز (المكانة)

[3]- إلى أن استقرت إلى العنوان الأخير (" Les Mandarins ") يعني "مثقفو النخبة" و معنى الكلمة يتقاطع في بعض نواحيه مع "الماندارين" إي طبقة كبار الموظفين الذين حكموا الصين ، و هم يمثلون أرستقراطية مثقفة ، في إشارة خفية عن العنوان إلى السلطة التي يضطلع بها المثقف جدواها و حدودها.

[4]- عندما يتعلق الأمر بمؤلف يعيد توظيف، يجند ويدمج بكيفية مدهشة عددا هاما من التحليلات السابقة متمايزة حتى الآن، وعندما نعرف الميل الثابت للكاتب إلى التفكير والكتابة دون وجل تطوير، حول القضية المركزية، انعكاسات ضمنية ثرية، يليق بنا أن نلفت الانتباه إلى الطابع شبه البائس حتما لمثل هذا التقرير.

الذي تحتله فيه مختلف الكليات وفي الأخير، مركز (مكانة) مختلف الفروع العلمية، في إطار كليات الآداب والعلوم الإنسانية، عشية أحداث عام 1968[5].

5. أجناس الرأسمال وأشكال السلطة

يمكننا أن نستند إلى مقال حديث (Bourdieu, 1984,N° 52-53 : 3-14)، لكي نشير إلى المكانة المركزية التي يمنحها ب. بورديو إلى مختلف أجناس الرأسمال، باعتبارها "متغيرات فاعلة" ومؤثرة في التحديد الموضوعي للمراكز (المكانات) والممارسات الاجتماعية. لنكتفي هنا فقط، بقول أن الحقل الجامعي يحتل في حقل السلطة، المكانة المهيمن عليها (التابعة) التي يحتلها في الغالب الحائزون على الرأسمال الثقافي، في مواجهة الحائزين على الرأسمال الاقتصادي والسلطة السياسية. وهو مجمل الكفاءات الفكرية، سواءتلكالمنتجة من طرف المنظومة المدرسية أو الموروثة عن طريق العائلة. يمكن أن يكون هذا الرأسمال في ثلاثة أشكال في الحالة المدمجة، كاستعداد دائم للجسم (ملكة التعبير) وفي الحالة الموضوعية كثروة ثقافية (لوحات، مؤلفات) وفي الحالة المؤسساتية، في معنى أن يكون مثمنا اجتماعيا (شهادات مدرسية) (بوخريسه، المرجع السابق، ص 95 وما يليها). وأن هذه المواجهة التي تطبع العلاقة الاجتماعية الأساسية، يمكنها [بواسطة عملية مماثلة وتناظر] أن تخص أيضا مجموعة من العلاقات الاجتماعية الأكثر تحديدا والتي تخضع من جهة أخرى للمنطق الخاص بالحقول المعنية. هكذا، فإننا نعثر على هذه المواجهة بين الأجناس العامة للرأسمال في مستوى الحقل الجامعي نفسه، في صور وأنواع من السلطة المتخاصمة، كما داخل فضاء كليات الآداب، باعتباره فضاءا وسيطيا بين تلك الأقطاب وموقعا مفضلا من أجل مراقبة وضبط تنافسها. وهناك ملاحظة يركز عليها بورديو، تتمثل في أن المبدعين والمتمردين المكرسين يتمتعون بنشاط علمي يشرعن برامجهم البحثية من أجل استيراد مناهج جديدة وتقوية مركزهم ومكانتهم الخاصة في اختصاصهم العلمي.

وجراء الاعتبارات السابقة، تتجلى الأطروحة العامة التي تستوحي مجموع مقاربة بورديو والتي وفقا لها أن المنظومة الجامعية كما كافة مستويات الجهاز التربوي الأخرى، تضطلع بمهمة اجتماعية متمثلة في إعادة الإنتاج: "الحقل الجامعي يعيد إنتاج في بنيته حقل السلطة والذي يسهم نشاطه الخاص في الانتقاء والتلقين من أجل إعادة إنتاج بنيته. وفي الحقيقة، بفضل اشتغاله كفضاء تمايزات بين المراكز (وفي الوقت ذاته، استعدادات أصحابها) تنجز، خارج كل تدخل وعي وإرادة فردية أو جماعية، إعادة إنتاج فضاء المراكز المتمايزة التي تكوّن حقل السلطة"(Bourdieu, 1984 :57-61). وباستناده على مؤشرات مختلفة لشكلين اثنين من الرأسمال [الموروث أو المكتسب] ونموذجين اثنين من السلطة الجامعية [المكتسبة نظير عمل وجهد كبير يمكن تقييمه، من خلال تعددية الموارد وعمليات التحقيق]، يلاحظ الكاتب بأن "مؤشرات" (عوامل) الرأسمال الاقتصادي أو الاجتماعي التي يحوز عليها حاليا أعضاء مختلف الكليات، تتوزع حسب البنية نفسها (...) وتتنوع في الوقت ذاته، عندما نتجه من الكليات المهيمِنة عبر الزمن (الحقوق والطب) نحو الكليات المهيمن عليها (التابعة)، لكن تلك التي ترتبط بالرأسمال الثقافي [النجاح والتفوق المدرسي، الاستثمار في البحث، التكريس العلمي]، تتنوع في الاتجاه المعاكس. ويمكننا أن نستخلص من ذلك: (...) بأن الحقل الجامعي مهيكل ومنتظم، وفق مبدأين هرميين اثنين متعارضين: تتعارض الهرمية الاجتماعية، وفقا للرأسمال المتوارث والرأسمال الاقتصادي والسياسي الذي

[5]- يرتكز التحليل على معطيات استطلاع حول أسس وأشكال السلطة في الكلّيات –الذي انطلق عام 1967 وتتابع حتى عام 1971- القائمة انطلاقا من تعددية المصادر.

تتم حيازته حاليا، مع الهرمية الخصوصية الثقافية بحصر المعنى، حسب رأسمال السلطة العلمية أو الشهرة والسمعة الثقافية" (ibid, p. 69-70).

إن هذه المبادئ العامة، المترتبة عن نموذجين اثنين من الممارسات الجامعية [أحدهما يتجه أكثر نحو الاستحواذ على السلطات الزمنية (المادية)، والآخر يتجه صوب نموذج السلطة العلمية]. وأن هذه الاستعدادات المرتبطة بالمراكز المتعلقة بالأعوان (الأساتذة) [مقارنة بالقطب المهيمن في السلطة]، تسير بشكل موازي مع مجموع الاستعدادات العملية والتكوينية لأسلوب حياتهم (الأعوان). وأن الاتساق الذي يتصوره الحس العملي [بين الطب أو الحقوق والذوق للنظام، على سبيل المثال]، ليس أبدا سوى انعكاسا للسلطة البانية لهذا المبدأ الذي يمارس في الأصل، بواسطة الانتخاب الاجتماعي للأساتذة [نسبة 85 % من أساتذة الطب ينحدرون من الطبقة المهيمِنة، مقابل 58 % من أساتذة العلوم] وفي النهاية، نتيجة ممارسة فن واضح جدا، في مكتسباته القبلية، عن طريق ضرورة اجتماعية تعسفية [لنتذكر كمثال على ذلك، المواقف العلمية (الدونية) والمتخاذلة التي يتبناها مجلس نقابة الأطباء، بشأن قضية الإجهاض].

هناك إذن، "(...) قرابة حيوية (نسب) قوية بين الاستعدادات الأخلاقية والاستعدادات الفكرية التي يتضمنها الفضاء المهيكل والمنظم، من خلال العلاقة المزدوجة للرأسمال الاقتصادي والرأسمال الفكري والعلاقات المتلازمة بين هذين النوعين من الرأسمال. وبالمزج بين تأثيراته والتأثيرات التي تم وصفها، فإن الحقل الجامعي يفرض منطقه الخاص ويحدد [بشكل ثانوي، وفق مبدأ الهيبة العلمية أو الفكرية] مراكز (مكانات) واستعدادات هؤلاء وغيرهم. ويعتقد الكاتب، أن كليات الآداب والعلوم الإنسانية تنقسم "(...) حسب المبدأ نفسه والذي وفقا له تهيكل وتنتظم الكليات في مجموعها". ونلاحظ فيه تعارضا رئيسيا بين السلطة الجامعية حصريا "(...) التي تقوم في الأساس على التحكم في أدوات إعادة إنتاج هيئة (طائفة) التدريس..." (ibid, p. 100-106) وسلطة من نوع علمي أو فكري، توازيها وتضطلع بدور معارضة ثانوية، بحسب العمر ومستوى التكريس والتي تحدد "مناطق" فضاء النماذج الجامعية للسلطة.

وبالنظر إلى كونه ملاحظا دقيقا وثاقبا لميكانزمات الدفاع وإعادة إنتاج الهيئة (الطائفة) التدريسية الجامعية، يفكّك ب. بورديو عندئذ بشكل مطوّل، سلسلة الترابطات النفسية-الاجتماعية [آليات أساسية في إنجاز "سببية الممكن" (Bourdieu, 1974 : 3-42) وفهم علم البراكسيولوجيا (الممارسة العملية) الذي يرفض بديل الآلية والغائية] ويتوّج ذلك في الأخير، بانخراط أولئك الأعوان التابعين في الوقت ذاته، في الرأي العام وامتثالهم الثقافي، والحفاظ والإبقاء على مسافات، نظام وترتيب التتابعات (الخلافة) وديمومة كيان الأستاذية.

وسيخصص مباشرة، بعد ذلك، بحثا كاملا من أجل تحليل المشكلات التي ستطرحها الزيادة اللامتوقعة والفجائية في عدد الأساتذة [ترتبط هي ذاتها، بزيادة هامة ووحشية في أعداد الطلبة] على هذه المنظومة المنضبطة ذاتيا (Bourdieu, Boltanski, et Maldidier, 1971, volX (4) : 45-86) والتي تدخل جراء ذلك في حالة أزمة. وفي مواجهة أولئك الحائزين على السلطة الجامعية، فإن الأساتذة المارقين و"المكرَّسين" [المُمَثلين بشكل خصوصي في العلوم الجديدة، المتجدّدة أو الهامشية] يتميزون بشهرة، تكون خارجية أحيانا عن الحقل الجامعي ولا تمتلك على العموم سلطة الرقابة على ميكانزمات إعادة إنتاج الهيئة الأستاذية. إنه انقلاب غير متوقع -وإشكالي نوعا ما- في العلاقة التي كانت سائدة من قبل،

بين الأصل الاجتماعي ونمط الاستثمار الجامعي، حيث يواجه هنا الأعوان من أصل محظوظ نسبيا [والذين يتسلحون في هذا المستوى، باستراتيجيات فكرية ومهنية محفوفة بالمخاطر] ممثلي البرجوازية الصغرى، المتخندقين بشكل جيّد في مراكزهم المؤمنة للسلطة الجامعية[6].

من وجهة النظر هذه، فإن العلوم الاجتماعية المتموقعة في نقطة التقاطع الذي يبنين الحقل، تبدو مهيمن عليها بشكل مزدوج: إنها لم تعد تستفيد لا من هيبة ووقار العلوم القديمة، ولا من علمية الفروع العلمية. إن بروزها في مقدمة المشهد في سنوات 1960، مع النزعة البنيوية تحديدا، يجعلها مرئية تخوض معركة مضاعفة، داخل الحقل من أجل كسب على الأقل علامات خارجية عن علمية تلك الفروع المهيمنة حديثا [ومنه اللجوء المحموم إلى النماذج الرياضية في تفسير الظواهر الاجتماعية]، وخارج الحقل من أجل تنزيل وعزل الفروع المهيمنة في السابق وإلقاء بها إلى مخزن ومتحف الذكريات (بوخريسه، المرجع السابق، ص 37). يقوم بورديو بتحليل هذه الحقبة الخطيرة نسبيا، من أجل استقلالية الحقل العلمي: إنهم يصارعون على الجهتين الاثنتين، هؤلاء الممثلين الأكثر حداثة في العلوم الاجتماعية، قد وظفوا في الحقل العلمي، عناصر نقاش خارجية عنه. وأن الصدام الجديد مع الصحافة الثقافية، في اللحظة التي توظف الجامعة فيها بالتحديد عددا كبيرا من المدرسين، من أجل مواجهة انفجار أعدادها، خاصة في العلوم الاجتماعية، قد أدخل في قلب المؤسسة طائفة من "الصحفيين-الكتاب والكتاب-الصحفيين، الجامعيين-الصحفيين والصحفيين-الجامعيين"، تعتبر هيئات تكريسهم خارجية تماما عن المؤسسة. وهو ما يدعو إلى التشهير بهم باعتبارهم مهربين ثقافيين".

وبالموازاة مع ذلك، فإن التوظيف الكثيف لإطارات الجامعة في الفترة ذاتها، قد ضخم من أزمة المؤسسة، بكسره للحلقة الطبيعية لإعادة الإنتاج التي تمثل سياسة التوظيف فيها القطعة الرئيسية. وبكسرها هذا التجانس الاجتماعي من عملية توظيفها، تكون الجامعة قد دبّرت عملية التعايش داخلها بين جيلين اثنين مختلفين، فيما يتعلق باستعداداتهما ومنظوراتهما. بتوظيفهم على جناح السرعة من أجل التأطير والإشراف على جموع الطلبة، فإن المساعدين والأساتذة المساعدين [الذين لم يكونوا مؤهلين مسبقا للتدريس في التعليم العالي]، قد وجدوا عروضا مغرية من أجل آفاق ترقية اجتماعية إن لم نقل مفاجئة. لم يكن ذلك، دون الاعتداد باستراتيجيات المقاومة التي تشتغل داخل المؤسسة، خاصة من قبل المساعدين "القدامى". وقد أدرك هؤلاء المساعدون بسرعة كبيرة، أن آفاق ترقيتهم المهنية صارت مستحيلة داخل الجامعة، بحكم تلك المقومات ذاتها. وبالنظر إلى افتقارهم للمؤهلات الضرورية –الإجازة- من أجل الارتقاء إلى درجة بروفيسور، فقد يظل المساعدون إلى الأبد في مرتبة دنيا من توظيفهم.

هناك عالمان اثنان إذن، يتعايشان رغم ذلك بشكل أفضل، طالما أن تواطؤ ونفاق مبادئ التراتبية الهرمية يخدم موضوعيا، بمضاعفة فرص الاستيلاء والاستحواذ على السلطة، مصالح العدد الأكبر منهما. لكن، نظام الأشياء الهش أيضا، لأن العلوم الاجتماعية [العلوم التي تقع على تخوم علوم الطبيعة والعلوم الأدبية الشرعية] ورغم أنها مهيمن عليها بشكل مضاعف، يمكنها أن ترتكز على "(...) العملية التاريخية التي تميل إلى إخضاع قلعة الثقافة الأدبية إلى الثقافة العلمية التي كانت تابعة، حتى الآن (160-158 :Bourdieu, 1984)، وعلى زحزحة هيئات ومعايير المشروعية [التي تسمح

[6]- " (...) إن قلب السوربون ملك لأبناء المدرسين (...) (Bourdieu, 1984 :133).

بها روابطها بواسطة طلب عمومي أو خاص على البحث وبفضل سلطات خارجية عن الجامعة] بهدف محاولة تحويل، بواسطة قواعد اللعبة، القيمة النسبية لمختلف المراكز (المكانات). هكذا، يصبح التواطؤ والمنافسة [خصائص لا تنفصل عن الحقل الجامعي، بهذا المعنى وفي الوقت ذاته] مبدأ ديمومته وتغيّره.

6. حماية الهيئة وقطيعة التوازنات

لا تعكس بنية الحقل الجامعي سوى، في لحظة معينة من الزمن، طبيعة (حالة) علاقة القوى بين الأعوان أو بصورة أدق، بين السلطات التي يستحوذون عليها بصورة شخصية، خاصة من خلال المؤسسات التي يشكلون جزءا منها. ويعتبر المركز (المكانة) الذي يتم الاستحواذ عليه في هذه البنية، هو أصل الاستراتيجيات التي تستهدف تحويلها أو الحفاظ عليها، بواسطة تعديل أو الإبقاء على القوة النسبية بين مختلف السلطات، أو إذا فضّلنا، المعادلات القائمة بين مختلف أجناس الرأسمال. لكن، إن كان من المؤكد أن الأزمات (أزمة مايو 1968، تحديدا) تقسّم الحقل الجامعي وفقا لخطوط شرخ تسبقها، بحيث أن جميع مواقف الأساتذة بشأن المؤسسة المدرسية وحول العالم الاجتماعي، تجد مبدأها في مركزها (موقعها) داخل الحقل، فلا يجب أن نستخلص من ذلك أن تتويج الصراعات الداخلية، يرتبط فقط بالقوى المتواجدة في الساحة وبفعالية استراتيجيات مختلف المعسكرات.

إن التحولات التي يشهدها الحقل الجامعي، خاصة بفضل التغيّرات المورفولوجية، وأهمها تدفق أفواج (أمواج) جديدة من الطلبة هي التي ستحدد في جزء كبير منها، النمو اللامتساوي في حجم مختلف أقسام هيئة الأساتذة وجراء ذلك، تحول علاقة القوى بين الكليات والفروع العلمية وخاصة، داخل كل منها، بين مختلف رتب ومراتب الأستاذية. وهذا ما يشعر به بشكل ملتبس، المرافعون وحرس النظام القديم: الحقيقة التي تتمثل في أن التغيّر يترتب في جزء كبير منه، بسبب عدد الطلبة الذي يهدد من خلال نمو مطرد في الطلب على الأساتذة، ويدفع إلى تحويل اشتغال السوق الجامعية وتعديل [عبر مختلف تحول المسارات المهنية] توازن القوى داخل هيئة التدريس، والذين يتحولون إلى مدافعين عن قيمة سلعية ويعملون دون توافق على الدفاع عن هيئة الأستاذية، ضد آثار التزايد المحتوم.

لكن، على مستوى الأساتذة المرسمين أو الأساتذة المحاضرين، إذا كان الانتقال البسيط نحو الأعلى والقيود الموضوعة بصدد الزيادة المتطلبة [نلاحظ في الحقيقة، تراجعا في معدل التأطير في صنف الأساتذة المرسمين، الواضح بشكل خاص في كليات الآداب]، يسمح بتلبية حجم الطلب الجديد، دون تغيير أو مساس خطير بمبادئ التوظيف المعهود، فإن الأمر ليس كذلك، فيما يتعلق بالأساتذة الأدنى رتبة من الهيئة التدريسية: في هذه الحالة، فإن الندرة قد تفرض استراتيجيات خاصة يمكنها، على المدى القصير، أن تهدّد عملية إعادة إنتاج الهيئة الأستاذية، بإلزام الأساتذة على الاغتراف بشكل واسع جدا من الاحتياطي المحدود، من قائمة المرشحين الذين يعتبرون شرعيين تقليديا (ibid, p. 178-179).

إن الحرص نفسه من أجل زيادة أعضاء الهيئة دون المساهمة في "تردّيها"، يجد تعبيره أيضا بالنسبة للعلوم المهيبة شيئا ما، على غرار اللغات القديمة أو التاريخ، في توظيف أساتذة يحتلون في الهرمية المبطنة والصريحة من الامتياز المدرسي، مستوى أدنى من المستوى الذي كان يحتله في هذه الهرمية، الحائزون على المناصب نفسها من الجيل المدرسي السابق. وأن استراتيجيات الحس العملي (التطبيقي) التي تنزع نحو الحفاظ على التوازن الاجتماعي للهيئة الأستاذية، لا يمكن

سوى أن تجعلنا نفكر في الاستراتيجيات الأبوية التي تجعل [على سبيل المثال، اختلال معامل الجنس (الذكورة أو الأنوثة)] تغيير متوسط العمر للزواج [وخاصة معامل التشتت، حول هذا العمر] الأفراد الذين ينتمون إلى الجنس العاجز]، يسمح بإعادة تسوية السوق بما يسمح لأعضاء كل جماعة اجتماعية من الحصول على زوج (ة) دون المساس بالمقاييس الأكثر ملاءمة في إطار العلاقة الزواجية، كما هو حال المكانة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد كان النظام الجامعي في حالته السابقة، يميل إلى تأمين إعادة إنتاجه الخاصة، بإنتاجه أساتذة متمتعين بخصائص اجتماعية ومدرسية ثابتة نسبيا ومتجانسة، وإذن، قابلة للاستبدال تقريبا، سواء في الزمن كما في اللحظة. وبشكل أدق، فإن ديمومة وتأبيد هذا النظام عبر الزمن، يفترض أن الأساتذة كانوا يتمتعون في جميع المستويات الهرمية بتطبّع جامعي [قانون حقيقي، كما يقول ليبنيتز، قانون محايث للكيان الاجتماعي يجعل الأعوان الاجتماعيين، عندما يكون محايثا للكيانات البيولوجية]، يحققون قانون الكائن الاجتماعي دون أن تكون لديهم لا نية ولا قصد الانصياع له: في ظل كل تنظيم صريح، فإن كل تذكير ودعوة إلى الحفاظ على النظام الصريح، تميل فيه الطموحات إلى التكيّف مع المسار المتوسط، وإذن السوّي (العادي) بالنسبة لفئة معينة في لحظة محددة. وأن الحائزين على شهادة تتمتع بقيمة محددة في السوق الجامعية، لا يطمحون أبدا في الحقيقة، سوى إلى الحصول على مناصب تتميز بندرة وقيمة تطابق قيمة شهاداتهم أو بصورة أدق، يشعرون بأنه لا يسمح لهم، وربما أنهم مضطرون، بالطموح في الحصول على عمل عندما يكونون شبانا –أو كهولا- أكثر من متوسط الحائزين (والمرسّمين) في تلك المناصب والمتمتعين بشهادة مماثلة لشهادتهم.

إن الطالِب الجيّد هو ذلك الذي يعرف نفسه (يعي)، المتكيّف مع وتائر النظام، ويشعر بأنه متخلف أو متقدم ويتعامل وفقا لذلك، لكي يحافظ على الفوارق أو يقضي عليها. كما أن الأستاذ البروفيسور الملتزم هو ذلك الذي يمكنه أن يشعر [بعدما يكون قد اندمج في بنية الأعمار السوية (العادية)] بأنه شاب أو كهل أكثر، مهما يكن عمره، لكي يطمح أو يطالب بمركز، مزية أو أفضلية. وعلى ضوء هذه التحليلات، ندرك بشكل أفضل، حجم وطبيعة الآثار التخريبية التي يمكن أن يشكلها التحول الموضوعي للبنية الزمنية التي تشكل المؤسسة الجامعية، نظامها، نظام التتابعات (الاستخلافات) والذي يترجم، في كل لحظة، بتطابق محدد بين الأعمار والرتب. وبتفضيلهم [من أجل حماية ما هو أساسي، أن يوظفوا ضد كل المصاعب]، أصحاب الشهادات المبرزين، مقارنة بالمعايير القديمة، فإن الأساتذة الجامعيين يعملون دون وعي منهم كحماة جيّدين للكيان الأستاذي: يمكننا في الحقيقة أن نتوقع من أعوان، يكونون قد خضعوا وقبلوا تلاعبات توازن المؤسسة [لديهم كقانون محايث لقانون المؤسسة] أن يغيروا من طموحاتهم تماشيا مع تعديلات الفرص التي يحددها قانون المؤسسة.

إن الأزمة التي قسّمت الهيئة التدريسية هي أزمة معتقد: الحواجز القانونية، بالمناسبة، هي حدود مقدّسة تفرض الاعتراف بها. ولا يمكن فهم الأزمة في الحقيقة، دون فهم النظام العام الذي تقطع معه والذي تجعلنا هذه القطيعة في الحقيقة نفهمه. ومن الممكن شيئا ما ألاّ نصف الحالتين [العضوية والنقدية للمؤسسة] إلاّ من خلال علاقتهما، مرورا دون توقف من هذه الحالة إلى تلك، بحيث تشتغل الحالة النقدية كمحلل عملي للحالة العضوية. وإذا تبلورت أزمة التراتبيات الجامعية حول مسألة وظاهرة المعارضة بين الأساتذة والأساتذة المساعدين، فذلك لأن هؤلاء الأخيرين [وخاصة الأكبر سنا من بينهم، باعتبارهم منتوجات نموذجية للنظام الجديد للتوظيف] يكون محكوم عليهم، أكثر من المساعدين [خاصة

الشباب والمكلفين بالدروس الذين يعتبرون أساتذة قبل الأوان] أن يشعروا بهذا التعارض بكل شدته بين الوعود المسجلة أثناء توظيفهم والمستقبل المؤمن في الحقيقة، بواسطة التدابير المتكلّسة للسيرة المهنية (ibid, p. 188-199).

لكن، وفي الوقت ذاته، فإن الفروع الأدبية الأقل تثمينا [لكنها مثمنة اجتماعيا، خارج نطاق المؤسسة المدرسية التي تنظم تأبيدها]، تتميز بخصوصية توظيف عدد معتبر من أولئك الذين يسمّيهم بورديو بـ"خدم المؤسسة"، أعوان من أصل اجتماعي متواضع نسبيا والذين يدينون بالأساسي في رقيهم الاجتماعي إلى المؤسسة التي اعترفت بهم عن طريق انتقائهم. وجراء ذلك، فإن الرأسمال الاجتماعي الذي يشكل جزئيا القيمة وتنجز قيمته بالتمام، خارج أسوار المؤسسة [بالنسبة للطب والقانون (بفضل ممارسة مهن حرة)] لا يجد معناه بالنسبة للفروع الأدبية، سوى داخل المؤسسة الجامعية نفسها[7]. إن الصراع بين الكفاءة الاجتماعية والكفاءة العلمية [الذي يبنين نشاط بروفيسور الجامعة في فرع أدبي]، يقاس بمعدل العمل المكرس للاستيلاء وممارسة السلطة الأكاديمية [مشاركة في مختلف اللّجان، لجان إجازة، تأليف كتب، إشراف على الأطروحات، الخ.] مقارنة بمعدل وساعات العمل المخصص للبحث. إن الأهمية التي تمنح إلى هذا النشاط أو ذاك، تتنوع بشكل كبير وفقا للمسار الشخصي للبروفيسور الجامعي المعني، المؤسسة التي ينتمي إليها ومركز (مكانة) علمه، في الحقل الجامعي.

إن أطروحة دكتوراه الدولة، مثلما رأينا، هي التي تسمح للأساتذة بممارسة رقابة مستديمة على المرشحين لخلافتهم. وهي توفر وسيلة تمديد [على مدى عدة سنوات]، آلية الاختبار التي تتطلبها دائما عمليات الاستقطاب (الانتقاء) كما تسمح بوضع الطامحين إلى الخلافة بشكل دائم، في موقف تبعية [مستبعدين بذلك النقاش، النقد وحتى، بفضل القاعدة التي تمنع النشر المسبق، المنافسة]. إن الفارق الزمني بين الأجيال الجامعية يمثل الشرط الجيّد للحفاظ على نظام الاستخلافات، بحيث أن مدة تحضير الأطروحة يمكنها أن تكون بين عشر إلى خمس عشرة سنة [يضاف إلى ذلك، العمل مدة خمس عشرة سنة، في مراكز أساتذة محاضرين...]، لكي يظل الفارق محافظا عليه. وليس من المفرط ربما التفكير، في أن الضرورات المؤسساتية لإعادة الإنتاج السعيدة للهيئة الأستاذية، هي التي تحدد مدة العمل الضروري لإنتاج الأطروحة. وجراء ذلك، طبيعة العمل ذاتها، حجمه، طموحه بدلا من العكس (ibid, p. 201).

هكذا، وتحت تأثير زيادة (محدودة) في فرص الترقية وخاصة تحوّل استعدادات الأعوان المرتبط بتعديل التوظيف، فإن الاتفاق المباشر بين الطموحات والمسارات المحتملة التي تجعل إمكانية القبول، تكون من تلقاء نفسها في نظام الاستخلافات، سيجد نفسه مقطوعا. وأن النظام الجامعي القائم على توافق البنيات الزمنية المبطنة والبنيات الموضوعية، يخضع إلى تحدّيين اثنين. من جهة، التحدّي الفردي للوافدين الجدد الذين يفتقرون للشهادات والاستعدادات التي كان يتطلبها في السابق الدخول إلى هذه الهيئة (الكهنوتية)، ينبذون التماطلات والاحتياطات التي كانت تعتبر لائقة: هذا هو مثلا حال العلوم الجديدة؛ حيث التنازل عن المعايير القديمة للتوظيف لم يرافقه تكوين نظام جديد من معايير تقييم الكفاءة البيداغوجية والعلمية، بحيث أن نمو هيئة المرسمين، قد يكون في مصلحة الوافدين الجدد الذين يفتقرون للشهادات الشرعية والذين استطاعوا حرق المراحل.... ليس بتقديمهم إنتاجا جديدا أكثر تكافؤا مع

[7]- من الناحية المثالية على الأقل، بقد ما تتم ترقيته وتثمينه بشكل ثانوي في مجالي النشر والصحافة.

المتطلبات العلمية كشرط للدخول...بل شكلا مخففا ومصغرا (منقوصا) من الأطروحة القديمة وللحائزين على الشهادات الشرعية والذين لا يكتسبون لا كفاءة خصوصية ولا استعدادات لاكتسابها.

ومن جهة أخرى، التحدّي الجماعي الذي يشكله الاحتجاج المفتوح أو المبطن ضد التراتبيات الهرمية الجامعية التي تتأسس على مبادئ متناقضة في العمق ويصعب تبريرها، وفقا للمبادئ العلمية الحصرية: ولهذا، فقد كان التنظيم النقابي هو المعبّر الحقيقي عن جميع أولئك الذين يشعرون بأنهم يئسوا في طموحاتهم المشروعة، سواء تعلق الأمر بالمستفيدين من التوظيف الجديد [ولم يتمكنوا من أن يستنفعوا من الفرص المتاحة الجديدة، جراء تزايد ونمو الهيئة الأستاذية] أو الوافدين المتخلفين من نمط التوظيف القديم [ضحايا التلكؤ والتطبّعات التي تحملهم على تمديد مدة تحضير أطروحة، تم الشروع فيها مؤخرا والتي تثقلها (في حالة الملكفين بالدروس) الأعباء والالتزامات المسجلة في المراكز (مكانات الأساتذة) التي تم الحصول عليها، نظير ترقية متسرعة مزيفة].

وبقطع علاقة التماهي المسبقة للأساتذة ومراكز (الاساتذة) وتواطؤ الحائزين والمشرحين للانخراط في معايير الترقية المشروعة، تكون عملية تحول معايير التوظيف قد سلمت الحقل الجامعي إلى الآثار المجتمعة للقانون القديم للسيرة المهنية وتخطي هذا القانون: ولسنا نرى أين ومتى يمكن أن تبرز القوى القادرة على فرض بناء عملي لنظام يرتبط فيه التوظيف والترقية، وحسب، بمعايير الإنتاجية والفعالية العلميتين أو البيداغوجيتين (ibid, p. 204-205).

7. اللحظة النقدية

وفي فصل أخر مقتضب من مؤلف "الإنسان الأكاديمي"، يقترح علينا بيير بورديو تحليل أحداث مايو 1968 والتي يرتكز فيها بالأساس على هذا الموقف في حد ذاته، حسب الأجيال والرتب في الجامعة (ibid, p. 207 sq.). وقد أشار إلى أن المساعدين الذين كانت خصائصهم الاجتماعية قريبة جدا من خصائص الطلبة الذين يدرّسونهم، يجدون أنفسهم في الغالب في الجهة نفسها من المتراس، ضد طائفة الأساتذة (البروفيسورات) ["الشيوخ" المدافعين عن النظام القديم المنتقد]، وفق شروط التعليم الجديدة. وجراء ذلك، فإن "أزمة" النظام الجامعي الذي مثلت أحداث مايو 68 أوجه، لا تستند وحسب إلى مضاعفة أعداده وندرة وسائل التعليم المترتبة على ذلك، لكن وبالأخص على تعديل التركيبة الاجتماعية للجمهور والإطارات التابعة في الجامعة، ما يحدث حالات من اللاتوافقات المستديمة بين الطموحات الذاتية والوضعيات الموضوعية. وليس من المصادفة، أن تتموقع بيئة لاتوافقات الأزمة في العلوم الجديدة (سيكولوجيا وسوسيولوجيا تحديدا) التي تعاني من عدم يقينية فرص التوظيف المهنية التي لا يمكنها سوى أن تفاقم من آثار اللاتوافق تلك. تبدو أزمة 68 إذن، كلحظة تزامن بين أزمات شخصية يعيشها الأعوان المتواجدون في وضعيات مماثلة، داخل حقول متباينة. من زاوية النظر هذه، فإن ازدهار الخطاب الطوباوي للقطع مع إعادة إنتاج هذا النظام الجامعي الهرم (والحفاظ على النظام)، يمكن تحليله كتعبير سياسي عن أزمة لاتوافقسوسيولوجي بين الطموحات الذاتية والإمكانات الموضوعية.

إن إعادة النظر في احتكار الإشهاد والتصديق على الكفاءات [والذي تحتكره المؤسسة الجامعية]، يعتبر أحد أعراضها (علاماتها) الأخرى. في عبارة واحدة، أن التحالف الظرفي بين المستحوذين على المراكز الخاضعة في مختلف الحقول، هو

محصلة أساسية لقطيعة معممة لميكانزم "سوّي" للتعليم الذي يموه ويحجب في الوقت العادي، آليات إعادة الإنتاج. إن الأزمة التي انطلقت من المؤسسة المركزية من أجل تنفيذ ميكانزمات إعادة الإنتاج تلك، قد امتدت بسرعة لكي تشمل قطاعات أخرى خارجية عنها. ومثلما نرى بالطبع، فإن بيير بورديو يمنح في الوقت ذاته، أهمية كبيرة لأحداث مايو 68 التي يحلّلها كلحظة وعي، من قبل عدد كبير من الأعوان، بواقع إعادة إنتاج الهيمنة ويعطي في الوقت ذاته، قيمة متواضعة للخطاب السياسي العام والمعياري الذي يترتب عنه، بتأويله من زاوية نظر سوسيولوجية بين مواقف مهيمن عليها (تابعة) في حقول اجتماعية مختلفة. يعتقد هذا السوسيولوجي المعاصر، أن ألأزمة ليست قبل كل شيء أزمة جامعة، ما يفسر مشاركته في الأحداث في الميدان الخاص بالتربية وإحجامه المريب، عن مواجهة الخطاب السياسي المعمّم الذي يعتبر بمثابة نتيجتها الأكثر مرئية. ويؤكد بيير بورديو حديثا التزامه بهذا الخط، في معرض حديثه عن دور المثقف في المجتمع. من خلال النص التالي: "إذا كان من المهم اليوم [وإذا لم يكن ضروريا] أن عددا من الباحثين المستقلين ينخرطون في الحراك الاجتماعي. فذلك، لأننا نواجه سياسة عولمة (أقول بالتحديد "سياسة عولمة"ولا أقصد بـ"عولمة"، كما لو أن الأمر يتعلق بسيرورة طبيعية" (بوخريسه، المرجع السابق، ص 24).

لقد تمت عدة قراءات آلوية واختزالية لكتاب بيير بورديو الموسوم "إعادة الإنتاج" (Bourdieu et Passeron, 1970) [إنها قراءات كتيمة بالضرورة، بشأن الحقيقة التي تقول أن كل بناء حقيقي لموضوع سوسيولوجي صارم، يقترن بقراءات أخرى للموضوع الفعلي] بحيث يجب التأكيد على الأهمية التي يكتسيها، في هذا الشأن، الفصل الختامي المخصص "للحظة النقدية"[8]. وهذا الأخير بالتدقيق، بالنظر إلى "(...) مصادفة أثار العديد من الأزمات الكامنة ذات الشدة القصوى (...)"، فإن الأزمة تتعمم والمجتمع – تقريبا - يتغيّر. الأزمة التي يتم تعريفها "(...) كظرف، يعني كتقاطع واقتران بين سلسلات سببية مستقلة"، تفترض "وجود عوالم منفصلة" أو "استقلالية نسبية للحقول" الجامعية والاجتماعية في الوقت ذاته، "كما (...) ارتباطها النسبي بالبنيات الأساسية –خاصة بناءات الاقتصاد- التي تحدد بديهية مختلف الحقول (الاجتماعية)" (Bourdieu, 1984 : 227).

هكذا، يتم التأكد من جانب ثاني، على الاهتمام النظري وعلى مفهوم الحقل [الذي صقله ب. بووردیو ببطء وبحذر في عمله والباحثون الذي يعملون في إشكالية مشتركة] المترتب (مفهوم الحقل) عن وضع الفضاءات الاجتماعية التي يتم توصيفها حتى الآن في علاقة [من وجهة نظر منطقها الداخلي واستقلاليتها النسبية] بهدف تفكير ظاهرة التغيّر الاجتماعي، بشكل عام. وفي الحقيقة، وبسبب ميكانزم التخفيض البنيوي ذاته، فقد اضطر الطلبة كما الأساتذة (الملحقون أو المساعدون) في السوسيولوجيا، في شهر ماي 1968، إلى تشكيل جبهة موحّدة. وبسبب مماثلة عامة جدا بين المراكز (المكانات) [إذ يوجد في كل حقل اجتماعي، مهيمن عليهم] وبتكلفة وخطر حدوث، ربما بعض حالات سوء الفهم، فإن فئات أخرى من الأعوان قد وجدوا في الانتساب إلى هذه الجبهة المتمردة ضد السلطة المركزية (السياسية والجامعية)، تمثيلا وتماهيا مع قضيتهم. إن الأمر يتعلق بقطيعة معممة في الانخراط العام، حيث أن الأزمة تفتح فضاء العمل السياسي، وبحكم الضرورة التي تخلقها، فإنها تمنح معنى وتناسقا للوضعية اللامحددة مؤقتا ونسبيا لأولئك الذين يعايشونها.

[8]- وقد قام ج-ك. باسرون مؤخرا بتقديم تفكير صارم حول هذه القضايا في مقال (Passeron, 1986 : 63-81).

على ما يبدو، إذ أمكن أن تؤدي ردة فعل أولى إلى إهمال هذا الكتاب [الذي يعالج في الظاهر، العصر الذهبي واللحظات الكبيرة لمؤسسة (الجامعة) فقدت منذ ذلك الوقت، الكثير من بريقها وأهميتها الاجتماعية]، فلن توجد أسباب أخرى لهذه الأسطر، سوى لأنها تدفع بكل واحد منا إلى أن يتراجع عن رأيه ويراجعه. ليس لأنه لا توجد هناك من مادة تتطلب النقاش –إن لم نقل الاعتراض- لكن، لهذا السبب عينه. ليس كل شيء بالتأكيد ناضجا، في هذا الحقل الواسع من الفرضيات. وعليه، أليس هناك ما يكفي، من أجل محاجة الخيار المفضل لتقنية استكشافية –تحليل التناسبات- من أجل تبرير التخلي والعدول عن صرامة الضبط اللاحقة للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات.

هكذا أيضا، أليس من المؤكد أن الهرمية الطبية العليا [والتي تم استقطابها في النهاية، على أساس قرابة نمط وأسلوب الحياة (السّمت، الهبتوس أو التطبّع)]، صارت محدودة عندئذ، في مستوى التأهيل والاستعدادات حيال العلم [9]، ومن المريب بالعكس، أن إجراءات وشروط توظيف العلميين تستبعد وتقصي إلى الأبد وبالكامل، الاعتبارات ذات الطابع الثقافي أو الأخلاقي. لكن، هناك العديد من المسائل أو الانتقادات التي يمكن أن تصاغ وتوجه هكذا، بشكل مختلف بالطبع، ضد الكاتب والكتاب، وفقا لمركز (مكانة) القارئ والتي يتوقع الكاتب بيير بورديو أن بعضا منها لن تكون بريئة بشكل كامل. يظل مع ذلك، من اللائق حول هذه النقطة، عندما طرح بيير بورديو إشكاليته (بديهيته) بدقة وأثرى على الدوام تحليلاته للقضايا الجديدة المزوّدة بفرضيات عديدة، فهو يتعرض بشكل تعسفي أكثر إلى نيران النقد –ولو كانت انتقادات لا مبالية- بخلاف الأمر لو أنه قام بتأويل خاص، يستهدف ترميم وسد كافة الثغرات وقلص إشكاليته إلى الأدنى والضروري. سيكون إذن، من المفارق كما من غير العدل، أن تعكس هذه الاستفاضة في التحليل لموضوع الدراسة، نوعا ما، نصف الكأس الفارغة.

خلاصة

كشف السوسيولوجي بيير بورديو في مؤلفه "الإنسان الأكاديمي" كيف أن أساتذة الجامعة، يتمتعون بفنّ مماطلة ومراوغة المشرحين إلى مرتبة الأستاذية. ويحاولون إخضاعهم إلى مواعيد ووعود تكون أحيانا معوّقة، لكي يتم قبولهم في صفهم ووظائفهم. عندما يفشل المرشحون للمرة الأولى في مناظرة التعليم العالي، فإن الأمر المعترف به بعد المسابقة، هو أن يتم نصحهم بضرورة التحفظ، ترقية وإثراء ملفاتهم والتسلح بالصبر. ولكي يشتغل وهم الوعود هنا، هناك شرطان اثنان لا بد من توفرهما. بداية، يجب ألاّ يكون عدد المرشحين في المرة القادمة لا كبيرا جدا (إمكانية فقدان ذاكرة اللجنة) ولا محدودا جدا (خطر الانتظار الطويل). وبعد ذلك، يجب على المرشحين المستبعدين، أن يتقبلوا بصفة مبطنة، قواعد لعبة الانصياع للسلطة الفكرية التي يمثلها الأعضاء المعترضون في اللجان المتعددة. إن المعارضة العنيفة من أحد هؤلاء الأعضاء، قد يضع النجاح على كف عفريت، خاصة إذا تحول العضو العدائي إلى رئيس جديد للجنة...

قائمة المراجع

[9]- يمكن الرجوع إلى سلسلة مقالات نشرت بالأساس في مجلة "أعمال البحث في العلوم الاجتماعية" (actes de recherche en sciences sociales) خصصت على سبيل المثال لحقول الرسوم المتحركة، تصميم الأزياء، العدالة، التربية المتخصصة أو الدين.

بوخريسه، ب. (2013)، تقنية المقابلة عند بيير بورديو، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر)، عدد 36، 2013، ص-ص 116- 132.

بوخريسه، ب. (2017)، سوسيولوجيا بيير بورديو. تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

Bourdieu, P. (1997), Méditations pascaliennes, Paris : Seuil.

Bourdieu, P. (1984), Homo academicus, Paris, Éditions de Minuit.

Barthes, R. (1963), Sur Racine, Paris : Éditions du Seuil.

Picard, R. (1966), Nouvelle Critique, nouvelle imposture, Paris : .
Pauvert.

Bourdieu, P. (1976), «Le champ scientifique», in Actes de larecherche en sciences sociales, (2-3) : 88-104.

Bourdieu, P. (1980), Le sens pratique, Paris : Editions deMinuit.
Bourdieu, P. (1980), Questions de sociologie, Paris : Editionsde Minuit.

Bourdieu, P. (1977), « Contribution à une sociologie historique du mandarinat », in Actes de la recherche en sciences sociales, (15), note 36, p. 19.

Billeter, J-F. (1997), « Contribution à une sociologie historique du mandarinat », in Actes de la recherche en sciences sociales, Vol.
15 N° 1 ; pp. 3-29.

Bourdieu, P. (1984), « Espace social et genèse des'classes ' », in Actes de la recherche en sciences sociales, n°52-53 : 3-14.

Bourdieu, P. (1974), «Avenir de classe et causalité duprobable », in Revue française de sociologie, 15 (1) : 3-42.

Bourdieu, P., Boltanski,L. et Maldidier, P. (1971), « La défense ducorps », in Information sur les sciences sociales, volX (4) : 45-86.

Bourdieu, P. et Passeron, J-C. (1970), La reproduction. Eléments pour unethéorie du système d'enseignement, Paris :Editions de Minuit.

Passeron, J-C. (1986), « Hegel ou le passager clandestin. Lathéorie de la reproduction et l'histoire : analysecritique du concept de contradiction interne », in Esprit, Juillet : 63-81.

إشكالية علاقة الإنسان بالبيئة مع إشارة للمنطقة العربية

The problem of the human relationship with the environment with reference to the Arab region

د. سمير قريد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

ملخص الدراسة

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة، نظرا لما تشهده من تدهور كبير، زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد حياة الأجيال الحالية ومستقبل الأجيال اللاحقة. فالإنسان خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية عمل على استغلال البيئة الطبيعية والسيطرة عليها، دون النظر في عواقب ذلك على محدودية الموارد الطبيعية أو قدرة النظام البيئي على التجدد والعطاء، مما أسهم في إضعاف العلاقة القائمة بينه وبين محيطه.

ضمن هذا السياق يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على إشكالية العلاقة بين الإنسان والبيئة. نتطرق من خلالها إلى استكشاف هذه العلاقة وتبيان الجهود الدولية المقترنة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ثم التعرض إلى الخط السوسيو-تاريخي للإنسان ومسار تحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة، ثم التطرق إلى مستقبل العلاقة بين الإنسان والبيئة في المنطقة العربية، وما تتعرض له البيئة من مشكلات لم يقتصر تأثيرها على توازن البيئة الطبيعية فحسب، بل أصبحت تهدد المحيط (الاجتماعي والحضري) للإنسان.

- **الكلمات المفتاحية:** إشكالية، علاقة الإنسان بالبيئة، المنطقة العربية

Abstract :

Recently, there has been a growing interest in the environment, due to its significant deterioration, exacerbated by the environmental pollution problems, the depletion of natural resources and other problems that have threatened the present and future generation's lives. In its long march to achieve growth and development, human has worked to exploit and control the natural environment, without considering the consequences of limited natural resources or the ability of the ecosystem to renew and give, which contributed to the weakening of the relationship between him and his surroundings.

The aim of this research is to highlight the problematic relationship between human and environment. We explore the relationship and the international efforts associated with preserving the environment and achieving sustainable development, and then exposure the socio-historical point of human and the course of his thinking shift towards the environment, and then the future of the relationship between human and environment in the Arab region, Problems that not only affect the balance of the natural environment, but also threaten the human's environment (social and urban).

- ***Keywords:*** problematic, human relationship to the environment, Arab region

مقدمة

أخذ موضوع البيئة يتصدر الاهتمامات الفكرية في عالم اليوم، ومرد ذلك يرجع إلى الشعور المتنامي بأن التدهور الراهن للبيئة يحمل معه أخطار حقيقية على الإنسانية كافة، وإن تداركها ومجابهتها مرهون بتحقيق تغيير فعلي في علاقات الإنسان بالإنسان، وبالكائنات الحية وبالطبيعة، أو بعبارات أخرى، تصويب علاقة الإنسان بالبيئة بأوسع المعاني وأعمقها، وإدماجها - كمسألة حيوية - في الفكر التنموي الاستراتيجي الذي يؤكد على ضرورة التوفيق بين التنمية وضرورتها وبين البيئة ومستلزمات بقائها وتطور مواردها.

والواقع أن علاقة الإنسان بالبيئة مرت بعدد من المراحل حاول خلالها السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته، غير أن التطور المستمر الذي أحدثه الإنسان وما تبعه من إبداعات في شتى المجالات قد تسبب نتيجة للنشاطات المرتبطة بهذا التطور-لاسيما الصناعية منها-في إضعاف العلاقة القائمة بينه وبين محيطه، وما تمخض عن ذلك من مشكلات وأخطار بيئية (كالتلوث البيئي، استنزاف الموارد الطبيعية، تآكل طبقة الأوزون وغيرها) لم يقتصر تأثيرها على توازن البيئة الطبيعية فحسب، بل أصبحت تهدد المحيط (الاجتماعي والحضري) للإنسان.

وفي نسق هذه التحديات، تواجه المنطقة العربية ضغوطا متزايدة تهدد استدامة بيئتها الطبيعية، زادت من حدتها مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي تضع المنطقة أمام مخاطر تدهور بيئي واجتماعي واقتصادي كبير تهدد بذلك مستقبل العلاقة بين الإنسان والبيئة.

ونتيجة لذلك اتجهت العديد من الدول والهيئات الرسمية والعالمية ومؤسسات المجتمع المدني إلى الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي تضع في أولويتها تلبية احتياجات الحاضر دون إغفال متطلبات أجيال المستقبل في التمتع بهذه الاحتياجات كما عقدت من أجل ذلك العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية، لوقف زحف الظواهر السلبية المحدقة بالعوالم الإيكولوجية المختلفة، وكذلك بالوصول إلى توعية الأفراد والجماعات والمؤسسات وتحفيزهم للمساهمة في نشاطات حماية البيئة ومكافحة التلوث، وإشعارهم بخطورة الموقف وما يمكن أن تنتجه الممارسات غير السوية على البيئة من عواقب تمس مستقبل البشرية ذاتها.

وفي سعينا إلى بلورة هذا الموضوع، يجدر بنا التطرق إلى إشكالية فهم علاقة الإنسان بالبيئة، ثم التطرق إلى مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة في سياقها السوسيوتاريخي، ثم التعرض إلى مستقبل علاقة الإنسان بالبيئة في المنطقة العربية.

أولا: إشكالية فهم علاقة الإنسان بالبيئة

إن ما ينبغي الإلماع إليه في سياق مقاربة موضوع الإنسان، وتفاعله مع البيئة، وكذا انعكاسات هذه الأخيرة عليه وعلى التنمية المجتمعية هو أنه كان هناك قبل السبعينات بالتحديد، تناقض في مفهوم العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بحيث كان اختيار مشروعات التنمية الاقتصادية يتم دون اعتبار للتدهور البيئي الذي قد تحدثه هذه الأخيرة، والذي كان ينظر إليه في كل الأحوال على أن ثمن التقدم.

وكان النقاش الذي يدور حول المشكلات البيئية في ذلك الوقت متأثرا بشكل كبير بنظرة الدول المتقدمة اقتصاديا التي ترتكز على مشكلات تلوث النظم البيئية الطبيعية(مثل تلوث الهواء والماء إلى غير ذلك)، ونادرا ما نوقشت الأسباب الإنسانية (الاجتماعية، الأخلاقية...) التي كانت أساس هذا التدهور البيئي(عبد النبي،1992:07).

ومن هنا فإنه، في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حولبيئة الإنسان والمنعقد في استكهولم عام 1972، عقدت حلقة دراسية حول البيئة والتنمية في مدينة فونيه بسويسرا عام 1971 كان لها أثر كبير في توضيح الصلات والتفاعلات القائمة بين البيئة والتنمية. ومنذ ذلك الحين، أخذ فحوى المناقشة يتحول عن فكرة التعارض بين النمو الاقتصادي والبيئة إلى التكامل الممكن بينهما. ذلك أن المشكلات البيئية لا تقتصر فقط على تلوث الماء والهواء أو على زيادة المخلفات الصلبة والخطرة، أو على احتمال ارتفاع حرارة الجو، أو تآكل طبقة الأوزون أو استنزاف المواد الأولية، والإضرار بمصادر الحياة بصفة عامة، وإنما- وبنفس الدرجة والأهمية- على علاقة كل ذلك بالإنسان ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي(Bergh And Straaten[n.d.a]:04)وضمن هذا المنظور بالذات تتموقع المقاربة السوسيولوجية لموضوع الإنسان والبيئة.

لقد استطاع الإنسان أن يوظف البيئة ومواردها لرفاهيته، لكن هذا الاستغلال للبيئة استهدف، منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحالي-فيما يبدو أحيانا-الحصول على منافع مباشرة دون الالتفات لعواقب ذلك على النظم البيئية الطبيعية المختلفة. وكان الإنسان هنا دائم البحث عن طرائق جديدة ليتجاوز بها محدودية الموارد الطبيعية التي تتيحها له هذه النظم.

لذلك نجد أن جذور المشكلات البيئية تكمن في خصائص المنظومة الاقتصادية الاجتماعية السياسية التي يتحكم فيها الإنسان، ومن هنا فإن الحلول الجذرية لهذه المشكلات تتوقف على إحداث تغيرات في خصائص هذه المنظومة. ولقد شجع على هذه الرؤية دراستان نشرتا في عام 1972، أولهما صدرت عن نادي روما بعنوان «حدود النمو» والثانية عن مجلة الإيكولوجست(Ecologist)بعنوان مخطط للبقاء .(BerghtAnd Straaten[n.d.b] :05) إذ قدم **نادي** روما في هذا الإطار مشهد (تصور) لمستقبل مجتمعات العالم اعتمد على المتغيرات والتفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمي وموارد الغذاء والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. وخلص إلى أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس أنماط ومعدلات ذلك الوقت، فإن ذلك سوف يؤدي، خلال مائة عام، إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية وإلى وجود مستويات مرتفعة من التلوث البيئي ستؤدي بطبيعة الحال إلى كوارث وإلى تفشي الجوع في مناطق متفرقة من العالم. أما تقرير مجلة الإيكولوجيست (Ecologist)فتعرض بصورة عامة إلى العلاقات المتشابكة بين الموارد الطبيعية والسكان وأساليب

الزراعة المتبعة وحالة البيئة واحتياجات الدول السائرة في طريق النمو. وخلص في النهاية إلى أنه ينبغي خفض الاستهلاك في دول الشمال حتى تتاح موارد كافية لتنمية دول الجنوب لتفادي إحداث استنزاف في الموارد العالمية المحدودة. ولكن هذا التقرير لم يذكر في الحقيقة أية معدلات كمية تذكر.

هذا، ومنذ مؤتمر استكهولم عام 1972 زاد التأكيد على أن المكونات الطبيعية لكوكب الأرض (أو النظم الإيكولوجية) تشكل في مجملها نظام الحياة الذي يعتمد عليه بقاء البشرية وتطورها المجتمعي(Sociétal)في المستقبل. وبهذا فإن الاستغلال الرشيد والأمثل لمعطيات هذا النظام هو بمثابة صمام الأمان لبقاء ومستقبل الأجيال. كما زاد التأكيد على أنه يجب ألا ينظر إلى التنمية على أنها مجرد معدل النمو في الدخل القومي أو تراكم رأس المال فقط كما يرى البعض، وإنما يجب أن تشمل أيضا الجوانب النوعية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل وتوسيع الخيارات المتاحة للإنسان من فرص العمالة والدخل واكتساب المعارف والتربية والصحة وغيرها من متطلبات الحياة المعيشية الكريمة المادية وغير المادية. بمعنى آخر زاد التأكيد على التنمية البشرية لأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

فالقضية إذا-والحل في الوقت نفسه أيضا-يكمن في إيجاد أنماط إنمائية بديلة تضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير للبيئة. ولقد كانت أولى الجهود التي بذلت في هذا الصدد متمثلة في صدور ما يعرف بـ إعلان كوكويوك عن ندوة «**استخدام** المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية » والمنعقدة في المكسيك عام 1974 بالتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. إذ أشار هذا الإعلان بشكل واضح إلى التفاوت والفوارق العالمية التي كانت قائمة آنذاك-ومازالت قائمة لحد الآن-فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية وما يخص التقدم نحو تخفيف حدة الفقر، وشدد في النهاية على عدة مبادئ أهمها:

- أن العوامل الإنسانية (الاجتماعية والاقتصادية) تمثل في غالب الأحيان السبب الرئيسي للتدهور البيئي.
- يجب العمل على تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز قدرات النظم البيئية المختلفة على الوفاء بهذه الحاجات.
- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي رؤية مستقبلية تشدد على عدم استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة المتاحة له، وعلى عدم الإهدار من نوعية النظم البيئية المختلفة، حتى لا يقلل من فرص أجيال المستقبل في التنمية و الرفاهية المنشودة (BerghtStraaten[n.d.b] :05).

ومنذ ذلك الوقت ظهر تغير كبير على مستوى التفكير الإنمائي العالمي، بحيث استخدمت عبارات نجومية جديدة من قبيل «الأنماط البديلة في التنمية » و«التنمية الإيكولوجية»و « التنمية بدون تدمير » و«التنمية المستدامة» وغيرها للتعبير عن الفكرة نفسها، وهي أن التنمية والبيئة شيئان مترابطان ترابطا وطيدا ويدعم كل منهما الآخر. وإنه إذا صحت المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، صحت تبعا لذلك البيئة، والعكس صحيح.

هذا،ولقد أكد البنك الدولي في عام 1992 على ضرورة إتباع أنماط للتنمية المستدامة موضحا في ذلك بأنه بمعدلات الزيادة السكانية والإنتاج الحالية سوف يرتفع إنتاج الدول السائرة في طريق النمو بحوالي 4 إلى5% سنويا بين سنتي 1990و2030. وبحلول عام 2030 سيكون إنتاج هذه الدول حوالي خمسة أضعاف ما كان عليه هذا الأخير في عام 1990، وسوف يكون إنتاج الدول المتقدمة ثلاثة أضعاف. وبمعنى آخر سيكون الإنتاج العالمي في عام 2030 حوالي 3.5ضعف ما كان عليه في عام 1990. وإذا ما زاد تلوث وتدهور البيئة بنفس معدلات هذا النمو، فسوف يؤدي هذا إلى نقص حاد في المياه،وتلاشي مساحات شاسعة من الغابات واختفاء عناصر بيولوجية متعددة، وسوف يموت ويمرض العشرات من الملايين من الأفراد زيادة عن المعدلات الطبيعية بسبب التلوث البيئي. وأوضح البنك الدولي في الأخير أنه يمكن تلافي كل هذا الدمار البيئي برسم السياسات الإنمائية المناسبة بيئيا وإيجاد الآليات العالية الكفاءة لتطبيقها (Berght And Straaten[n.d.b]:05).

إلى جانب هذا كله وضمن السياق نفسه، أكدت المبادئ التي أقرها المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة في سبتمبر 1994على أن الإنسان في الأصل هو مركز اهتمامات التنمية المستدامة وأنه يجب أن يستفيد من حياة صحية منتجة تتناسق مع الطبيعة (مبدأ رقم2)، وقد نص المبدأ السادس على أن التنمية المستدامة لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الضرورية المتبادلة بين السكان (الإنسان) والموارد والبيئة والتنمية، وأن تدار العلاقات بطريقة ديناميكية ومتناسقة.

ولقد أكد إعلان «كوبنهاجن»، الذي تبنته القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في مارس 1995على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة هي أركان التنمية المستدامة. وهي بدلك تشكل إطار المجهودات الرامية إلى تحسين نوعية الحياة بالنسبة لكل الناس. ولقد وردت فيه عدة مبادئ وتوصيات للعمل على حماية البيئة والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ولكن على الرغم من كل هذه الطروحات والتحليلات الهامة وكل هذه المعاني النبيلة التي وردت في المؤتمرات والإعلانات والتوصيات مازال الطريق طويلا لترجمتها إلى أفعال وواقع مجسد على الأرض، فعلى سبيل المثال - لا الحصر- فإنه على الرغم من كل ما قيل في مؤتمر قمة الأرض عام 1992 والمنعقد بمدينة «ريودي جانيرو» البرازيلية في الفترة من 03 إلى 14 جوان 1992وما ورد فيه من توصيات عديدة، وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن، لم يتحقق سوى أقل من 1% من هذه التوصيات. ومن قبل ذلك كان الوضع نفسه قائما بالنسبة لمبادئ وتوصيات مؤتمر استكهولم 1972 مما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دراسة للوضع البيئي في العالم، خلال العشرة أعوام التي تلت المؤتمر إلى التحذير من استمرار تدهور البيئة في العالم. ولقد كرر البرنامج التحذير نفسه في دراسته عن أوضاع البيئة في العالم في العشرين عاما التي تلت انعقاد مؤتمر استكهولم، والتي قدمت -كوثيقة هامة -إلى مؤتمر قمة الأرض(صباغ،1992:98-99).

كل هذا يؤكد ويجدد في الوقت نفسه الإقرار بان البيئة والتنمية وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لابد أن تكون تنمية مستدامة، أي أنها تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها الشروط الإنسانية والحياتية، وتلبي احتياجات أجيال الحاضر دون أن تضر باحتياجات أجيال المستقبل.

ثانيا: مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة

إن التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية هو تفاعل قديم قدم الحضارات، وقد تغير تبعا لنشاطات الإنسان وحاجاته المختلفة، بحيث أصبح مجالا هاما من مجالات البحث فيما يعرف الآن باسم علم اجتماع البيئة، ويبحث هذا الفرع في تأثير البيئة بمختلف عناصرها ومكوناتها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي(محمد، 64:1986)، وكذا في تأثير الإنسان في هذه البيئة، وتفاعله معها إيجابا وسلبا، ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة والشواهد الدالة على مدى التأثير الذي تركه الإنسان في البيئة الطبيعية، خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية، بدءا بالإنسان الأول الذي عاش على القنص وجمعالنباتات وصولا إلى إنسان العصر الحالي.

1 - مرحلة جمع الثماروصيد الحيوانات

تعتبر هذه أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة، فقد قنع بما تجود به الطبيعة، فقام بقطف الثمار، وجذور النباتات والقواقع والحشرات لسد حاجاته الغذائية... وقام كذلك بصيد الأسماك، والحيوانات البرية... (أحمد رشوان، 20:2002)، وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكا فطريا، تميز بالتفاعل الإيجابي مع البيئة الطبيعية، حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تفتضيها احتياجاته.

وفي نفس الصدد يشير الباحث «محمد عبد الفتاح القصاص» بأن "تاريخ الإنسان على مدى آلاف السنين اتسم بالتوازن بين الناس والحيز الذي يعيشون فيه، ذلك لأن أعداد البشر كانت تتزايد بمعدلات خطية بطيئة، ولأن معدلات استهلاكهم للموارد الطبيعية كانت هينة، ولأن مخرجاتهم من مخلفات نشاطهم كانت مما تستوعبه العمليات البيئية الطبيعية أي في حدود قدرة البيئة على تنظيف الذات " (القصاص،59:2000). وبالتالي فإن حاجات الإنسان في هذه المرحلة كانت محدودة، لذلك عاش في توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية.

هذا، ويؤكد الباحث «محمد منير حجاب» أيضا هذه الفكرة بقوله "في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته، وفي هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة" (حجاب،79:1999).

2- مرحلة الرعي

لقد انتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، ذلك أنه بعدما تمكن من استئناس الحيوانات التي كانت تساعده في أغراض الصيد، والقنص، تمكن من أن يربي الحيوانات ويعتني بها ويقوم عليها "وتتميز هذه المرحلة بالتنقل،

فكانت تنتقل الجماعة وراء المراعي، حيث تعيش على المراعي الطبيعية، وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان" (أحمد رشوان،20:2002). وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي وقطع الغابات، مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض.

وفي هذا الصدد يعرض «ف. دوجلاس موسثيت» مثالا واضحا عن تدهور الأرض الذي عانت منه الدول الأوروبية منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور الوسطى وعصر النهضة، حيث يقول "وقد عانت الدول الأوروبية، ومن بينها أيرلندا وسويسرا وأسبانيا ودول أخرى من الخراب الناجم عن التصحر ومن الرعي الجائر والآثار الناجمة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها...هذا فضلا عن تدمير ملاك الأراضي الأقوياء أجزاء واسعة من السهل الأوسط والجنوبي من خلال الرعي السنوي الكثيف للأغنام، مما أدى إلى تعرية الأرض وتغيير التربة وتدمير خصوبتها " (موسثيت،14:2000). ويمكن القول أن هذه المرحلة وسعت من دائرة استغلال الإنسان لموارد البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، والذي أثر على توازن البيئة.

3- مرحلة الزراعة

لقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة جمع الثمار، وصيد الحيوانات ومرحلة الرعي، بحيث ارتبطت هنا حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، وأخذ يتدرج في مدارج الحضارة، وتعددت اختراعاته شيئا ما، حيث أقام القناطر وشيد بعض السدود على الأنهار للتحكم في مياهها، علاوة على إبداع أساليب ونظم جديدة للري، "وقد ازدادت سيطرة الإنسان على عناصر الطبيعة حينما استخدم الآلات في الزراعة، وأنتج المحاصيل، وربى الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها في غذائه وأوبارها في كسائه، وبهذا صار الإنسان أهم عنصر من الاستهلاك واختفت تقريبا بقية عناصر البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان العديدة"(أحمد رشوان،2002:23، حجاب، 79:1999).

وخلال هذه المرحلة بدى أن نشاط الإنسان الزراعي قد أدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، وتآكل التربة، وقطع الغابات مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض. وفي هذا الصدد تشير الباحثة «نعمة الله عنيسى» إلى أن "توازن الطبيعة وقع الإخلال به لدى ظهور الطبيعة البدائية كعائق أمام نمو الزراعة...وكان الغذاء ولم يزل مشكلة الإنسان البدائي والمعاصر، وكذلك مشكلة الحيوان، وقد حل البدائي مشكلته بالقنص والإفادة من إنتاج الطبيعة. لكنه أراد أن يرفع مستواه الغذائي، فزرع الأرض وجردها من غاباتها التي كانت تغطي مساحات شاسعة"(عنيسي،10:1998).

غير أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لما علم بعض الناس بأن نشاطهم الزراعي له أثار سلبية على البيئة، تعلموا بعض الطرق لحمايتها، "فالصينيون القدماء مثلا، عينوا مفتشين لكفالة عدم تردي الأراضي المزروعة نتيجة سوء الممارسة. واليونانيون والرومان القدماء كتبوا عن العناية بالتربة وإدارة الأرض. فكتب أفلاطون في «القوانين» ما يمكن اعتباره أول تعبير معروف عما نصفه الآن بأنه مبدأ الغرم على الملوث"(طلبة،263:1992).

على أنه يبقى القول بأنه خلال آلاف السنين، ونتيجة بحث الإنسان عن مناطق نفوذ وأراضي جديدة للزراعة، أدى إلى اختفاء حضارات بأكملها، وأوضح «ديل وكارتر» في كتابهما «القوى: التربة الفوقية والحضارة»، عن تدهور حضارة شمال إفريقيا، بالقرب من قرطاج القديمة (تونس الحالية) نتيجة الغزو الروماني، حيث "عمدت روما إلى الزراعة الكثيفة لتعويض انخفاض المحصول، مما أدى إلى إفقار الناس على مر التاريخ وحتى وقتنا الراهن، كما أدى ذلك إلى استنزاف عدة أراضي زراعية جديدة نتيجة الزراعة والرعي الكثيفة، مما ساهم في تدهور الإنتاجية، وأدى في النهاية إلى تدمير الأرض إلى الأبد" (موسثيت،2000:13-14).

وبالتالي فإن هذا المثال يعكس مظهر من مظاهر الإخلال بالتوازن البيئي، نتيجة سعي الإنسان للبحث عن مناطق نفوذ، وعدم التفكير بالآثار السلبية لمثل هذه التصرفات على مستقبل الآخرين.

4- مرحلة الصناعة

لقد تفاقمت، مع انطلاق الثورة الصناعية، وخاصة منذ بداية القرن العشرين ظاهرتان بارزتان أدتا إلى بدء الاختلال في هذه المنظومة البيئية: الظاهرة الأولى هي تزايد عدد سكان العالم بصورة تصاعدية سريعة ومذهلة، مما أدى إلى تعاظم فقر الإنسان، إذ لم تواكب التنمية الاقتصادية في هذا الإطار النمو الديمغرافي. أما الظاهرة الثانية فهي أن إنسان النصف الثاني من هذا القرن، ولاسيما في البلدان المصنعة، هو إنسان يستهلك في الواقع أكثر من حاجته، ومن نتائج هذا الاستهلاك المفرط وغير العقلاني استنزاف أكثر للموارد الطبيعية التي طلب منها عطاء تجاوز طاقاتها الفعلية أحيانا، فبدت عليها علامات التدهور والاختلال (مصطفى،1990:157 -158).

وإزاء هذا الوضع لجأت عدة دول إلى تبني إجراءات وقائية للتخفيف من حدة التدهور والتلوث، فأصدرت في هذا الشأن مراسيم كثيرة للتخلص من النفايات في الشوارع (مثلا)، كما حاولت التشريعات أن تضبط المؤسسات الأكثر تلويثا، ولكن ذلك بدون نجاح فعلي (القرار الإمبراطوري لعام 1810 وقانون 1917)، ولهذا أعرب الدارسون البيئيون في القرن التاسع عشر عن قلقهم بشأن آثار التحويل البشري للمنظر الطبيعي، نتيجة للنهضة الصناعية التي كانت سببا في حدوث التلوث وتدهور البيئة (درميناخ وبيكويه،2003:18 ، طلبة،1992:263).

على أنه يمكن القول بأن الوعي بمخاطر التصنيع لم يحدث إلا في بداية الستينات، "ومن العلامات البارزة في تطور الاهتمام بالبيئة كتاب نشر عام 1962«الربيع الصامت» لمؤلفته «راشيل كارسون»، كان كالصدمة التي أفاق المجتمع الصناعي على إثرها بعد سنوات من الشعور بالرضا للرخاء والنمو وتراكم الثروات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، أبرز الكتاب الآثار البالغة لتلوث البيئة بالكيماويات الصناعية، وأوضح أن الإنسان والكائنات الحية جميعا تتعرض لمخاطر تهدد بقاءها" (القصاص،2000:60-61). ونتيجة لذلك بدأ الإنسان يهتم بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية، حيث شكلت بداية السبعينات نقطة تحول على مستوى الاهتمام بالقضايا البيئية، وتجسد ذلك في العديد من الدراسات، والبحوث العلمية، والمؤتمرات التي عالجت قضايا التنمية من منظور بيئي.

ففي سنة 1967 (مثلا) تأكد للمجتمع الدولي أكثر بأن مخاطر التلوث البيئي أمر كبير، ولهذا الغرض قررت "الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد المؤتمر الدولي الأول للتصدي لهذه المخاطر في مدينة استكهولم في يونيو/ جوان1972، وأشير هنا إلى مسألة ذات مغزى... وهي أن قضايا البيئة تتصل بالتلوث الذي يضر بالإنسان"(القصاص،61:2000). على أنه ينبغي التذكير أن الأزمة البترولية التي شهدتها الفترة الممتدة من 1975إلى1985 "أحدثت تباطؤا في الجهود والاهتمام بمشاكل البيئة، فأزمة الطاقة خففت من الاهتمام الذي كان يواجه الصناعيون لمشكلات البيئة، وبدأوا عندها يتساءلون عن الآثار الاقتصادية (المالية) للإجراءات المضادة للتلوث. فالمخاطر الاقتصادية (المالية) أصبحت أكثر وزنا وفق اهتمام الرأي العام من موضوع محاربة التلوث الذي لم يكن يستعيد جاذبيته إلا في أثناء الكوارث العظمى "(درميناخ وبيكويه،19:2003).

وعلى كل يمكن القول إن هذه المرحلة تميزت في بدايتها بتدني الاهتمام بآثار التصنيع على البيئة (والمتمثلة في التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية)، وكذا إهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية (العادات، السلوكيات، القيم...) ، المرتبطة بالإنسان وعلاقته ببيئته الطبيعية، واتساع الهوة بين البلدان المصنعة الأوروبية والبلدان السائرة في طريق النمو، وهو ما دفع بالفكر الإنساني بالتركيز في الوقت الحالي على هذه الجوانب، والعمل على إدراجها ضمن الاعتبارات البيئية.

ثالثا: مستقبل علاقة الإنسان بالبيئة في المنطقة العربية

إذا كانت العناصر الأساسية للبيئة هي الهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه الإنسان، والتربة التي يسكن عليها ويزرعها، فإن المعنى الشامل للبيئة يؤدي إلى القول بأن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة.

لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن لا يكتفي بالنظر إلى مسألة البيئة من منظور بيولوجي فني فقط، مع أن هذا المنظور للمسألة هام وأساسي وجوهري، غير أنه لابد من تناول المسألة أيضا من منظور اجتماعي وإنساني وأخلاقي، حتى يكتمل مفهوم البيئة من مختلف الزوايا والأبعاد.

ذلك لأن البيئة ليست مجالا معزولا عن السلوكيات والطموحات والحاجات البشرية وأن محاولة الحديث عن المسألة بمعزل عن الهموم الإنسانية يؤدي إلى تسطيح مفهوم البيئة وإفقاره. الأمر الذي يؤكد أنه من غير الممكن تناول مسألة البيئة بصورة جدية وفاعلة، إلا من خلال منظور شامل ومتطور، ومنفتح، منظور يربط مستقبل الإنسان بمستقبل البيئة.

تمتاز البيئة الطبيعية في الأصل بأنها وجدت في حالة توازن لكل من عناصرها الأساسية: الماء والهواء والتربة. وأن الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات تتأثر بوضعية تلك العناصر الأساسية التي تكفل تحقق الشروط الضرورية واللازمة لاستمرار الحياة على الأرض.

ولما كان الإنسان هو أرقى الكائنات الحية، فإن الفهم الأصوب والسليم لمسألة البيئة يتكشف من خلال تحديد العلاقة بين الطرفين الرئيسيين: الإنسان والطبيعة، وبكلمات أخرى يمكن القول أن العلاقة السليمة بين الإنسان والطبيعة هي المفتاح الأكيد للبيئة السليمة.

إن المطلوب وبإلحاح شديد في الوقت الحاضر وقف - وإن جاز التعبير- عدوانية الإنسان ضد البيئة، والعمل على بلورة مفهوم جديد للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، مفهوم أكثر عقلانية، أكثر أخلاقية، وأكثر واقعية، مفهوم يقوم على تحقيق التوازن والانسجام بين الإنسان والطبيعة (البيئة).

على هذه القاعدة التصورية والفكرية تصاعدت في الآونة الأخيرة دعوات تحذر من تنامي التدهور البيئي في المنطقة العربية، وتنذر بحجم الضرر البيئي الذي تركه الإنسان نتيجة سلوكياته وممارساته السلبية في التعامل مع القضايا البيئية، نتيجة نقص الوعي البيئي وقلة الثقافة البيئية لدى الغالبية العظمى من الأفراد ونشير في هذا الصدد أن المنطقة العربية شهدت ولا تزال تشهد في الوقت الحالي خطرا أكيدا على البيئة، تمثل بوضوح في تبديد المياه وهدرها، في التردي المتواصل للأراضي الزراعية، في نشوء ظاهرة التصحر، في إزالة الغابات، في تردي المياه بالنفايات الصناعية والبشرية، هذا بالإضافة إلى التلوث الناجم عن إطلاق الغازات والأدخنة من حرق وقود الفحم والنفط في الصناعة، ومن التلوث بالنفايات الصناعية التي تجري دون سيطرة أو تنظيم، مما يلوث الهواء والتربة،وكل هذا يؤشر على تردي العلاقة التبادلية بين الإنسان وبيئته ويطرح العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه العلاقة في ظل انعدام التدابير الوقائية لتدارك هذه الأخطار ومجابهتها في القريب العاجل.

في ظل هذه الأوضاع البيئية الجد متدهورة التي تعيشها المنطقة العربية، برز تقرير توقعات البيئة العربية، وهو أول تقييم بيئي شامل للمنطقة أعده» برنامج الأمم المتحدة للبيئة » بالتعاون مع» مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا» وبمساهمة العديد من المراكز الحكومية والإقليمية بناء على طلب من مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة وأطلق في منتصف مارس 2010 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

وقد خلص التقرير إلى أن الكثير من المشكلات والتحديات البيئية في المنطقة العربية يمكن إرجاعها إلى علاقات الأثر والتأثر بين النشاطات البشرية والبيئة، حيث تترابط التفاعلات بين النظم الإيكولوجية المحلية وشبه الإقليمية والعوامل الاجتماعية ملئانيا وزمانيا مؤدية إلى تغيرات بيئية مؤثرة على النواحي الاقتصادية والرفاهية البشرية. وتأتي في مقدمة التحديات البيئية في المنطقة العربية الزيادة السكانية المطردة،فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة من نحو 334 مليون نسمة عام 2008 إلى أكثر من 586 مليون بحلول عام 2050، كما ترتبط أثار النمو السكاني على البيئة ارتباطا وثيقا باستهلاك البشر للمواد الخام وما يترتب عليه من إنتاج للمخلفات، وكلها عوامل تفرض ضغوطا هائلة على البيئة، وقد زاد الاستهلاك ولاسيما في البلدان العربية الغنية بمعدل أسرع من النمو السكاني على الرغم من تعارض ذلك مع معظم القيم الدينية والثقافية في المنطقة العربية. كما أشار التقرير إلى النمو الحضري المتسارع الذي تشهده المنطقة العربية إذ يعيش نحو 70 في المائة من السكان في مناطق حضرية، وقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من 30,2 في المائة من

إجمالي سكان المنطقة العربية عام 1950، إلى 54,9 في المائة عام 1980، ووصل إلى نحو 69,2 عام 2005، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاعهم في المنطقة العربية 70,9 في المائة، و74,4 في المائة، و 77,8 في المائة في الأعوام 2010، و2020، و2030 على التوالي(أسماء علي وآخرون،2010:238-265).

كما كشف التقرير بأن النمو السريع لمراكز الحضر القديمة والحديثة يفتقد التخطيط والإدارة الحضرية الإستراتيجية مما أدى إلى زيادة الفقر الحضري، وظهور مزيد من الأحياء الفقيرة، مع العجز عن توفير الخدمات الحضرية والصحية الأساسية وزحف الحضر على النظم الإيكولوجية الساحلية، ومما زاد الوضع سوءا أن العديد من مدن المنطقة مكتظة بالسكان، مما يؤدي إلى يؤدي إلى تدهور في البيئات الاجتماعية، ويوسع الفجوات الاقتصادية بين المناطق، كما يزيد من الاختناقات المرورية، ويزيد من كميات ملوثات وسائل النقل والمخلفات الصناعية والمنزلية.... وتسهم هذه الظروف مجتمعة في الإبطاء من عجلة السير نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة(أسماء علي وآخرون،2010:238-265).

تأكد من خلال ما سبق أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأنشطة البشرية والتدهور البيئي في المنطقة العربية، فالزيادة السكانية والنمو الحضري المتسارع وقصور السياسات البيئية كلها عوامل تهدد استدامة الموارد الطبيعية، وتقوض إمكانيات البيئة على التجديد والعطاء، ولذلك أشار التقرير إلى ضرورة تبني استراتيجيات كفيلة برفع الوعي البيئي وتعميم الثقافة البيئية لدى فئات عريضة من أفراد المجتمع العربي.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن التعليم البيئي-الرسمي وغير الرسمي- يمثل أساس التوعية البيئية، والطريق إلى تغيير القيم والاتجاهات الفكرية والمهارات والسلوكيات التي تتفق والتنمية المستدامة، وتتيح هذه المعرفة الجماهيرية المشاركة الفعالة في التخطيط وصنع القرار....وتتضمن أنشطة التعليم البيئي برامج إعلامية متنوعة لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور بقيمة الموارد الطبيعية والتهديدات التي تتعرض لها وعوامل تدهورها بما فيها سوء إدارة الموارد الطبيعية وأنماط الاستخدام والاستهلاك الرشيد للموارد، واقتصاديات البيئة، وتعمل تلك البرامج على تحفيز الجمهور للاشتراك في الأنشطة التي تحسن من الإدارة البيئية(أسماء علي وآخرون،2010: 263).

إضافة إلى ما سبق، فإن العالم العربي يشهد حركة ديناميكية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تفاعلها مع القضايا البيئية، واقترن هذا الفهم من خلال المشاركة الواسعة لهذه الجمعيات والتنظيمات في عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات التي تزيد من احتكاك هذه التنظيمات البيئية بالجماهير، وتجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الاجتماعية والثقافية وتوجيه سلوكياتها في التفاعل إيجابيا مع البيئة.

كما يمكن القول أن قضية حماية البيئة في المنطقة العربية هي قضية مجتمعية بالدرجة الأولى تتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، قصد تغيير سلوكيات الأفراد تجاه الاهتمام بالبيئة والمساهمة في حمايتها من جميع مظاهر التلوث والإخلال البيئي، كما

أن التحدي أمام المجتمع العربي اليوم لا يقتصر على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية فحسب، بل جعلها تنمية متواصلة بيئيا، أي توائم بين حاجات الإنسان الأساسية وقدرة البيئة على التجدد والعطاء.

خلاصة

تأكد من خلال ما سبق أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأنشطة البشرية والتدهور البيئي في المنطقة العربية، فالزيادة السكانية والنمو الحضري المتسارع وقصور السياسات البيئية كلها عوامل تهدد استدامة الموارد الطبيعية، وتقوض إمكانيات البيئة على التجديد والعطاء، ولذلك أشار التقرير إلى ضرورة تبني استراتيجيات كفيلة برفع الوعي البيئي وتعميم الثقافة البيئية لدى فئات عريضة من أفراد المجتمع العربي.

تبين من خلال هذا البحث أن علاقة الإنسان بالبيئة مرت بمراحل تعكس ظهور المشكلات البيئية وتعقدها من جهة، ودرجة الاهتمام بها من جهة أخرى، فنشاطات الإنسان المختلفة ساهمت في إضعاف العلاقة القائمة بينه وبين محيطه الطبيعي، على اعتبار أن متطلبات الإنسان من البيئة تجاوزت محدودية الموارد الطبيعية وقدرة النظام البيئي على التجدد والعطاء، ولقد نسي الإنسان أنه عنصر مكمل لعناصر البيئة، فعمل على استغلالها دون النظر في عواقب ذلك على التوازن الطبيعي لكثير من الأنظمة البيئية، وقد تمخض عن ذلك مجموعة من المشكلات البيئية كالتلوث البيئي، وتآكل طبقة الأوزون واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي تهدد مستقبل العلاقة القائمة بين الإنسان وبيئته، وتنذر بوجود خطر حقيقي على المحيط الاجتماعي والحضري للإنسان.

والواقع أن المنطقة العربية ليست بمنأى عن هذه التحديات التي تهدد مستقبل العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، لاسيما مع تزايد عدد السكان والنمو الحضري المتسارع وقصور السياسات البيئية في التعامل مع المشكلات البيئية المتمثلة في التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية والتصحر وندرة الموارد الطبيعية والتصحر، وغيرها من المشكلات التي تستدعي دق ناقوس الخطر والتنبيه لخطورتها وانعكاساتها السلبية على المحيط الاجتماعي والحضري للإنسان العربي.

على أنه من المهم الإشارة في خاتمة هذا البحث إلى مسألة جد هامة في تقدير الباحث، وتكمن في أن الوصول إلى مفهوم واضح للتنمية المستدامة في المنطقة العربية يجب أن يقوم على المشاركة الحقيقية والفاعلة لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة، ومن ثمة يحمل مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات الأفراد وتثمين دورهم في تفعيل عملية التنمية الحقيقية والسليمة، والتي ترتكز على الاعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة. كما أن تعميم الثقافة البيئية في المجتمع العربي يعتبر مدخلا أساسيا لفهم قضايا البيئة وحل مشكلاتها نظرا لما يمثله نشر هذه الثقافة من أهمية بالغة في إدراك الأفراد لمشكلة تلوث البيئة، والسعي قدر الإمكان لتغيير السلوكيات والممارسات السلبية في التعامل مع البيئة الطبيعية.

المراجع

1 - أسماء علي أبا حسين وآخرون (2010).« **الإنسان والبيئة روابط متداخلة**» : فيرانية المصري وآخرون. **تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان.** جامعة الدول العربية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا.

2 - حسين عبد الحميد، أحمد رشوان(2002).**الاقتصاد والمجتمع . دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي**.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث.

3 - زكريا، مصطفى (1990). «**واقع الإعلام والتوعية البيئية**» **المجلة العربية للثقافة** (تونس): العدد19.

4 - عبد الفتاح، عبد النبي (1992). **الإعلام وجرائم البيئة الريفية، دراسة في الإعلام البيئي** .القاهرة:العربي للنشر والتوزيع.

5 - ف. دوجلاس، موسثيت(2000). **مبادئ التنمية المستدامة**. ترجمة بهاء شاهين. القاهرة:الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

6 - مروان، يوسف صباغ (1992). **البيئة وحقوق الإنسان**.بيروت: كمبيونشر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع.

7 - محمد علي، محمد (1986). **تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة**. ط2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

8 - محمد منير، حجاب(1999). **التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي** . مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

9 - مصطفى كمال، طلبة (1992). **إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم 1972-1992)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

10 -محمد عبد الفتاح، القصاص (2000).« **دور المرأة في الحفاظ على البيئة . المؤتمر الأول حول نهضة مصر، المرأة المواطنة والتنمية**» . القاهرة: دار المجالس القومية المتخصصة.

11 -نعمة الله، عنيسي(1998). **مخاطر تلوث البيئة على الإنسان**. بيروت:دار الفكر العربي.

12 -هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه(2003).**السكان والبيئة** . ترجمة جورجيت الحداد. بيروت: عويدات للنشر والطباعة.

13- Vander Berght, J.C.M, and Vander Sraaten,J([n.d.a]**): The Significance of Sustainable Development for ideas, tools and policy**. Island press, Washington.

14- Vander Berght, J.C.M, And Vander Straaten,J ([n.d.b]:**Toward Sustainable Development, Concept, Methods and Policy**. Island press, Washington.

خطط تنموية في مواجهة ظاهرة الفقر

the proposed development policies to confront poverty

د.آمال بن سمشة

جامعة محمد الشريف مساعدية / سوق اهراس، الجزائر

ملخص:: تعتبر مشكلة الفقر من الظواهر الاجتماعية القديمة ، قدم ظهور المجتمعات الإنسانية . وقد عالجتها عديد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وحتى السياسية . فتعددت أسبابه بين ما يعود إلى الشخص ذاته ، وبين ما يعود إلى الأسرة، وبين ما يرجع إلى المجتمع ككل. كما تعددت انعكاسات هذه المشكلة الاجتماعية في: إقصاء اجتماعي ، بطالة ، أزمة سكن ، صحة معتلة ، إرهاب ، فساد ... إلخ . لكن من جهة ثانية حاول الباحثون والسياسيون والمنظمات الإنسانية دائما إيجاد سياسات تعالج هذه المشكلة ، أو حلول يمكنها القضاء عليها . ويمكن إجمال أهم هذه السياسات أو الحلول في هذا المقال.

الكلمات المفتاح:التنمية ، الخطط التنموية ، الفقر

Abstract: Poverty is one of the oldest problems facing humanity; it is as old as human societies. Several studies have been undertaken in order to investigate the roots of this problem in the field of economics, sociology, psychology, and political science. The roots of poverty have proven to be numerous and varied; there are those tied to the individual himself, those related to family, and those linked to society as a whole. Furthermore, the consequences of poverty are considerable; ostracism, unemployment, homelessness, health issues, terrorism, corruption…etc.
Moreover, researchers, politicians, and humanitarian organizations have always attempted to formulate policies to resolve the problem of poverty or to find solutions to completely eradicate this problem. In the present article, the attempt has been made to summarize these policies and proposed solutions.

Keywords:development, development policies, poverty.

توطئة:

يعتقد البعض أن الفقر ينتشر بالدول أو المجتمعات الفقيرة فقط ، لكن في الحقيقة هو ظاهرة عالمية منتشرة بالدول الفقيرة وحتى الدول الغنية . بل إن مظاهره في كلا الحالتين نفسها أي : دخل ضعيف ، سكن غير لائق ، صحة معتلة ، تعليم منخفض... لهذا كان الاهتمام بمعالجته محط أنظار الباحثين والسياسيين ، بالرغم من محاولة بعض الساسة تركيز الاهتمام على الدول الفقيرة، ورسم استراتيجيات إعانة لأعراض أنانية (إن صحّ القول) . وتعد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية انعكاسا للتغيرات البنائية والاجتماعية للمجتمعات. ثم أصبحت فيما بعد تشكل لدى البعض علما بحد ذاته ، لأن المشكلات الاجتماعية والعقبات ساعدت على تحفيز الفكر البشري لتحسين المعرفة وتطويرها ، كما أن الفكر والعلم عملا على دراسة المشكلات الاجتماعية ومحاولة فهمها . فقد حدد علم الاجتماع عدة منطلقات لتفسير المشكلة الاجتماعية منها : فشل التنشئة الاجتماعية في قدرتها لاكتساب أو رفض القيم والمعتقدات الجديدة ، التفكك التنظيمي ، الصراع القيمي ، السلوك المنحرف ... إلخ . فالفقر ظاهرة ومشكلة اجتماعية قديمة ، ارتبطت بعدم عدالة توزيع الدخل ، سواء الدخل الفردي أو الدخل القطري . لهذا هناك سياسات تنموية على مستوى الأوطان من أجل النهوض بالتنمية الوطنية والمحلية (كتطوير قطاع الصحة ، والتعليم ، والعمران..)، وهناك سياسات عالمية للقضاء على الفقر في الدول الفقيرة (البرامج العالمية لمحاربة الفقر ، إعانات البنوك العالمية للدول ، تظاهرات الجمعيات الخيرية العالمية)، وهناك أيضا محاولات فردية يقوم بها الأفراد للخروج من دائرة الفقر وتحسين مستواهم المعيشي (البحث عن عمل لائق ، تحسين المستوى التعليمي ، محاولة توفير غذاء صحي...) . ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: فيما تتمثل الخطط التنموية المقترحة لمواجهة مشكلة الفقر ؟،

1- الحلول الاقتصادية العالمية :

تبدي الدول الفقيرة غير القادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتي يعيش فيها حوالي ألف مليون نسمة قلقها من التهميش الاقتصادي ومن قدرتها على السيطرة على أراضيها . فالفقر والاعتماد على تصدير المواد الأولية والتراجع الاقتصادي يغذي الصراعات المسلحة الداخلية ، وغالبا ما تفتقر هذه الدول إلى الخدمات العامة ، مما ينذر بتدهور الوضع الاجتماعي كما حدث في بعض الدول الإفريقية .

والدول النامية التي نجحت في اختراق الأسواق الصناعية تواجه أيضا تهديدا اجتماعيا وبيئيا يعرض الحكومات والمجتمعات المدنية فيها إلى مواجهة تحديات جديدة ، كما أن حداثة نموها الاقتصادي ومشاركتها في الاقتصاد العالمي تجعلها قلقة من إغلاق الأسواق في وجهها ، والخضوع لنزوات مستثمرين بعيدين ، والقدرة على الدخول في المنافسة العالمية في أسواقها المحلية وفي الخارج أيضا.

أما الدول الغنية فهي أيضا يقلقها مع العولمة ، الإرهاب ، والفروق الكبيرة المتنامية بين مواطنيها ، وخسارة وظائف تصنيعية للدول متدنية الأجور . هذا بالإضافة إلى وجود قلق عالمي من تزايد عدم المساواة ، وسخونة الأرض ، وضعف الحكومات والسيادة الوطنية ، وغياب سلطة منظمة سياسية مناسبة لمعالجة مشكلات قوى السوق العالمي .(عبد الرحمن محمد العسوي ، 2009، ص188)

ووفقا لكل هذه المخاوف ، ترتكز غالبا السياسات الاقتصادية الموجهة لمكافحة الفقر حول:

أ. تقرير الأمم المتحدة للتنمية 2000. 2001 المعنون " محاربة الفقر " : حيث وضع البنك العالمي استراتيجية للقضاء على الفقر المدقع في الدول النامية والفقيرة ، يعتبرها من الأولويات التي يجب أن تتقدم كل اهتمامات الدول . حيث بين مشروع الألفية للتنمية المعد من طرف ONU قائمة من الأهداف التي لابد من الوصول إليها في 2015 . وحسب البنك العالمي فإن محاربة الفقر لابد أن تجيب على أربعة أمور :

1 .زيادة دخل الفقراء ، دون تنامي لاعدالة الدخول
2 .السماح باستفادة الفقراء من الخدمات العمومية (الماء الشروب ، التعليم ، الصحة...)
3 .تقليص الهشاشة (عدم الثبات) ، أي تسيير الأزمات المتعلقة بالأحداث الممكن أن تؤدي الى حادثة الفقر .
4 .تحسين تقرير قوة المنح الموجهة للفقراء الذين لا يملكون أصواتا مسموعة ولا سلطة لذلك .

كما أن نجاح هذا البرنامج يتطلب تطبيق استراتيجية تدور حول أربع محاور :

.تنمية الفرص المادية والمالية (عمل ، قرض ، صحة ...) والكيفية (تعليم ، تكوين) ، للسماح بالنمو أكثر وتحسين شروط حياة الفقراء.

.ادماج الفقراء في النسيج الاجتماعي .

.تقليص جروحهم vulnérabilité عند الكوارث التي تسبب لهم الصدمات (كوارث طبيعية ، أزمات اقتصادية ، حوادث ...) والتي أيضا تضعف من شروط الحياة .(Serge D'agostino , Nicole Duvert ,2008 , pp104 /105)

وتتمثل الأهداف الانمائية للألفية في :

1 .استئصال الفقر المدقع والجوع
2 .تحقيق التعليم الابتدائي الشامل
3 .تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
4 .خفض وفيات الأطفال
5 .تحسين صحة الأم
6 .مكافحة الإيدز ، الملاريا ، وأمراض أخرى
7 .ضمان التواصل البيئي
8 .تطوير شراكة عالمية للتنمية .(جيفري د.ساكس ، 2007، ص 249)

ويقدم الاقتصادي الأمريكي الشهير " جيفري ساكس " في كتابه " نهاية الفقر " أفكارا خلاّقة تنهي بها مشكلة الفقر المدقع بالعالم بحلول 2025 . حيث يضع " ساكس " خطة غير مستحيلة لكنها كذلك إن لم يكن تطبيقها جماعيا ، وبشجاعة فائقة فيها حرص كبير على مستقبل الكرة الأرضية من جانب الفقراء والأغنياء معا . فنهاية الفقر سوف تتطلب شبكة عالمية للتعاون بين مجموعات من الناس لم يسبق أن تقابلت وليس من الضروري أن تكون بينهم ثقة متبادلة . كما يجب على البلدان الفقيرة أن تأخذ موضوع إنهاء الفقر بجدية ، وعليها أن تخصص نصيبا أكبر من مواردها القومية لوقف الفقر بدلا من الحروب ، والفساد ، والنزاعات السياسية . وعلى البلدان الغنية أن تتجاوز تفاهات مساعدة الفقراء ، وتعمل على تنفيذ وعودها المتكررة لتقديم مزيد من المساعدة .

وترتكز إستراتيجية إنهاء الفقر المدقع بحلول 2025 على الاستثمارات الرئيسية .في الأفراد وفي البنية التحتية .والتي تستطيع أن تعطي المجتمعات الفقيرة حول العالم ، سواء الحضرية أو الريفية أدوات التنمية المستدامة ، كما تحتاج إلى خطط ونظم ، ومساءلة متبادلة ، وآليات تمويل .

إن مفتاح إنهاء الفقر المدقع على أدنى مستوى قاعدي ، يكون بتمكين أفقر الفقراء من وضع قدمهم على سلم التنمية ، فهم يفتقرون إلى الحد الأدنى من رأس المال الضروري للحصول على موطئ قدم ، لذلك فهم يحتاجون إلى دعم ليصعدوا إلى أول درجة ، فالفقراء المدقعين يفتقرون إلى ستة أنواع كبرى من رأس المال :

.رأس المال البشري : الصحة ، التغذية ، المهارات المطلوبة لكل شخص ليكون منتجا اقتصاديا .

.رأس مال الأعمال : الآلات ، والمرافق ، والنقل الآلي المستخدم في الزراعة ، والصناعة ، والخدمات.
.البنية التحتية : الطرق ، والكهرباء ، والمياه ، والاصحاح ، والمطارات ، والموانيء البحرية ، ونظام اتصالات هاتفية ، وكلها مدخلات حاسمة في انتاجية الأعمال .
.رأس المال الطبيعي : الأرض الصالحة للزراعة ، والتربة الملائمة ، والتنوع البيولوجي ، ونظم بيئية تعمل بكفاءة وتقدم الخدمات البيئية المطلوبة للمجتمع البشري .
.رأس المال المؤسسي العام : قانون التجارة ، والنظم القضائية ، والخدمات الحكومية والشرطة التي تضمن تقسيم العمل بطريقة آمنة وملائمة .
.رأس المال المعرفي : الخبرة العلمية والتكنولوجية التي ترفع الانتاجية في ناتج العمل وتضمن تعزيز رأس المال المادي والطبيعي

ويتمثل جوهر خطة ساكس للقضاء على الفقر في الالتزام باستقطاع ما نسبته 0,7 % من الناتج القومي العام من الدول الغنية والمانحة (مجرد 7 سنتات من كل 10 دولارات من الدخل) ، وتخصيصه لبرامج القضاء على الفقر في الدول الفقيرة . وكذلك تتبع 09 خطوات نحو الهدف هي :

1 .الالتزام بإنهاء الفقر بشكل جدي مع حلول 2025
2 .تبني خطة عمل لإنهاء الفقر ابتداء من الأهداف الإنمائية للألفية
3 .رفع صوت الفقراء ، بحيث يسمعه العالم بأسره ، فلا يكفي صوت مجموعة الثلاثة 3G (البرازيل ، الهند ، جنوب أفريقيا) ولا مجموعة العشرين G 20 (مجموعة تجارية تتفاوض داخل منظمة التجارة العالمية)
4 .استعادة دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم كقائدة وملهمة للمثل العليا للديموقراطية ، وليس كبلد مسبب للخلاف والشقاق وباعث للخوف في السنوات الأخيرة . فالعمل داخل الولايات المتحدة ومن الخارج لازم لإستعادة دورها في الطريق نحو السلام والعدالة في العالم .
5 .استعادة الدور الدولي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمؤسسات مالية رائدة بدور حاسم في إنهاء الفقر العالمي . فلا تستمر خادمة للحكومات الدائنة ولكن لتصبح بطلا للعدالة الاقتصادية والعولمة المستنيرة .
6 .تقوية الأمم المتحدة وتعزيز دورها في القيام بإنهاء الفقر ، وتمكين منظمات مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ... للقيام بعملها .في الواقع ومن بلد لآخر .ومساعدة أفقر الفقراء في استخدام العلم الحديث والتكنولوجيا للتغلب على فخ الفقر .
7 .تطويع العلم العالمي واتاحته للفقراء ، حتى تنهض برامج التنمية لديهم .
8 .تعزيز التنمية المستدامة .
9 .الالتزام الشخصي كأفراد وجماعات بإنهاء الفقر.(جيفري د.ساكس، مرجع سابق ، ص ص266/ 420)

ب .العمل الإنساني الجمعوي :

بالرغم من أن مصطلح "إنساني" " إنسانية " معروف من قبل ، إلا أن استخدامه الحقيقي كان منذ عشرات السنين السابقة فقط . إذ يعود إلى العادات الدينية سواء اليهودية أو المسيحية أو المسلمة ، وكذلك للأفكار المنتشرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن ضرورة تطوير حقوق صراعات الحروب (Grotius ,De Vattel) ثم طورت المعايير إلى معنى عمل الخير والإحسان أو حب البشر (Rousseau , Voltaire) .(jean-paul valette ,2007,p157)

وقد ظهرت المنظمات غير الحكومية (ONG) بخريطة الأمم المتحدة (المادة 71) الموقعة في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو ، لتصبح فيما بعد سارية المفعول ، وهي مؤسسات غير ربحية ، التي تنظم بعيدا عن أي تدخل حكومي ، من طرف أشخاص أومنظمات ، فيزيقية أو معنوية ، من جنسيات مختلفة ، تحت غطاء جمعوي .

ثم إلتحق بالعمل الإنساني فيما بعد الرابطات الدينية ، التعاونيات ، والمنظمات الاقتصادية الاجتماعية . ومنذ الستينات وعدد المنظمات غير الحكومية في تزايد مستمر ، فحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وصل العدد 5000 في 1972 ليتجاوز الـ 30000 مع مطلع القرن الواحد والعشرين ، غالبا ما يكون مسيروها من الشخصيات المشهورة في العالم أمثال : l'abbé pierre , mére térésa, bernard kouchner

إن اتحاد مفهوم الكرم مع التضامن ومع الدخل الرمزي استفادت منه في المستقبل المنظمات الإنسانية غير الحكومية كثيرا في ايصال التبرعات إلى المتضررين من زلزال إيران 2003 ، وكاشمير 2005 ، وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة 2005 . لكن إعصار تسونامي المحيط الهندي في 26 ديسمبر 2004 خلف خسائر مادية وبشرية عظيمة ، أضفى حماسة تضامنية غير مسبوقة إلى درجة أنه منذ 03 جانفي 2005 ، منظمة " أطباء بلا حدود " أعلنت توقيف كل جمع تبرعات يخصها ، هذا الإعلان الذي أثار النقاش ، كشف مدى تعقيد عمل المنظمات الإنسانية غير الحكومية . التي تكاثرت وتزايدت تحت تغطية إعلامية عالمية في إطار من الشفافية التي يحكم عليها غالبا بأنها غير كافية . فبالرغم من العولمة وتلطيف الاختلاف الايديولوجي بين الأمم ، إلا أن الصراعات الداخلية والحروب الأهلية منتشرة في كل مكان ، وعليه فالضحايا المحتاجين للمساعدة أكثر بكثير من أي وقت مضى . والتدخل الإنساني للمنظمات غير الحكومية لم يواجه هذه المشكلات بسهولة ، لأنها في كثير من الأحيان استخدمت كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول . فحرب يوغسلافيا سابقا وأفغانستان والعراق ، كشفت الأخطار الناجمة عن التعاون الإنساني . العسكري ، وذلك عندما تتعارض الأهداف الإنسانية التي تؤمن بها المنظمات غير الحكومية مع تلك التي تخص الحكومات أو الأمم المتحدة . وبالتالي يمكننا القول أن العمل الإنساني حاليا في مفترق الطرق ، ولابد من تحديث أساليبها بطريقة تسهل وصولها للضحايا وتقلل العراقيل والصعوبات التي تواجهها .(jean-paul valette – op .cit – p 158)

ومع هذا فالعمل الإنساني مستمر ويتمثل في نشاط أهم المنظمات الانسانية غير الحكومية وهي: الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين . فحركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي هي حركة إنسانية دولية, مهمتهما هي حماية حياة الإنسان وصحته، والمقصود بصحته صحته النفسية والجسدية .لضمان كرامته الإنسانية وتخفيف المعاناة عنه. بدون أيّ تمييز مستند على الجنسية أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو اللون أَو الآراء السياسية للإنسان. الحركة تشمل عدة منظمات مستقلة قانونيا عن بعضهم البعض، لكنهم متحدين ضمن الحركة من خلال المبادئِ الأساسية المشتركة، وأهداف، ورموز، وقوانين، وأعضاء حاكمة.

بالإضافة إلى مؤسسات العمل الخيري وهي هيئات مستقلة في مجال تقديم المنح إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة بالمجتمعات المحلية. وغالباً ما تحصل هذه المؤسسات على دخلها عن طريق الهبات، وتبرعات الأغنياء، ومؤسسات الأعمال، أو جمع الأموال بشكل ثابت.

2- الحلول التي تقترحها الشريعة الإسلامية :

إن الدين الإسلامي . خلافا للديانات الأخرى . لم يكتف بمجرد النصح وإسداء المواعظ ، فيما يخص العناية بأمر الفقراء ومحاربة إهمالهم . وإنما انفرد عنهم بتشريعات محددة ، ووسائل معينة ، تعتمد في فعاليتها على عنصري الإلزام والالتزام (إبراهيم الطحاوي ، 1974،ص149). لكن قبل التطرق لهذه الوسائل ، نتحدث أولا عن مرد نجاح الإسلام في معالجة مشكلة الفقر ، حيث يرجع ذلك إلى امتياز أسلوبه بأمور خمسة :

أ . أنه لم ينظر إلى هذه المشكلة قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها من شؤون الحياة . وإنما نظر إليها في ضوء اتصالها بما سواها من الشؤون . فكانت معالجته لها جزء من علاجه الشامل لبقية مشاكل الحياة مجتمعة .

ب . أنه قرر بالتشريع ، حق المحتاجين في مال الأغنياء بمقدار ما يكفي حاجتهم مهما بلغت أو كانت.

ج . أنه جعل وصول هذا الحق لأصحابه من أحد طريقين :

. طريق الأداء الاختياري ، إنفاقا من المسلم في وجوه سد حاجات إخوانه في المجتمع ، بمقتضى إيمانه ووفاء لحق " الأخوة " التي ربط الإسلام بها بين أفراد مجتمعه " إنما المؤمنون إخوة ".

. طريق الاقتضاء الإجباري ، وله صورتان : أولاهما أساسية ودائمة ، وفيها حدد هذا الحق ، وعاء، وحدا ، ونسبة ، واستحقاقا ، ووسيلة . أما الثانية احتياطية . إذا لم تف أولاهما بتحقيق الكفاية المرجوة . وفيها أعطى للدولة سلطة أن تأخذ من فضول أموال الأغنياء بمقدار ما يحقق تلك الكفاية (الضرائب).

د . أنه ربط ضرائبه هذه في نفس المسلم ، بالدين من جهات ثلاث :

. أنها تشريع إلهي لا وضعي ، مفروضة من قبل الله تعالى ، رب الجميع أغنياء وفقراء . لمصلحتهم جميعا ، دون هوى أو تحيز .

. أن تحقق " الإسلام " في المسلم ، متوقف على طاعته المطلقة بخصوصها، إقرارا وأداء.

. أن المسلم محاسب على كل من هذا الإقرار والأداء ، في الدنيا والآخرة ، عقابا أو ثوابا .

هـ . أنه حدد بالتشريع كذلك ، وسائل حماية هذه الضرائب ، إقرارا وأداء ، على نحو يكفل اقتضائها، وأدائها ، وانفاقها ، في وجوهها المحددة على أحسن وجه . وناط تلك الحماية . فضلا عن ضمائر الأغنياء وايمانهم . بالدولة التي ترهب المسيئين والظالمين والذين لا تجدي معهم النصائح والمواعظ على أن يسلكوا سواء السبيل .

وبهذا كانت تشريعات الإسلام في محاربة الفقر ، متماسكة وقوية ، بحيث جعلت من كل مسلم مركزا فكريا وثقافيا وإنسانيا، له قيمته ومجهوده ودوره وفضله وكرامته . كما جعلت من الدولة أيضا ضرورة أساسية لضمان نجاح ذلك التنفيذ. وبذلك كله كان الإسلام حصنا منيعا ضد جميع دعاوى التأمين الاجتماعي الأخرى مهما قيل فيها أو عنها .(إبراهيم الطحاوي، المرجع السابق ، ص ص157/156)

لقد كرّم الإسلام الإنسان ، بأن وضح له أسباب وأساليب العيش الكريم ، وعزة النفس والأخلاق الرفيعة ، فقال عز وجل :" لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر " (الإسراء ، الآية 70). وهذه الأساليب هي :

. **العمل :** أول ما حث عليه ديننا الحنيف هو العمل والسعي للكسب الحلال . بل وبعث الروح المتجددة في العمل وإتقانه والوصول إلى درجة الإبداع أيضا. فقال الرسول ﷺ :" اليد العليا خير من اليد السفلى " وقال أيضا " عز المؤمن استغناؤه عن الناس".

فالغنى والفقر أمران نسبيان نابعان من كثرة طلب الحوائج من الناس وقلتها ، ويستتبعهما العز والذل ، وعلى المؤمن أن يصنف نفسه في أيهما شاء . فبإمكانه أن يضع نفسه موضعا رفيعا . يحسد عليه . ويكون مصداقا لوصف رسول الله (ص) حيث قال : " ما أكل أحد طعاما خيرا من عمل يده ، وإن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده " . وقال (ص) : " ما من

مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا ، فيأكل منه طائر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " . لأن من يسمع بهذا الفضل للعامل ويتوانى ويكسل بعدها عن العمل ، هو شخص فقد الإحساس وابتعد عن الخير.

وعليه يتوجب على كل فرد مسلم أن يسعى ويعمل ويجتهد ، ملتمسا الرزق في خبايا الأرض ، وتحت أديم السماء كيفما كان العمل الذي يزاوله : زراعة أو صناعة أو تجارة أو إدارة أو كتابة أو إحترافا بأي حرفة من الحرف النافعة ، سواء أكان يعمل لحساب نفسه أم لحساب غيره . فهو بعمله هذا يغني نفسه بنفسه ويسد حاجته وحاجة أسرته ، غير مفتقر إلى معونة من فرد أو مؤسسة أو حكومة . وهو بهذا قد أغنى نفسه من الفقر ، وأسهم بنصيب ما في إغناء المجتمع كله . ومن ضاق رزقه في بلده لقلة الموارد ، أو لكثرة الخلق وانتشار البطالة بين الناس ، فعليه أن يضرب في الأرض مبتغيا من فضل الله ، فإن أرض الله واسعة .

وعلى الجماعة المسلمة أن تعاون المسلم القادر على العمل ، حتى يجد ما يعيش به عيشة كريمة ، استجابة لقوله تعالى :" وتعاونوا على البر والتقوى " (المائدة / 2) . وعلى الحاكم المسلم أن ييسر له سبيل العمل ، ما وجد إلى ذلك سبيلا ، فإن الله جعله راعيا مسؤولا عن رعيته .(يوسف القرضاوي، 1991، ص53)

الزكاة : لقد أمر الإسلام كل قادر أن يعمل ، ويسعى في طلب الرزق ليكفي نفسه ، ويغني أسرته ، ويسهم بالنفقة في سبيل الله . فمن لم يستطع وعجز عن العمل ، ولم يكن لديه من المال الموروث أو المدخر ما يسد حاجته ، كان في كفالة أقاربه الموسورين . لكن ليس لكل فقير أقارب ، كما يوجد هناك المحتاجون العاجزون مثل : الأيتام ، الأرامل ، العجائز ، المرضى ، ذوي العاهات ... وهؤلاء لم ينسهم الإسلام . فقد فرض الله لهم في أموال الأغنياء حقا معلوما ، وفريضة مقررة ثابتة ، هي الزكاة .(يوسف القرضاوي ، نفس المرجع ، ص65)

إن الزكاة ليست موردا هينا أو ضئيلا ، بل هي مورد ضخم لعلاج الفقر . كما أن الزكاة مؤسسة بشكل علمي ، وأسبق من الضرائب الوضعية . فالزكاة فريضة فرضت على المسلم ، حيث يشترط النية لأدائها ، وهي شعيرة من شعائر الإسلام وركن من أركانه ، فرضها الله تعالى في أموال المسلمين لمن سماهم في كتابه ، شكرا لنعمه وتقربا إليه وتزكية للنفس والمال ، ومن الناحية المالية حق فرضه الله عز وجل في أموال المسلمين يلتزمون بأدائه طوعا أو كرها لولي الأمر أو من ينيبه من العاملين عليها بصفة نهائية دون مقابل دنيوي خاصة لوضعه في مصارفه الشرعية .

أما الضريبة فهي التزام مدني محض ، خال من كل معنى للعبادة والقربة . وهي كما يعرفها الماليون المعاصرون فريضة مالية يجبر الأفراد على أدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة أو مصلحة عامة .

وهكذا تلتقي أو تكاد فكرتي الضريبة المعاصرة والزكاة الإسلامية في كثير من العناصر التي تقوم عليها.(محي محمد مسعد ، 2008، ص ص19/18)

كما أن فوائد الزكاة كثيرة في محاربة الفقر ومنها :

.إعانة الفقراء والمساكين ، فهي بمثابة رؤوس أموال لهم صغيرة ، يأخذونها ويعملون على إنمائها بإستغلالها واستثمارها في أي مورد من الموارد الاقتصادية .

.عدم إراقة ماء أوجه الفقراء ، والمحافظة على راحتهم والعمل على إعزازهم وصيانتهم من ذلك السؤال.

.تأمين الأغنياء أنفسهم على أموالهم ورفع الضرر عنهم بالقضاء على الحقد والحسد والكراهية التي تتولد في نفوس الفقراء لأصحاب الأموال .

.العمل على عدم تكديس الثروات في أيد مخصوصة مما يساعد على ظهور طبقة الرأسمالية الجشعة ووجود التفاوت الكبير بين أفراد الأمة وهذا ما نهى الإسلام عنه لقوله تعالى :" كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "(الحشر/ 7).(إبراهيم محمود عبد الراضي، 2008، ص ص 151/150)

.التحويلات الأخرى من الأغنياء إلى الفقراء : بالإضافة إلى الزكاة التي تعد أهم هذه التحويلات وهي النفقة المفروضة على كل مسلم بحكم أنها أحد أركان الإسلام ، هناك مجموعة من الأدوات هي :

نفقات الأقارب التي لم يقدر لها الإسلام حدا معلوما لا تتجاوزه من المال ، فالناس تختلف حاجاتهم باختلاف المكان والزمان والحال والعرف ، والمنفقون أنفسهم تختلف قدراتهم المالية . زد على ذلك رعاية حقوق الجار.

هناك أيضا أداء الحقوق الطارئة في المال ، من الكفارات والنذور ، وإغاثة المضطر ، وكفاية المحتاج، والوصية ،والأضاحي، وغيرها . وأيضا الصدقات الاختيارية والإحسان الفردي ، وأهمها الوقف .(أنظر يوسف القرضاوي ، 1991)

.**الوقف :** هو حبس أصل العين عن التصرف فيها بوجه من الوجوه الناقلة للملكية ، كالبيع والهبة والميراث ، مع التصدق بثمرتها أو منفعتها على وجه من وجوه البر والخير . والأصل في مشروعيته ما رواه محمد بن الحسن عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر : أن عمر ﷺ ، كانت له أرض تدعى " ثمغ " وكانت نخلا نفيسا ، فقال عمر : يا رسول الله ، إني استفدت مالا نفيسا أفأتصدق به؟ فقال رسول الله (ص) : تصدق بأصله ، لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، ولكن تنفق ثمرته على المساكين ، فتصدق به عمر ﷺ ، في سبيل الله ، وفي الرقاب ، والمساكين ، وابن السبيل ، وذوي القربى .

والوقف نوعان خيري ، وذري (أهلي) : أما الخيري فهو ما كان منذ البداية موجها إلى جهة الخير وبر لا تنقطع ، كالفقراء والمؤسسات الاجتماعية ... وأما الذري (وهو الأهلي) فهو ما كان موجها في أول أمره إلى حفظ ذرية الواقف من الضياع ، فقرا وفاقة . ولكن يشترط أن يمحض .عند انقراض الذرية المستحقة إلى جهة بر وخير لا تنقطع ، كالمساجد ، والرباطات ... (إبراهيم الطحاوي ، 1974، ص ص 392/391)

فقد كان من أهم ما رغب فيه الإسلام من الصدقات ما عرف باسم " الصدقة الجارية " أي الدائمة .حيث جعل الإسلام لها جزء متميزا عن غيرها من الصدقات ، لبقاء أثرها ودوام نفعها ، فكان ثوابها دائما باقيا لصاحبها بعد موته ما بقي نفعها ... فقد وضح الإسلام ما للوقف الخيري من أثر ملموس في المجتمع الإسلامي في كافة العهود ، والذي يعتبر من أبرز الأدلة على أصالة عواطف البر ، وعمق معاني الخير في نفوس المسلمين ، فإنهم لم يدعوا حاجة من حاجات المجتمع إلا وقف عليها الخيرون منهم جزء من أموالهم . وقد كانت هذه الأوقاف من السعة والضخامة والتنوع بحيث صارت مفخرة للنظام الإسلامي ، وأصبح الفقراء المحرومون يجدون من " تكاياها " ما يقيهم الجوع والعري ، ومن مستشفياتها المجانية ما يعالجون به الأمراض ، ومن " سبلها و ربطها " ما يعينهم على الأسفار . ولقد تتبع المسلمون مواضع الحاجات مهما دقت وخفت ، فوقفوا لها . حتى أنهم عينوا أوقافا لعلاج الحيوانات المريضة ، وأخرى لإطعام الكلاب الضالة . وإذا كانت هذه نظرتهم الحيوان ، فكيف للإنسان ؟ فلا عجب إن وجدنا أوقافا شتى لليتامى واللقطاء والعميان والمقعدين وسائر العجزة ، وذوي العاهات والمحتاجين .(يوسف القرضاوي، 1991، ص ص135/134)

.**كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها :** ففي أملاك الدولة الإسلامية والأموال العامة ، التي تديرها وتشرف عليها إما بإستغلالها أو بالمشاركة عليها ، وذلك كالأوقاف العامة والمناجم والمعادن التي يوجب الإسلام في أرجح مذاهبه ألا يحتجزها الأفراد لأنفسهم ، بل تكون في يد الدولة ، ليكون للناس كافة شركاء في الإنتفاع بها في ريع هذه الأملاك ، وما تدره أنواع الضرائب ، حق للمحتاجين والمعوزين . قال تعالى :" وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (الأنفال / 41) . وقال :" ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول

ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (الحشر/ 7) (يوسف القرضاوي ، نفس المرجع ، ص ص109/108). وقد كان الحكام المسلمون يختلفون في توزيع العطاء والأرزاق على الناس فذهب أبو بكر ﷺ إلى التسوية بين المسلمين فأصاب كل واحد عشرين درهما . وأنشأ عمر بن الخطاب ﷺ ديوانا يسمى ديوان العطاء ، وجعل للعطاء نظاما يخالف نظام أبي بكر في الظاهر ولكنه في الواقع يتمشى مع العدالة والإنصاف (إبراهيم محمود عبد الراضي، 2008، ص152).

3 .تفعيل التنمية المحلية عنوان لجودة الحياة :

لقد رسمت سياسات تنموية كثيرة للنهوض بالمستوى المعيشي لمواطني البلدان النامية ، لكنها كانت كلها موضوعة من خارج رحم هذه البلدان . لهذا تحتم النظر إلى القضايا التنموية لكل بلد وفقا لخصوصيته الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فالمشاكل تعالج بالإمكانيات المتاحة بسواعد محلية تفقه الثغرات الموجودة بدقة ويمكنها أن تقترح حلولا تجلب الرضا المطلوب (نسبيا) لمواطنيها المحليين .

ويمكن اعتبار التنمية على أنها تمثل عملية تحرر شاملة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، وأن مرامها وأهدافها يصعب تحقيقها دون إدارة سياسية واعية. وأنها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معا. وتمثل نهوضا حضاريا، وليس مجرد تغير اقتصادي يتمثل في مجرد ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون النظر إلى النواحي الأخرى من عملية التنمية. خصوصا ما يتعلق بها من توزيع الدخل والإيفاء بالحاجيات الضرورية للسكان. كما لا بد أن تكون كما يرى رمزي زكي " مستقلة ، متعمدة على الذات متجهة للداخل ، مشبعة للحاجات الأساسية ، متضمنة لقدر من المشاركة الشعبية . تنمية لا تعتمد على آليات السوق التي عجزت عن توفير التوزيع العادل. تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية في وقت واحد " . ومن ثمة يجب الابتعاد عن الجوانب التقليدية وطريقة المحاكاة كما يرى أنور عبد المالك " تقليد الغرب دون بناء القوة الإبداعية ، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية تنمية استراتيجية على المدى البعيد " ... ولهذا يجب ان ينظر إلى التنمية على أنها نتاج تجربة داخلية لا يمكن تقليدها واستيرادها ، لأنها في حقيقة أمرها لا تستورد ولا تستعار من الآخرين لأنها ببساطة عملية مجتمعية مركبة يتم تخطيطها عن وعي وتصنع بالجهد والإبداع الذاتي منها الفكري والتنظيمي والمادي. وبذلك فإن المشكلة الجوهرية تتمثل في اختيار الطريق السليم الموصل إلى تحقيق التنمية المنشودة ، ومعرفة شتى أنواع معيقاتها وتحديد سبل وكيفيات تجاوزها . ولهذا يتطلب الاستبسال في بذل جهد فكري مكثف ينبجس من داخل الدول النامية ذاتها ، يسعى إلى تحديد أهداف واستراتيجيات ملائمة للتنمية .(رابح كعباش ، 2007، 30/29)

فعملية التنمية هي غاية الإنسان وهو وسيلتها ، وهو الذي يشارك في أحداثها فهو يشارك في إحداث التنمية الاقتصادية للمجتمع ولذلك تركز تنمية المجتمع على الإنسان ، فتعمل على تنمية قدراته المختلفة إلى أقصى حد ممكن ، وتحقيق أقصى استثمار للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع لدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديدة تعمل على تغيير اتجاهاته ، وقيمه ، وعاداته ، فضلا عن تحسين ظروفه الصحية ، والتعليمية ، والبيئية ، فهي توفر المناخ الذي تتم فيه عملية التنمية الاقتصادية من حيث أن العنصر البشري هو أداة التنمية الاقتصادية والمنتفع بها .

وعليه تنمية المجتمع المحلي أو التنمية المحلية تهتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينها أو تمييز أحدهما عن الأخرى . فالتنمية المحلية هي :

.كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع .
.أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، بل هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات ، ويمتد إلى كل المجالات وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب ، واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع .
.أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك .
.إنها تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية ويستمد قوتها من تعزيز هذه القيم لأهدافها .
.أنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية .
.أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

ويتم التركيز على المجتمع المحلي على اعتبار أنه الوحدة الصغيرة التي يمكن أن تحدث فيها التنمية وأن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التي يعتمد عليها المجنمع الكبير عند صياغة البرامج والخطط ... أي أنه بمثابة " بيت الخبرة للمجتمع الأكبر وصانعي القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .(رشاد أحمد عبد اللطيف ، 2007، 24/23)

ويضع طلعت مصطفى السروجي مجموعة من النقاط الاستراتيجية في التنمية لتمكين الفقراء لمواجهة الفقر وهي :

1.العمل الجماعي (إقامة مجتمع مدني قوي) : يضمن التنظيم الجماعي الدفاع عن المصالح العامة والتأثير في القرارات والضغط لتوفير موارد كافية لأولويات التنمية البشرية . ولابد أن تجتمع جميع العناصر الفاعلة في المجتمع من نقابات وأحزاب سياسية وجمعيات مهنية في شراكة وتحالفات لمعالجة الفقر بكل أبعاده...

2 . الدولة الفاعلة : إن الدولة الفاعلة هي الدولة القادرة على التوجيه لعمليات التنمية والتحكم فيها وتوفير المناخ المواتي للتنمية والمعزز للمشاركة ... ففي عصر العولمة أصبحت المسؤولية المباشرة في تحقيق تقاسم أكثر عدلا لمزايا التكامل العالمي تقع على عاتق الحكومات الوطنية ولذلك فلابد من تحسين أساليب الحكم .

3 . المشاركة : ... إذ تؤدي زيادة فرص التعبير والمشاركة إلى تحسين قدرة الدولة ، وعندما يساعد المواطنون التعبير عن آرائهم وفرض مطالبهم بشكل علني داخل إطار القانون لكي تكتسب بعض المصداقية التي تحتاج إليها . كما تعد المشاركة موردا من موارد التنمية وتعزز القدرة على توجيه عمليات التنمية نحو تحقيق غاياتها .

4 . الديمقراطية واللامركزية : اللامركزية توفر الفرصة لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفضيلات المحلية ولبناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة من أسفل . ومن مزايا اللامركزية أيضا إدماج المواطنين في الشؤون العامة وحفز التنمية الاقتصادية المحلية وإن كان هذا لا يمنع من وجود مخاطر لها ومنها زيادة التباين عبر المناطق وفقدان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي... كما تستطيع اللامركزية أن تقوي وتكمل إجراءات توسيع نطاق المشاركة الشعبية حيث يتمكن الأفراد من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف المستويات واللامركزية تسمح أيضا بوضع مزيد من الخيارات المحلية ومزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية .

5 . المساواة وتفعيل تمكين المرأة : لا يمكن تجاهل دور المرأة في التنمية ومشاركتها داخل المنزل وخارجه والتنشئة الاجتماعية ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا أمكن دمج المرأة في الجهود المبذولة للتنمية مع الرجل .

6 . المواطنة والحقوق الإنسانية : إن المواطنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات للإنسان في المجتمع تدعم وتعزز الأمان الاجتماعي بين المواطن والدولة ، ومن ثم فتوجد علاقة وثيقة بين التنمية وتعزيز المواطنة والحقوق الاجتماعية لدى الإنسان في المجتمع، وبما يقوي الفئات المهمشة والفقراء في المجتمع ، ويدعم فعالية العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة .

7 . التكامل الجزئي بين عناصر رأس المال : حدث تغير في مفهوم رأس المال وأصبح ينقسم إلى أربعة أنواع تتكامل جزئيا مع بعضها وهي :

. رأس المال المادي

. رأس المال البشري ويتضمن الإنفاق على التعليم والصحة باعتبارهما استثمار بشري

. رأس المال الطبيعي ويشمل الموارد الطبيعية

. رأس المال الاجتماعي ويمثل الأساس القيمي والمؤسسي لكل مجتمع.

ومن الأهمية التكامل بين هذه العناصر الأربعة في إطار واحد لتحقيق أهداف التنمية .(طلعت مصطفى السروجي ، 2009، 40/37)

من جهة ثانية أصبح تحسين نوعية الحياة كمفهوم بديل للتنمية حيث أن المفاهيم والنماذج السابقة محاولات لم تؤت ثمارها بعد ولذا كان الاهتمام بمفهوم تحسين نوعية حياة الإنسان في المجتمع . فقد تحول مفهوم وأطروحات وافتراضات نظريات ونماذج التنمية من التكيف إلى التغيير إلى التمكين، وتبدل المفهوم لتحسين نوعية الحياة .(طلعت مصطفى السروجي ، 2009 ، 55)

فالأفراد الآن يبحثون عن حياة مريحة ، يبحثون عما يسمى بجودة الحياة ، التي تعرفها منظمة الصحة العالمية على أنها تصور الفرد لوضعه في الحياة في سياق نظم الثقافة والقيمة التي يعيشون فيها وفيما يتعلق بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واهتماماتهم.

- الخلاصة :

من خلال ما سبق ذكره ، يتبين لنا أن هناك نوايا ومخططات كثيرة للنهوض بالتنمية بصورة عامة ، ومحاولة القضاء على الفقر بصورة خاصة، لكن مع ذلك فهذه المشكلة الاجتماعية مازالت موجودة ، ومازالت العزيمة اللازمة لمواجهتها غير كافية، سواء من قبل الأفراد أو المجتمعات أو الحكومات ،أو حتى من قبل المجتمع الدولي. مما يدق ناقوس الخطر الإنساني عندما يموت أطفال بسبب الجوع أو التشرد ... ونحن في الألفية الثالثة حيث تكتسح الالكترونيات المتطورة والبيتزا هات والبرغر حياتنا اليومية . فالأنانية البشرية ستبقى دائما عاملا محفزا للامساواة الاجتماعية ، على المستوى الفردي وعلى المستوى الدولي .

.الاحالات والمراجع :

1..عبد الرحمن محمد العسوي .(2005) . تحليل ظاهرة الفقر . بيروت . منشورات الحلبي الحقوقية . ص 188

2- Serge D’agostino , Nicole Duvert – 2008 - la pauvreté – France - editions bréal –PP 104/105

3 . جيفري د.ساكس . (2007) . ترجمة أحمد أمين الجمل . نهاية الفقر: الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر .. القاهرة . الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية . ص 249

4 . نفس المرجع . صص 420/266

5- jean-paul valette – 2007-problèmes sociaux contemporains – paris - ellipses édition marketing – p 157

6- jean-paul valette – op.cit – p158

7 . ابراهيم الطحاوي . (1974) . الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما (دراسة مقارنة) . الجزء الأول بيروت . منشورات المكتبة العصرية . ص 149

8 . نفس المرجع . ص ص157/156

9 . يوسف القرضاوي .(1991) . مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام . بيروت . مؤسسة الرسالة . ص 53

10 . نفس المرجع . ص 65

11 . مجي محمد مسعد . (2008) . مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة . مصر . دار الكتاب القانوني . ص ص 19/18

12 . إبراهيم محمود عبد الراضي . (2008) . حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة . الإسكندرية . دار الفتح . ص ص 151/150

13 . أنظر يوسف القرضاوي ..(1991) . مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام . بيروت . مؤسسة الرسالة

14 . إبراهيم الطحاوي . مرجع سابق . ص ص 392/391

15 . يوسف القرضاوي . مرجع سابق . ص ص 135/134

16 . إبراهيم محمود عبد الراضي . مرجع سابق . ص 152

17 . رابح كعباش . (2007) . سوسيولوجيا التنمية، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة . ص ص30/29

18 . رشاد أحمد عبد اللطيف . (2007) . تنمية المجتمع المحلي . دار الوفاء للنشر . الإسكندرية . ص ص 24/23

19 . طلعت مصطفى السروجي . (2009) . التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة . المكتب الجامعي الحديث . الإسكندرية . ص ص40/37

20 . نفس المرجع . ص 55

مراجعة لكتاب :

المناعة الفكرية في ضوء النظرية المعرفية

الصادر سنة 2020

للمؤلف: صاحب اسعد الشمري أستاذ مساعد بكلية التربية بجامعة سامراء –العراق

Book review:

Intellectual immunityIn light of cognitive theory

2020edition

Of the author Sahib Asaad Al-Shammari, Assistant Professor, Faculty of Education, University of Samarra - Iraq

ملخص :

يحاول هذا الكتاب تقديم المفهوم مناعة الفكرية كمفهوم جديد يختلف عن المفاهيم المطروحة سابقا، بحيث يسعى الكاتب التنظير لهذا المفهوم بصورة تجعله أكثر وضوحا و قابل للتطبيق العملي حتى يكون متاحا بصورة أفضل للباحثين في هذا المجال وخاصة الباحثين في مجال التطرف الفكري

لهذا كان النظر لهذا المفهوم تستند على فكرة أن المناعة الفكرية للفرد مثلها مثل المناعة البيولوجية له ا وسيلة لتحديد الهوية الفردية ومنظومة للحفاظ على الذات الفردية من كل ما من شأنه إلحاق الأذى بها ووقايتها من كل ما يمكن أن يصيبها من العاهات والإختلالات، وفي ذلك لا نخرج على كونها جزء من المنظومة المعرفية شاملة للفرد ومكونات الشخصية الإنسانية، وبتالي جاء هذا الكتاب ليقدم أبعاد المناعة الفكرية وأهميهاوالآليات العملية للمنظومة المناعة الفكرية وكيفية بناء هذه المناعة وفق تسعة محاور أساسية وقدم في النهاية أول دراسة نفسية تهدف إلى التعرف على العلاقة بين المناعة الفكرية والذكاء العاطفي والتماسك النفسي لدى الشباب الجامعي.

الكلمات المفتاحية : الأبعاد، البناء والتعزيز، المناعة الفكرية، المناعة البيولوجية

Summary :

This book tries to present the concept of intellectual immunity as a new concept that differs from the previously presented concepts, so that the writer seeks to theorize this concept in a way that makes it more applicable to the practical, in a way that makes it clearer and more practicable so that it is better available to researchers in this field, especially researchers in the field of extremism Intellectual

That is why the consideration of this concept was based on the idea that the intellectual immunity of the individual, like the biological immunity, has a means to determine the individual identity and a system to preserve the individual self from everything that might harm it and protect it from everything that could afflict it from defects and imbalances and in that we do not deviate from being Part of the knowledge system that includes the individual

and the components of the human personality. Consequently, this book came to present the dimensions of intellectual immunity, the importance of intellectual immunity, the practical mechanisms of the intellectual immune system, and how to build and strengthen the intellectual immunity according to nine basic axes and finally presented the first psychological study aimed at identifying the relationship between intellectual immunity and intelligence Emotional and psychological cohesion among university youth

Key words: dimensional, reinforcement, intellectual immunity, biological immunity

1. صاحب الكتاب:

المؤلف : صاحب اسعد الشمري أستاذ مساعد بكلية التربية تخصص النفس التربوي بجامعة سامراء–العراق، من مواليد 1980 بغداد العراق ، حاصل على لقب الأستاذ مساعد في علم النفس التربوي في 26/1/2015 ، حاليا يشغل منصب مدير شعبة البحث الاجتماعي بجامعة سمراء.

2- وصف الكتاب

الكتاب حجمه 14,8 سم × 21 سم وعدد صفحاته 107 ذو الحجم المتوسط

سنة النشر 2020، الطبعةالاولى، من دار النشر:الرسالة للطباعة والنشر العراق - صلاح الدين – سامراء

تقديم الكتاب:

المجتمع المعاصر يشهد في وقتنا الراهن تغير في البنىالاجتماعي، هذا التغيير انعكس سلبا، مما أدىإلى ظهور الكثير من العادات والأفكار والقيم أخذت في تغيير طبيعة حياة الفرد والمجتمعات بشكل سريع جدا، واثر ذلك في البناء شخصية الفرد لهذا ينبغي ان يتمتعون بالمناعة الفكرية التي يقاومون بها هذه الهجمات الممنهجة وغزو الأفكار والثقافات الغريبة عن مجتمعنا، والتي تهدف إلىإضعاف المجتمع والعلاقات العامة وعلاقات الفرد بقيمه وعاداته وتوجيه تفكير الشباب نحو طريقة الى ما يخدم مصالح الأطراف المعادية لهذا تتطلب من الجيل الحالي والأجيال اللاحقة أن يتمتعوا بالمناعة الفكرية فعالة في مواجهة كل ما يتعارضون له

وبذلك أصبحت المناعة الفكرية مطلبا أساسيا ومهما للمقاومة ونقد ورد هذه الأفكار وبتالي تعد المناعة الفكرية ضرورة ملحة في مجتمعنا، لهذا جاء هذا الكتاب ليحاول التنظير للمناعة الفكرية وليس وضع نظريا نهائيا لها ما يتم طرحة هنا قابل للنقاش والتعديل والإضافة

وجاء هذا الكتاب بتسعة محاور أساسية وهي التالي:

- **المحورالأول**: التنظير قبل النظرية
- **المحورالثاني**: المناعة الفكرية كمفهوم جديد
- **المحورالثالث**: المناعة البيولوجية والمناعة الفكرية
- **المحورالرابع**: العلاقة بين الجانب النفسي والمناعة البيولوجية
- **المحورالخامس**: أبعاد المناعة الفكرية

- **المحور السادس**: أهمية المناعة الفكرية
- **المحور السابع**: الاليات العملية لمنظومة المناعة الفكرية
- **المحور الثامن**: البناء والتعزيز المناعة الفكرية
- **المحور التاسع**: الفردية المتميزة امام الاطر المرجعية
- **المحور العاشر**:مقياس المناعة الفكرية
- **المحور الحادي عشر**: المناعة الفكرية وعلاقتها بالذكاء العاطفي والتماسك النفسي لدى الشباب الجامعي

في المحور الاول الذي جاء بعنوان التنظير قبل النظريةاستدل الكاتب لتنظير للنظريةبما دعا له الأستاذ علم اجتماع في جامعةCorne في الولايات المتحدة الامركيةichardSwedberg الذي يربان التنظير مفهوم قبل بناء النظرية، وتطرق للعملية التنظير على انه يمر بمراحل بالتركيز على عناصر المفهوم أو مصطلح أو عملية كما أن التنظير هو جزء أساسي في اكتشاف الشيء الجديدة، بينما النظرية تنتمي إلى سياقات تبرير وليس الاكتشاف

فالتنظير هي الخطوة الأول لبناء النظرية فمفهوم المناعة الفكرية قد يكون اللبنة الأول لبناء نظرية في العلوم الاجتماعية، لان علماء الاجتماع يعمدون أحيانا إلى نحت مفهوم ما أو تطوير آخر موجود أصلا، ويتوقفون عند هذا الحد. لكن في ما يتعلق بنظرية كاملة، فإنه أمر يتطلب الشيء الكثير وثمة طرائق عدة مختلفة بشأن كيفية المضي قدما في ذلك، تستطيع، على سبيل المثال، استخدام استعارة ما، في محاولة لفهم أفضل لماهية شيء ما وكيفية عمله، يمكنك أيضا معرفة ما إذا كانت الظاهرة مشابهة لشيء آخر أم لا ويستخدم علماء الاجتماع غالبا المقارنات في تنظيراتهم، لكن حينما تستخدمها في قياس الشبه، يتعين عليك توظيفها بطريقة خاصة جدا، فلا تبحث كثيرا عن أوجه الشبه والاختلافات، بل عن تشابه بنيوي بين شيء ما مفهوم جيدا وظاهرة تقوم على دراستها.

وتناول الكاتب في المحور الأولا لمناعة الفكرية (كمفهوم جديد) : حيث يجدر الإشارةأن الكاتب في هذا العنوان يؤكد أن هذا المفهوم (المناعة الفكرية) تختلف عن الحصانة الفكرية رغم أن كلاهما مصطلحان واحد عند ترجمتهما باللغة الانجليزية ويكمل الاختلاف أن الحصانة الفكرية تعتبر عن الزخم الفكري والثقافي التي يمتلكها الفرد بالعلم والمعرفة والتثقيف لحماية عقلة من الآثار السلبية والفكرية المسيء للمجتمع، كما يختلف مفهوم المناعة الفكرية عن المناعة النفسية فهذا الأخير هو وعاء يضم الآليات النفسية التي تعمل على حماية الفرد من المشاعر السلبية مثل القلق والتوتر والضغوط النفسية ....الخ

أما المناعة الفكرية فهي:هي منظومة فرضية داخلية، تحدد طريقة الفرد في التعامل مع المواقف، وتجعلهيوظف المقاومة الذاتية لديه، وتفكيره المستقل، والثبات في طريقة التعامل، والنظرة البعيدة للأمور والأحداث، لينتج وجهة نظر أو فلسفة شخصية يكون دورها وقاية الفرد من الوقوع في الخطأ، أو حمايته من التقليد الأعمى في التعامل مع المشكلات المختلفة التي يتعرض لها

لكن نلاحظ من خلال هذا التعريف أن هناك بعض المفاهيم المتداخلة كالمقاومة الذاتية لديه والثبات في طريقة التعامل، فحسب الكاتب هذين المفهومين يعتبرانأبعاد المناعة الفكرية من خلالهما يمنعان الفرد من الوقوع في الخطاء، لكنفي المقابل لم يذكر المؤلف على أيأساس ستستند هذه المقاومة أو كيف يبني هذه المقاومة،وأيضا الثبات في الطريقة التعامل، لايوجد في هذا التعريف الآليات أو الكيفيات التي من خلالها تكن له القدرة على الثبات في التعامل مع المواقف

المحور الثاني المناعة البيولوجية والمناعة الفكرية: جاء هذا العنوان لإبراز العلاقة بين المناعة البيولوجية والمناعة الفكرية، فيما أن المناعة البيولوجية هو جهاز الذي يحدد الهوية الكائن الحي و ميز هذه الهوية عن الفيروسات والجراثيم والميكروبات حتى يتمكن الجسم بالتعامل معها فالجهاز المناعي سيشارك في معالجة المعلومات واتخاذ القرار وبذالك فجهاز المناعة البيولوجي هي عاملا أساسيا لمقاومة الأمراض العضوية المختلفة والقضاء على الفيروسات والميكروبات والجراثيم، ومثلما يتكون لدى الفرد جهاز للمناعة البيولوجي فلديه أيضا(من الناحية النظرية) الجهاز للمناعة الفكرية أيضا، الذي هو جهاز يوظف المقاومة الذاتية لديه والتفكير المستقل والثبات طريقة لتعامل مع الأمورالأحداثأو فلسفة شخصية يكون دورها وقاية الفرد من الوقوع في الخطاء والتعاملالأمثل مع المشكلات المختلفة التي يتعرض لها

وبتالي عرف المناعة الفكرية على أنها منظومة فرضية داخلية، تمثل مجموعة معقدة متفاعلة بصورة ديناميكية من الآليات المعرفية التي تحدد طريقة الفرد في التعامل مع المواقف، وتجعله يوظف المقاومة الذاتية، والتفكير المستقبل، والثبات في طريقة، التعامل والنظرة البعيدة للأمورالأحداثلينتج وجهة نظر أو فلسفة الشخصية يكون دورها وقاية الفرد من الوقوع في الخطاء، أو حمايته من التقليد الأعمى في التعامل مع المشكلات المختلفة التي يتعرض لها وتساعده في النهاية على منع أصابتهبالفيروسات الفكرية التي تهدد المنظومة الفكرية والمعرفية

في هذا المحور شبه الكاتب المناعة البيولوجية للفرد بالمناعة الفكرية وأيضا شبه الفيروسات البيولوجية التي تصيب المناعة البيولوجية بالأفكار المتطرفة، وبهذا لا يمكن أن يتحقق هذا الإسقاط أو هذا التشبيه لان المناعة البيولوجية تتكون من جهاز مناعي متكامل وخطوط دفاع متتالية تعمل بطريقة جد معقدة أما المناعة الفكرية فرغما كل الإسقاطات فلن تصل إلى هذا النوع من العمل لهذه المناعة

ونفس الآمر مع الأفكار المتطرفة فلا يمكن أن تكون مثل الفيروسات فذا الأخير وظيفتها في الجسم يمكنأنتكون ايجابية

وتناول في المحور الثالث العلاقة بين الجانب النفسي والمناعة البيولوجية: وأكد الكاتب في هذا السياق انه لا يخفى على أي فرد في الوقت الحالي ارتباط الكبير بين الجانب النفسي والجانب البدني لدى الإنسان ومدى تأثير الذي تحدثه بعض الوسائل النفسية الحديثة في العلاج الفيزيولوجية الكيميائية وأوضحت الدراسات أخربأن الايجابية في التصرف والتفاؤل في التفكير والتوقع كانت أيضا من العوامل المساعدة في رفع كفاءة الجهاز المناعي للفرد وأثبتت دراسات الأخربإلىأن اضطرار الذكريات السلبية يؤدي في جهاز المناعة وزيادة في الوقت التعافي فوق المتوسط الطبيعي بكثير، في حين أشارت دراسات أخرى ابعد من ذلك عندما تكلمت عن أهمية الطبيعة العلاقات الإنسانية التي يقيمها الفرد مع الآخرين ونوعية البيئة الاجتماعية وجودة التفاعل مع الآخرين ومدى استمرارية مناعة الفرد البيولوجية إذا ما كانت

العلاقة ايجابية في البيئة تحقق تفاعل المستمر على مستوى جيد من الناحية العاطفية وفي هذا تتضحفاعلية المناعة الفكرية في زيادة قابلية الأفكار على مقاومة الأفكار الوافدة فريدة متميزة قادرة على التفاعل مع الاحتفاظ بالتميز والتأثير مع السيطرة على زمام الأموروإذا كان تقوية جهاز المناعة بيولوجي بوسائل نفسية ممكنة، فان ذلك يعطينا أملا كبيرا بأن الجهاز الفكري للمناعة قابل للتعديل والتطوير باتجاه الصحيح المرغوب فيه من قبل الفرد نفسه أو من قبل المجتمعات والمؤسسات التربوية والإدارية المختلفة، ذلك انه مثل ما أنالأفكار تغير المعنى فإن الجهاز المناعي الفكري سيتم تعديله وتغيره من خلال هذه الأفكار وجعلها في بعض الأمور شبيها باللقاحات الفكرية حتى نتمكن شيئا فشيء من تطوير أفكار مضادة لها وإذا ما حققنا ذلك سنساهم أيضا في تحسين الفرد من الناحية الصحية

والمحورالرابع تناول أبعاد المناعة الفكرية حيث تتكون المناعة الفكرية حسب الكاتب من أربعأبعاد وهي لا تعمل منفردا بل تعمل سويا كنظام متكامل وعند القول انه نظام فلا يعني ذلك أيضاأنطبيعة عمله تسلسلية في كل مرة فهي مرحلة انتقالية من مرحلة إلى مرحلة أخروالإبعادالأربعة للمناعة الفكرية هي:

- البعد الأولالتفكير المستقل: وهو التفكير بصورة مستقلة عن الآخرين وبطريقة تبتعد على الأسلوب التفكير الإفراطالآخرين في مشكلةمطروحةأو المواقف التي يمر بها ومحاولة فعل الأمور بطريقة غير تقليدية
- البعد الثاني النظرة البعيدة للأمور:وهي التمعن في الآثار البعيدة المدى وما وراء الأحداث والتاني الحكم على الأموروالقدرة على توقعها أوادراك النظرة البعيدةللامور وبهذا تضمن لنا تحقيق سلوك مستقر أكثر من الاندفاع والاستعجال في السلوك
- البعد الثالث تنظير الذاتي:ويتمثل بوجود فلسفة ذاتية للفرد استخلاصها من التجارب الذاتية تتضمن الطريقة التي يراها فرضية غير متأثربالآخرين وتتميز بكونها ثابتة نسبيا في التعامل مع الأحداث الحياة ومواقفها وتعين على تمييز الفروق الدقيقة بين المواقف والأفكار التي يتعرض لها والتغيرات التي تتعرض لها له طريق مميز وفريد في التعامل معه
- البعد الرابع المقاومة: وهي القدرة الفرض على التمييز بين الأفكار المختلفة وعدم تقبل الأفكار التي تتضمن تأثيرات سلبية وأفكار جديدة التي لم تخضع بعد للتمحيص أو الاختبار وعدم التأثر بما يضر القناعات الراسخة لدى الفرد بالمفاهيم والقيم والعادات وغيرها وعدم تأثر بالمركز أو وضع أو حالة مرسل الفكر

من خلال هذه الأبعاد للمناعة الفكرية، لا يمكن أن نحصرها في أربع أبعاد فقط فهناك أبعادأخرى ذات خلفية أو رؤية سويسيونفسية كإدارة الأزمات وتحكم في الصدمات ..الخ

المحورالخامس أهمية المناعة الفكرية : حيث يؤكد الكاتبأن العالميشهد في عصرنا ثورة في جميع المجالات التكنولوجية والعلمية والتي بالرغم من ايجابياتهاإلاأنها كان لها تأثير سلبيا مما ينعكس على السلوكيات الممارسة في المجتمع سواء من قبل الصغار أو حتى من قبل كبار الذين يناطوا بهم تنشئة الأطفالإذأن معلومات المتدفقة التي تبثها

شبكة الإعلامالآلي الدولي لا تتناسب مع تقاليدنا وقيمنا الشرقية الأصيل، ولا ننسى أن ثقافة الشباب في عصرنا الحالي ليست مقنعة وجادا وبذلك يكونون الفريسة سهل، وبتالي الخلل الفكري يعقبه بالتأكيد خلل في السلوك

وبذالكتأتيأهمية المناعة الفكرية التي تسهم في تعزيز الاختيار الشخصي وتساعد الأفراد على نمو الذاتي بصورة ايجابية بعيدة عن التأثيرات الممنهجة التي تستهدفهم، وهي أيضا تزودهم بالمرونة والتوافق مع الأحداث والمواقف ومتطلباته والتي في محصلتها النهائية تضمن عدم وقوع الفرد فريسة لأفكار ومعلومات دخيلة

كما تبرز أهمية المناعة الفكرية إذ ما فكرنا بالذي سيحصل لو فقدناها فإنه يؤدي ذلك إلى تقبل الأفكار والمعلومات دون تفكير او تمحيص

المناعة الفكرية في ضوء النظرية المعرفية جاء هذا المدخل ليقدم أساسيات النظرية المعرفية والبنية المعرفية للفرد ودورها المهم في علم النفس، حيث ترى النظرية المعرفية أن التعلم النمو يتم من خلال بناء جديد نشكل من عناصر جديدة أو بصياغة جديدة ويركز على أن الفرد يولد وهو مجهز ببعض الأبنية المعرفية التي تتغير بنتيجة التفاعل المستمر مع متغيرات البيئة المعرفية، وبتالي للمناعة الفكرية دور أخر مميز هو تنظيم المنظومة الفكرية المتكاملة للشخصية فهي وسيلة للتنظيم والدفاع

لذا من خلال استقرائنا لهذا المحور نلاحظ ان الكاتب يحاول أن يقدم لنا العلاقة بين النظرية المعرفية ومناعة الفكرية من خلال مراحل عمل المتكامل لمنظومة المناعة الفكرية لكن في مقابل النظرية المعرفية هي حسب ربيباجي (والذي يعتبر من رواد هذه النظرية) أن نظريات النمو المعرفي الكلاسيكية تأخذ في حسبانها ثلاثة جوانب أساسية تساهم في تشكيل معارف الفرد وهي النضج البيولوجي والتفاعل مع البيئة الطبيعية والتفاعل مع البيئة الاجتماعية(نشواني، 1987)وهذه الجوانب لا تتوفر في منظومة المناعة الفكرية

الآليات العملية للمنظومة المناع الفكرية يؤكد هذا المدخل على أن المناعة الفكرية هي عملية منظمة وتهدف إلى موائمة البنى المعرفية حتى تلائم الخبرات والأفكار الجديدة وخصائصها من اجل إعادة التوازن حتى لا يتم موائمة أفكارأو تكيفها وهي مضرة لمنظومة الفكرية للفرد

بناء وتعزيز المناعة الفكرية لتعزيز جهاز المناعة الفكرية حسب ماجاء به الكاتب لابد عليه أن يقوم بعدة أمورأهمها:

- التعود على أساسيات التفكير السليم التي تكون جوهر المناعةالفكرية
- عدم الاستعجال في الحكم على المواقف والأحداث
- ابتعاد عن التقليد قدر الإمكان وخاصة التقليد الأعمى
- إتباع الميول والأهواء في عمليه الإتخاذ القرار
- التمسك بالآراء الشخصية النافعة في القضايا والمواقف
- عدم التأثر بكل ما يصدر عن الشخصيات المشهورة
- استخدام التوقع الايجابي المنطقي القائم على التحليل العلمي موضوعي

- محاولة تجربة حلول الجديدة لمشكلة مختلفة
- استخلاص الحكم الاستنتاجات من مختلف التجارب الذي يمر بها الفرد خلال مراحل حياته

كل هذه أمور (كما سماها الباحث) فردية يقوم بها الفرد لبناء وتعزيز المناعة الفكرية، لكن هناك خطوات على مستوى الاجتماعي لتعزيز هذه المناعة وهي الآسرة،فهذا الأخير حسب الأستاذة نجود جابر من أهم المؤسسات التي تعزيز المناعة الفكرية منة من خلال مايلي:

اولا: عن طريق الإعلام بكل أنواعه، فعلى وزارتي الإعلام والتعليم التعاون مع في إيجاد آلية مناسبة لكل قضية وقعت أو متوقع وقوعها. وتكمن مسؤولية الأسرة في تشجيع الأبناء على المشاركة، ويسبقه تشجيع الأسرة بما يحقق الهدف ؛ كإنتاج أفلام قصيرة أو وثائقية مؤثرة عن مآلات الانحراف الفكري بالتعاون مع أهل الاختصاص وهم العلماء الشرعيون والإعلاميون بدلا من تركه لمن يشوه الدين الذي يدين به المجتمع السعودي، فنتسبب في خلق التناقض تجاهه أو الغلو به، ونشر هذا الإنتاج من قبل وزارة الإعلام، ووزارة التعليم، ووزارة الاتصالات.

ثانيا: بضبط حرية الرأي تجاه الدين، والفرد، والمجتمع، وأجهزة الدولة، وذلك بسن قانون يحفظ للجميع حقه، وتوعية الأسرة في حث الأبناء على التمسك بتلك الضوابط من خلال خطب الجمعة والإعلام.

ثالثا: تحديد أماكن تجمع الشباب الاستراحات، والمقاهي، وإعداد برامج متنوعة على مدار ال24ساعة ليتسنى للجميع التوافد في أي وقت؛ وهذا تقوم به وزارة الشؤون البلدية والقروية.

رابعا: تفعيل دور ملاعب الأحياء بإعداد برامج رياضية وسلوكية، وهذا تقوم به الرئاسة العامة الرعاية الشباب مع لجان الأحياء .

الفردية المتميزة أمامالأطر المرجعية من المستبعد أن يكون هناك تطابق في المناعة الفكرية بين أي فردين حيث هناك عوامل أخرى تحكم في هذا الأمرأهمها:

- المكانة المعرفية للفرد فالفرض الذي فضي بمستوى عالي من التعليم يختلف ان يكون قادرا على التمكن من العمليات المعرفي أكثر من شخص أخر
- الخبرات سابقة التي مر بها الفرد
- مستوى الفرد في عمليات التمثيل والموائمة
- الفروق الفردية في السمات الشخصية
- كمية الاختلاط والعزل التي يضع الفرد نفسه فيها
- مستوى النضج المعرفي والفكري الذي وصل اليه الفرد
- كمية الطاقة النفسيةالتي يحدد فرق التعامل مع المتغيرات البيئية
- طبيعة المجتمع او البيئة المحيطة بالفرد

من المؤكد ان الكاتب في هذه المحور اعطى اهمية كبيرة للبعد الاجتماعي والبيئي لبناء المناعة الفكرية وهذا من الجوانب المهم، فعلماء الاجتماع ومن خلال دراستهم يؤكدون على الدور المهم التي تلعبه البيئة الاجتماعية في تكوين شخصية الفرد وبذالك تكوين المناعة الفكرية

مقياس المناعة الفكرية :جاء المؤلف بمقياس المناعة الفكرية حيثأكدانه لابد من وجود مقياس لهذا المفهوم والمناعة الفكرية يتكون مقياسها من 43 فقرة ، يتم تقديم تقدير الدرجات فيها على منح درجات 1.2.3على التوالي وهذا المقياس له صدق ظاهر جيد ومعاملات ثبات جيد، في تطبيق العمل له وقدمت إجراءه سنة 2019 في الدراسة الموسومة (المناعةالفكرية وعلاقتها ببعض الذكريات المتعددة والعادات العقل المنتجة لدى الطلبة الجامعيين)

المناعة الفكرية وعلاقتها بالذكاء العاطفي والتماسك النفسي لدى الطلبة الجامعيين جاءت هذه الدراسة لكشف عن العلاقة ارتباطية بين المناعة الفكرية وأبعادهاالأربعة مع ذكاء العاطفة والتماسك النفسي بأبعادهما المختلفة، حيث هدفتإلىالإجابة على التساؤلات التالية :

ما مستوى المناعة الفكرية الذكاء العاطفي التماسك النفسي لدى الطلبة؟وهل هناك علاقة ذات الدلالة إحصائية بين المناعة الفكرية والذكاء العاطفي والتماسك النفسي لدى الطلبة، وكانت حدود الدراسةبعينة من طلب مرحلةالأولى كليةالتربية جامعة سامراء من الجنسين ومن الاختصاصات العلميةوالإنسانية لعام الدراسي 2019 و 2020حيث بلغت عينه الدراسة 316 طالب وطالبة شكلت نسبة 30 بالمئة من مجتمع الكلي، أما أدوات الدراسة، فعتمد الباحث، مقياس المناعةالفكريةومقياس الذكاء العاطفي ومقياس التماسك النفسي

و توصلت الدراسة إلى استنتاجات التالية:

- يتمتع الشباب الجامعي بمستوى جيد من المناعة الفكرية والذكاء العاطفي والتماسك النفسي
- المناعة الفكرية كآلية ذاتية للتعامل مع الأفكار والمعلومات والمواقف بالذكاء العاطفي وخاصة المكونات التي تشير للذات منها الدافعية تنظيم الذات
- لا ترتبط المناعة الفكرية بالمهارات الاجتماعية والتعاطف ضمن المكونات الذكاء العاطفي
- ترتبط المناعة الفكرية بالتماسك النفسي وخاصة بعدي الشعور بالوضوح والشعور بالطواعية

وكانت التوصيات من أهمها :

- التوسع في توضيح مفهوم المناعةالفكرية والتماسك النفسي كونها من المفاهيم الحديثة من خلال كتابات المقالات التي تشرع هذه المفهومين
- إجراء دراسات أخربلدراسةالعلاقةالإرتباطية بين المناعةالفكرية وبين متغيرات أخرى

- **تقييم العام للكتاب**

من الناحية الشكلية :

. من حيث اللغة: كانت اللغة سليمة ومتسلسلة تخلو من الأخطاء اللغوية والنحوية

ـ أما من ناحية الأسلوب: فكان أسلوب سهلا نوعا ما وصعب في بعض المرات خاصة اعتمادهلأسلوب فلسفي في بعض الأحيان

ـ أما من حيث التحليل: فكان تحليل نفسي باستخدامه للمفاهيم وعبارات المستخدمة فيعلم النفس كالمناعة النفسية والضغوط النفسية، والتفكير الايجابي وذات الإبداعية ...الخ وهذا لتخصص المؤلف في علم النفس التربوي .

وهذا مايؤكد ان الكاتب ينتميإلى المدرسة النفسية أو التحليل النفسي وهذا لعدة عوامل أهمها كما قلنا تخصص المؤلف الذي يحمل شهادات في علم النفس وأيضا طرحه واستخدامه لمفاهيم علم النفس وايضا مفهوم المناعة الفكرية واليات عملها هي ذات بعد نفسي

ـ المصادر والمراجع:لم يذكر المؤلف المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في كتابه وسبب ذالكان المفهوم جديدمن اجتهاده الخاص رغم هذا تعتبر هذا ضعف لقيمته العلمية

لان المصادر والمراجعقدم تساهمفي إغناء البحث العلمي بشكل كبير، لذلك يجب على الباحث أن يعود لأكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع وذلك لكي يثبت من خلال هذا الأمر.

ـ من ناحية الفهرسأو خطة البحث: فكانت على شكل عناوين متسلسلة فقط، ولم تكن متناسقة ومتسلسلةإلىأبواب فصول، وأيضا لا يوجد توازن بين العناوين من حيث حجمها، حيث نجد عنوان يحتوي على صفحتين وعنوان يحتوي على 60 صفحة، وبذالك لم يراعي الكاتب الانسجام والتوازن بي العناوين وفروع العناوين .

ـ أيضا لم يتوفر الكتاب على خاتمة والتي تعتبر من أهم النقاط التي يجب طرحها في الكتاب لان الخاتمةفي البحث العلمي تتمثل في قدرة الباحث على عرض أهم النتائج التي توصل إليها الباحث بعد مرحلة طويلة من تجميع المعلومات وكذلك تحليلها وفق المنهجية المتبَعة، وعند الوصول الى نهاية الرحلة في كتابة البحث العلمي الذي يتناول موضوعًا واحدة يتمركز حوله جميع خطوات البحث العلمي من بدايته إلى نهايته.

-من ناحية المضمون :

جاء الكاتب بمفهوم جديد وهو المناعة الفكرية هذا تطرق إلى هذا المفهوم من خلال بنائه المعرفي من أهميةوأبعاد كيفية بناء المناعة الفكرية إلاأن العنوان كان المناعة الفكرية في ضوء النظرية المعرفية لكنه تطرق الى هذه النقطة في عنوان واحد فقط وكانت في خمس صفحات من بين 107 صفحة، وهذا يتناقضعنوان الكتاب مع مضمونه

أيضاربط العلاقة بين المناعة الفكرية والتركيبة النفسية لفرد فقط وأهمل جانب مهم في الفرد وهي قدراه العقلية، فالقدرات العقلية للفرد تختلف من الشخص إلى شخص فيجب أن تكون هناك آليات موضوعية لتنمية القدرات العقلية لتكون وعاء للمناعة الفكرية، فثلاثية التركيب النفسية والعقلية والبدنية للفرد هي حلقة مهمة في نجاح عملية المناعة الفكرية المنظمة

وأيضا عند قرأتنا المعمقة للكتاب لا نجد أن الباحث تبنى منهجية معينة يعتمد عليها في طرحه لموضوع الدراسة ولا يختلف اثنان على اهمية المنهجية في البحث العلمي، وأيضا لا نجد أهداف واضحة من خلالها يصل الباحث إلىمايريدأن يصل اليه (جماعي، 2019)

أما مفهوم المناعة الفكرية، فهوم مفهوم يحتاج الى بناء معرفي متأصل لكي يصل إلى درجة المفاهيم العلمية، لان المفهوم في العلوم الإنسانية يجب أن يمر عبر مراحل إلى أن يصل للمفهوم بمعناه المتكامل، فالمفهوم يجب ان يكن له له تأصيل نظري استندإليه

ثم قدم الكاتب دراسة بعنوان (المناعة الفكرية وعلاقتها بالذكاء العاطفي والتماسك النفسي لدى الطلبة الجامعيين) في 60 صفحة من أصل 107 صفحة في كتاب وهذا خارج عن أهداف العام للكتاب فهذا أخير يتطرق إلى المناعة الفكرية في ضوء النظرية المعرفية ودراسة المتطرق إليها دراسة نفسية ليس لها علاقة رئيسية بالموضوع الكتاب، لهذا يجب ان يكون العنوان معبرا فعلنا على مضمون الكتاب

المراجع التي اعتمدت في مراجعة الكتاب :

- جماعي ,ك .(2019) .، *منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية* .Vol)ط .(1برلين – ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي للدارسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
- نشواني ,ع .ا .(1987) .، *علم النفس التربوي* .Vol) .ط .(13الأردن :دار الفرقان.

الإعاقة مراحل تكونها وأساليب الحد منها في ظل تفاوت النظرة المجتمعية للمعاق

د. شويشي زهية. قسم علم الاجتماع. جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2

ملخص:

نسلط الضوء من خلال هذه الورقة البحثية على مسألة الإعاقة، حيث يلاحظ أن معظم الدراسات حول هذه الظاهرة هي من انتاج أطباء، أو أطباء أمراض نفسية وعلماء نفس ومربين، بالمقابل يوجد نقص كبير في الدراسات الاجتماعية لهذه الظاهرة على الرغم من شيوعها في كامل دول العالم بدون استثناء، حيث لمسنا من خلال مختلف القراءات حول موضع الإعاقة هو اهتمام الدول الغربية به ليس كظاهرة مرضية، بل النظر إليه باعتباره حالة اجتماعية تحتاج إلى بحث فيما يمكن أن تخلفه من آثار على الصعيدين الإنساني والاجتماعي، أما على مستوى المجتمعات المتخلفة فقد رصد المختصون والمراقبون الغياب الشبه تام لمثل هذه الدراسات، وهو ما يطرح جملة من الأسئلة الملحة، هل مثل هذه الظاهرة التي تدرج عادة في ميدان الصحة هي قابلة للتحليل السوسيولوجي أم لا؟ وهل علم الاجتماع مؤهل لدراستها وتشريحها؟ الكلمات المفتاحية:(الإعاقة، المعاق، النظرة المجتمعية، التكفل الاجتماعي بالمعاق، بيئة المعاق)

Summary:

We shed light through this research paper on the issue of disability, as it is noticed that most studies on this phenomenon are produced by doctors, psychiatrists, psychologists and educators. On the other hand, there is a great lack of social studies of this phenomenon despite its prevalence in all countries of the world without An exception, as we have seen through various readings about the position of disability is the concern of Western countries in it not as a pathological phenomenon, but rather as a social condition that needs to be examined in terms of the effects it can have on the human and social levels. The complete resemblance to such studies, which raises a number of urgent questions, is such a phenomenon that is usually included in the field of health is subject to sociological analysis or not? Is sociology qualified to study and anatomy? Key words: (disability, the handicapped, the societal view, the social support for the handicapped, the disabled environment).

مقدمة:

إن تحليل علم الاجتماع لظاهرة بحجم الإعاقة بكل ما تفرزه من آثار على المعاق والمجتمع المحيط به، دون الأخذ بعين الاعتبار التداخل بينه وبين مختلف النظم التي تحكم بناء المجتمع، وعليه أدرك علماء الاجتماع بأن ظاهرة كالإعاقة لابد أن يكون لها نصيب في الدراسات السيسيولوجيا، وبالفعل توصل علماء الاجتماع إلى أن الإعاقة كانت محل اهتمام كبار العلماء من أمثال أوجست كونت عند اهتمامه بالأسس الاجتماعية لظهور المرض العقلي، حيث تناول تأثير العوامل الاجتماعية في ظهور الامراض العقلية، ما يذكر له انتقاده الشديد للأطباء وتأكيده على أهمية علم الاجتماع في دراسة القضايا المتعلقة بالوجود الاجتماعي والصحي للأفراد والجماعات، حيث ندد بالأطباء الذين لا يدرسون في الإنسان سوى الحيوان والذين يمكن اعتبارهم بياطرة لا أطباء بناء على الوصف الذي وضعه كونت، فالإنسان حسب كونت" كائن عضوي وكائن اجتماعي في آن واحد"، وأن الطبيب الذي لا يرى الجسم ما هو إلا بيطري، لكن الذي يريد رؤية الجسم والعقل في آن واحد ما عليه إلا الرجوع إلى علم الاجتماع (بلعيدي، 2005، ص.193).

كذلك بالنسبة لواكسويلار (E. WAXWEILLER) فإن علم الاجتماع مرتبط بعلم الأخلاق والتصرفات، وهي علوم تبحث في طريقة تكيف الكائنات الفردية مع محيطها، وبالتالي فإن مشكلة التكيف ومنها التكيف السوي والمرضي متواجدة في لب علم الاجتماع، ونذكر أيضا أعمال دوركايم ولا سيما استعماله لمفهوم اللامعيارية ودراسته لظاهرة الانتحار. نذكر أيضا أعمال فريديريك أنجلز الي تناولت الدور المرضي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتناقضات النظام الرأسمالي في نشأة الأمراض وتدهور الصحة البدنية والعقلية للعمال (العيسوي، 1983، ص.54)

هذه الدراسات جعلت العلماء يتساءلون عن سبب نقص الدراسات الاجتماعية لقضايا الصحة والمرض بالرغم من أن الرواد الأوائل وضعوا ووضحوا أسسها، ذهب الاعتقاد الكبير إلى كون قضايا الصحة بقيت محتكرة ولفترات طويلة من طرف الطب وعليه لم يعالج علم الاجتماع قضايا الصحة إلا متأخرا ، ففي أمريكا مثلا تأتي أعمال بارسونز التي تعود إلى سنة 1951، والتي تناولت الفوارق الموجودة بين الأفراد والمعايير الاجتماعية التي تحدد المريض عقليا، والتي عرفت باسم نظرية الانحراف، مثل هذه الدراسة أثرت على تطور علم الاجتماع الطبي، حيث ساعدت سنة 1955 في إنشاء قسم لهذا التخصص داخل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع(عبد الرحمان عبد الله ، 1997، ص.195) ليصبح فيما بعد من أكثر الميادين المزدهرة بالتحريات الاجتماعية.

كذلك في فرنسا فإن الأعمال الأولى في هذا تعود إلى الستينات على يد ميشال فوكو، وباستيد، والتي أثرت على تزايد علماء الاجتماع ومراكز البحوث المهتمة بقضايا الصحة والمرض، وقد تم في سنة 1970 إدخال دروس علم الاجتماع الطبي في معاهد الدراسات الطبية، بدوره ستودلار يرجع هذا الاهتمام المستجد لعلم الاجتماع بقضايا الصحة إلى خاصيتين أساسيتين للطب المعاصر، من جهة تطوره التقني والتنظيمي، ومن جهة أخرى إلى دور العوامل الاجتماعية والمحيط في ظهور وتطور الأمراض، وإلى البعد النفسي والاجتماعي الذي يفرضه العلاج

أما في المتبقي من دول العالم خاصة العالم الثالث ومنها الجزائر فإن الملاحظ، كما قلنا سابقا بأن هناك غياب شبه تام لعلم الاجتماع الذي يهتم بالمسائل الصحية بشكل عام والاعاقة بمختلف أشكالها وتأثيراتها الاجتماعية بشكل خاص، فعلى الرغم من أهمية هذه المواضيع في مجتمعنا، كدراسة مسائل الإعاقة وكيفية التكفل بالأشخاص المعاقين، إضافة إلى إشكالية تنظيم المؤسسات الصحية، نظرة وثقافة المجتمع اتجاه هذه الفئة، على ضوء كل هذا جاءت هذه الدراسة لتحاول إلقاء الضوء على مسألة الإعاقة من عدة نواحي، المرضية بإبراز مختلف جوانب الإعاقة وأشكالها، ومن الناحية النفسية ومن ناحية ما الاجتماعية وما تمثله نظرة المجتمع بالنسبة للإنسان المعاق. فمن الناحية الأولى يجمع الكل علماء وباحثين، وحتى عامة الناس على أن الإعاقة عبارة عن ضرر وعجز يصيب المرء ويجعله غير قادر على أداء وظائفه الحياتية بشكل عادي **(السيد فهمي، 1983، ص.130)** ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الانسانية يخلو من وجود أفراد معاقين، من ناحية أخرى تختلف نظرة مجتمعهم إليهم حسب طبيعته وأسلوب تعامله معهم بالمقارنة مع فئات المجتمع الأخرى، فلكل مجتمع خصوصياته التاريخية والحضارية، وأيضا منظومته الاجتماعية والقيمية والمعيارية التي تحكم تصرفاته وسلوكيات أفراده وتفاعلهم مع بعضهم البعض. ومن المسّلم به أن المجتمعات الانسانية لا تخلو من المشاكل والصعوبات التي تواجه أفراده، إلا أن حجم ونوعية هذه المشاكل تختلف من فئة إلى أخرى ومن أهم الفئات التي تعاني مشاكل معقدة وحساسة في مختلف المجتمعات فئة المعاقين.

1. **تعريف الإعاقة:**

1.1لغة واصطلاحا: الأصل اللغوي لهذه الكلمة مأخوذ من كلمة "عاق" كأن نقول مثلا عاقه عن العمل بمعنى صرفه وحبسه، أما الأصل اللغوي الثاني والذي نجده في المنجد في اللغة والاعلام فهو مأخوذ من فعل عوق يعوق بمعنى ثبط وصرف، في المنجد الأبجدي نجد لهذا المصطلح معنى يدل على التأخير، أما في المنهل أو لاروس فكلمة معاق تعني HANDICAP ليس هذا وحسب ففي نفس القاموس نجد المعنى الاصطلاحي للكلمة وهي الإعاقة جاءت في سياق القول في نفس المعجم لتعرفه على أنه "ضرر يضع المرء في حالة دونية، ومصطلح 'إعاقة' 'Handicap' مستخدمة بكثرة لكن حقيقة المفهوم الذي ينطبق عليه غالبا ما يكون غامض، وقد دخلت هذه الكلمة في اللغة الدارجة منذ سبعينيات القرن العشرين، فكلمة "إعاقة" مشتقة Handicapمن كلمة "اليد في القبعة" باللغة الانجليزية وهذه اللعبة تنطبق عمليا على تبادل الأشياء أي الوسائل بين الأفراد للحصول على لعبة متساوية وإنها تتوافق مع الرغبة في تصحيح حالات عدم المساواة بكل حيلة نافعة()، بدورها الكلمة تعني "سباق العدل" أي سباق يتساهل فيه القوي مع الضعيف، أو يفرض فيه على القوي عبء إضافي، بحيث تصبح فرص الكسب متكافئة، أما في المعنى المجازي أو الاستعاري فهو يعني العائق أو العقبة. انطلاقا من هذه الترجمات، أردنا أن نذهب إلى أصل الكلمة قصد التعمق والتدقيق في المفهوم. (صديقي، 2003، ص197)

والنتيجة التي نستخلصها من هذه التعريفات اللغوية والاصطلاحية هي أن الإعاقة ليست قضية منعزلة بذاتها، بل هي أصلا مصطلح ينافس على أكثر من صعيد، فالإعاقة ليست قضية فردية إنما تقع في دائرة من العلاقات مع ما هو اجتماعي وما هو ثقافي وما هو ديني...إلخ" مثلا في مجال تحديد وتصنيف الأشخاص المعاقين تتشعب مدلولات تلك الاعاقات وتزداد غموضها من حيث أنها تحتوي مجموعات مختلفة وغير متجانسة من الافراد، ولذلك نجدها مقترنا في استعمالها العام وفي بعض الدراسات المتخصصة بكلمة العجز أو عدم القدرة، أو النقصان أو المرض، فبعد أن كان مخصص للحديث عن المعاقين بدنيا، تمدد ليصل إلى المعاقين عقليا واجتماعيا...إلخ وعلى ضوء هذا الإعاقة تصنف إلى:" إعاقة حسية، إعاقة حركية، إعاقة عقلية أو ما يسمى التخلف العقلي، وإعاقة ناتجة عن مختلف الامراض المزمنة

2. **مفهوم المعاق:**

يعرف المعاق بأنه" كل فرد لا يستطيع أن يكفل لنفسه كليا أو جزئيا ضروريات الحياة الفردية أو الجماعية نتيجة نقص فطري في قواه سواء كانت الجسمية أو العقلية" كما يشار إليه بأنه " فرد لديه قصور في القدرة سواء الجسمية أو الحسية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعي، ناتج عن حدث خلقي منذ الولادة أو مكتسب، فيكون غير قادر على كفالة نفسه كليا أو جزئيا في أي من هذه القدرات ليسد حاجاته الأساسية، معتمدا على قدراته الفردية إلى جانب غياب القدرة على المزاولة والاستمرارية بالمعدل الطبيعي للفرد العادي، للحد الذي يتطلب المساعدة ويستوجب التأهيل لباقي قدراته المتاحة، وفقا لإعاقته ولبيئته لتوفير بعض الاستقرار لهذا الفرد اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا(واكلي آيت مجبر ، 2020، ص10)

وتعني كلمة معاق كل شخص عاجز كليا او جزئيا، عن ضمان حياة شخصية أو اجتماعية طبيعية، نتيجة نقص خلقي في قدراته الجسمية أو العقلية انطلاقا من كل هذه التعريفات للمعاق نستنتج منها بأن المعاق في أمس الحاجة للرعاية بمختلف أشكالها الجسمية والعقلية والاجتماعية وهذا السياق لابد من استعارة مفهومات حول المعاق تساعده على الاندماج في الوسط الاجتماعي بإطلاق تسمية ذوي الاحتياجات الخاصة وليس المعاقين لتقريب هذه الشريحة من المجتمع،

النظرة المجتمعية لظاهرة الإعاقة ضمن السياقات التاريخية:

اختلفت نظرة المجتمعات إلى الأفراد المعاقين عبر العصور، وفقا لمجموعة من العوامل والمتغيرات والمعايير، فقد كان التخلص من الأطفال المعاقين هو الاتجاه السائد في أيام اليونان والرومان باعتبارهم أفراد غير صالحين لخدمة المجتمع أما في مجتمعات روما وإسبرطة، عانى المعاقين من الاضطهاد والازدراء والاهمال فكانوا يتركون للموت جوعا، حتى نظرة أفلاطون وأرسطو للمتخلفين عقليا كانت قاتمة إلا أنه لا يمكن تعميم هذه المعاملة على كافة المجتمعات الإنسانية، فقد كانت تعاليم بوذا في الهند والصين توصي بالمرضى والضعاف، وقد دعت الديانة الفارسية إلى الشيء نفسه، أما في مصر

الفرعونية فكانت تقر بحقهم في العيش، إلا أنها كانت تعزلهم عن المجتمع، أما الديانة المسيحية فقد نادت إلى رعاية المعاقين بكل فئاتهم، إلا أن هذا الاتجاه تبدل في العصور الوسطى فجلت المعاملة القاسية، أما الإسلام فقد أقر مبدأ الرعاية والاهتمام بفئة المعاقين حيث تعتبر الرعاية بالمعاقين واجبة دينيا وهو تطبيق لمبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام.

الاهتمام الحديث بالمعاقين بدأ في فرنسا في القرن التاسع عشر، ثم امتد إلى عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة(سلوى عثمان الصديقي، 2003،ص333)، وكانت مظاهر هذا الاهتمام من خلال إنشاء الجمعيات والمنظمات والهيئات التي تعتني بالمعاقين وتقدم المساعدة لهم في جوانب كثيرة من الحياة، إلا أن تقدم الحياة وتعقدها أبرز واقعا غير مريح بالنسبة للمعاقين وأسرهم على الصعيد المجتمعي، وبهذا يشير جوفمان(عسكر ، 2002،ص12) إلى أن الإعاقة وصمة اجتماعية وثقافية يحاول المعنيون إخفاؤها لكن مجرد وجودها يجعلهم في موقف ضعف في تفاعلهم مع الآخرين، وقد يؤدي الى انسحاب جزئي أو كلي من كثير من العلاقات الاجتماعية ويضع المعاقين وأسرهم في موقف غير ملائم وغير طبيعي، ولعل فئة المعاقين في مجتمعنا الجزائري والغربي تعاني من بعض المشاكل والمعوقات.

وقد أشارت جملة من الدراسات والكتابات التي تطرقت إلى مشاكل المعاقين ككتاب "عبد الرحمان عبد الله محمد" إلى تنوع طبيعة الآثار الاجتماعية السلبية على المعاق، وصعوبة الفصل بين الآثار على المعاقين وأسرهم، فأسرة المعاق تتأثر بالعديد من مظاهر الحياة غير الطبيعية، وتؤثر الإعاقة على العلاقات الاجتماعية الأسرية ككل، وتترك الإعاقة كثيرا من المشاكل الاقتصادية، ففي الغالب تؤدي إلى البطالة وفقدان العمل أو قلة الإنتاجية، حيث تعكس طبيعة الفقر وزيادة تكاليف العلاج والتأهيل وعلاج المعاقين تعتبر تكلفتها اقتصادية عالية بالمقارنة مع الفئات الأخرى التي تعاني من أمراض في المجتمع.

وتوصلت بعض الدراسات الى أن المشاكل التي تعاني منها فئة الإناث من المعاقين حركيا أكثر من مشكلات الذكور، كما أظهرت دراسة أخرى قام بها "هاني الربطي" أن علاقة الفرد مع المجتمع الذي يعيش فيه المعاق تكون ضعيفة ويعزي ذلك لاختلاف البيئة أو لاختلاف وشدة الإعاقة أو لاختلاف اتجاهات الأقوياء نحوهم في المجتمع، وذلك يؤدي إلى الشعور الزائد بالنقص وعدم الإحساس بالأمان وعدم الاتزان الانفعالي، وأوضحت الدراسة الى أن مشكلات الفرد المعاق من ذوي الدخل المنخفض أكبر من ذوي الدخل المتوسط، فالمشاكل الاجتماعية تزداد لذوي الدخل المتدني لعدم توفر الامكانات المادية.

وأشارت دراسات عديدة حول ظاهرة الإعاقة، بأن المعاق يتعرض لمجموعة من المشكلات المادية الناتجة عن إصابته بالمرض، كنفقات العلاج وانقطاع الدخل إذا كان المعاق هو العائل الوحيد للأسرة وقد تكون الحالة الاقتصادية سببا في عدم تنفيذ خطة العلاج، فإعاقة الفرد هي إعاقة لأسرته، ولكون الأسرة بناء اجتماعي قد تعترضه جملة من الاضطرابات طالما كانت هناك إعاقة لفرد من أفرادها، ففي حالة عدم قدرتها على مساعدته في أداء دوره الاجتماعي فإن ذلك سيؤثر سلبا على اندماجه داخلها، مما يستدعي أن تكون لأفراد الأسرة مستوى تعليم وثقافة والتزام ديني يوصل إلى عدم

إحساس الفرد المعاق بأي نقصان، إضافة إلى أنها تخلق مشكلات على مستوى الصداقة والعمل والتنظيم.(بدر الدين،وحلاوة، 1999، ص106)

1.2مراحل تكون الإعاقة

يعتمد شرح مراحل تكون الإعاقة على مخطط وود الذي صمم سنة WOOD 1980 (مختار، 1999، ص 83)والذي صادقت عليه منظمة الصحة العالمية ينقسم إلى مرحلة الإصابة والتي تعني تلف أحد أعضاء الجسم سواء كان سبب هذا التلف مكتسبا أو خلقيا، وعلاج هذه الإصابة يمكن إلى يصل بالمريض إلى الشفاء، مع بقاء بعض الآثار مما يؤدي أحيانا إلى قصور في عمل أحد أعضاء مثلا كسر الساق يمكن أن يشفى تماما، لكن الكسر قد يلتئم بشكل سيء ويكون لذلك تأثير شديد في القدرة على الوقوف أو المشي، أما المرحلة الثانية فتسمى مرحلة القصور الذي يعني الفقدان المادي أو الفساد البنيوي لأجهزة الجسم، كما يمس الوظيفة النفسية والفيزيولوجية للإنسان، وفي حالة ظهور المرض في الجسم البشري تظهر الإعاقة على مستوى عضو أو عدة أعضاء أو على مستوى الوظائف الجسمية برمتها، لكن مثل هذه الحالات نادرة، القصور ينقسم إلى تسعة أصناف "عقلي، نفسي، قصور اللغة، الكلام، القصور السمعي، قصور الجهاز البصري أو الأعضاء الأخرى، قصور الهيكل العظمي وجهاز الدعم، قصور تحميلي، قصور الوظائف الحسية، وعندما لا يتم تعويض القصور بالوسائل التقنية يصبح القصور خارج السيطرة مما يؤدي إلى نوع من العجز وهو المرحلة الثالثة حيث يطبق مفهوم العجز على أي نقص جزئي أوكلي، يؤثر في إمكانية إنجاز نشاط ما في الحدود الطبيعية، والعجز لا يشمل عضوا أو آلية فيسيولوجية أو نفسية، لكنها يشمل الأنشطة المتعلقة بالحياة اليومية بدرجة كبيرة وتبعا للإصابة يمكن أن يكون العجز مؤقتا أو دائما، ثابتا أو متطورا، وهناك تسعة أنواع من العجز هي "العجز سلوكي، العجز عن الاتصال، العجز عن القيام بالنظافة الشخصية، العجز عن التحرك، العجز عن القيام بالأعباء المنزلية، العجز عن أداء الأنشطة اليومية ببراعة، عجز الكفاءة في الحياة اليومية العجز الذي يتكشف في بعض المواقف الخاصة، عجز يؤدي إلى تقييد الأنشطة المختلفة"، وغالبا ما يدرك الشخص التغير الناجم عن عجزه في طريق تعديل أنشطته اليومية، وبالطبع يمكن أن يؤدي قصور ما إلى عجز عن التصرف لكنه يمكن أن يؤدي أيضا إلى تقييد القدرة على التعلم والتدرب الخاص عند الفرد، ومن هنا فإن حدوث صمم تام لدى شخص بالغ فجأة لابد من أن يحدث تغيير لرنة صوته مع أنه لا يصبح أبكم في حين أن حدوث ذلك للوليد يعرض ملكة اللغة المنطوقة عنده وكذلك نموها للخطر، آخر مرحلة من مراحل تشكل الإعاقة تكون بسبب الضرر أو خلق الإعاقة الذي ينتج من قصور يؤدي إلى عجز يحد أو يمنع إنجاز دور طبيعي بالنسبة لشخص معين ويتنوع هذا الدور أو الأدوار تبعا للبيئة المادية والثقافية والشخصية، وقد تم تحديد سبع أنواع لهذه الإعاقة "الإعاقة في التوجه، إعاقة في الاستقلالية البدنية، الإعاقة في سهولة الحركة، الإعاقة المهنية، الإعاقة في الاندماج الاجتماعي، وفي الاندماج الاقتصادي" وهناك إعاقات أخرى، تظهر حالة الإعاقة عندما يوجد تناقض بين وضع الشخص وامكانياته وبين تطلعاته الخاصة، أو تطلعات المجموعة التي يعيش بينها، ويعتمد ذلك بشكل كبير على البيئة، لأنها هي التي تحدد التعبير عن الاعاقة الاجتماعية وظهور المواقف منها، ومن ثم فإن العديد من الأشخاص ممن يطلق

عليهم وصف معاقين، ليسوا كذلك بالنسبة لبعض المهام التي يؤدونها وهذا بمساعدة البيئة التي ينتمون إليها، ومن ثمة لا يصبح العجز إعاقة إلا عندما يلتمس الشخص الوظيفة المصابة وفي حالة ما يكون إنجاز عدد معين من الأنشطة مستحيلا، لكن الأمر لا ينطبق بالضرورة على كل الأنشطة، إن الشخص الذي يستخدم المقعد المتحرك تكون إعاقته كبيرة عندما يتعين عليه صعود أو نزول سلم ما، لكن الإعاقة تقل عندما يجلب أمامه جهاز حاسوبه أو عندما يلعب الورق، وبالتالي فإن السيطرة على البيئة من العناصر الأساسية للسيطرة على إعاقة معينة، غير أن وضع الإعاقة لا يتوقف حصريا على البيئة، وإنما يتوقف أيضا على الطريقة التي يدرك بها الشخص الذي يعاني عجزا معينا يحد من قدراته النفسية والجسدية، ويرتبط هذا الادراك الفردي بالتجربة الانفعالية المعاشة لدى الشخص أو أسرته، إزاء الأحداث الحياتية، أما بالنسبة لحالات القصور المتماثلة، فيكون وضع الإعاقة شديد التغير من شخص لآخر حسب مشروعه الحياتي وبيئته وبلده وثقافتها...إلخ" (مختار، 1997، ص17)

2.2كيفية الوقاية من الإعاقة

تعتمد الوقاية من الاعاقة على المعرفة والتشخيص والعلاج والوقاية واولى هذه الكيفيات تنطلق من الحد من الإصابات ومن عواقبها، حيث يمكن أن تكون الاصابة وراثية أو مكتسبة متوقعة أو مفاجئة. كما يمكن أن تحدث قبل الولادة "توقف نمو أعضاء الجنين"، "التقلص الصبغي" أو بعد الولادة "العجز الحركي" أو متأخرة مرض الزهايمر أو الإصابة في الجمجمة التي تحدث في إطار الشيخوخة.

الإصابات الوراثية:

للحد من الإصابات الوراثية يجب معرفة كل التفاصيل الجينوم لفهم الآليات التي تتحكم في أعراض الإصابات الوراثية، عندئذ فقط يمكن التطلع لإحلال جين سليم محل الجين المصاب، وفي كثير من الاحيان ينتج التطور الذي تشهده اختبارات التشخيص عن اكتشاف العديد من الاصابات الوراثية في وقت مبكر، مما يسهل الاكتشاف المبكر للإصابة، فالمعلومات الجينومية تساعد الاطباء في تكوين شبكات العلاج والعناية وتحديد مواصفات الطرق العلاجية والتركيز في استخدام الوسائل والامكانيات المتاحة، وفي حالة حدوث أي تأخير في التشخيص يمكن أن يكون مصدرا لتفاقم عواقب الإصابة. ولقد أثبت فريق أمريكي بأنه إذا تم اكتشاف إصابات لحديثي الولادة بالصمم قبل الشهر السادس والعناية بهم على الفور، فإنهم يطورون إمكانات لغوية أفضل مع احتمال اجتماعي أحسن، ورغم التطور التي تشهده تقنيات التحقق من صحة الجنين فإن الإمكانيات العلاجية لا تزال محدودة جدا بالنسبة لإصابات ما قبل الولادة، إن الحد من الإعاقة في مرحلة ما قبل الولادة يتلخص حاليا ولسنوات قادمة في اختيار أخلاقي: الإنهاء الطبي للحمل... نعم أو لا، وسوف تظل شهية الرغبة في تحسين النسل تؤثر دائما على تشخيص ما قبل الولادة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأخطاء ممكنة على الدوام لأن الخطأ أن يكون المولود معاق ليس سوى خطر احتمالي، إن عمليات التشخيص في ما قبل الولادة تحدد وجود تشوه ما في الصبغيات، لكن هذا التشوه لا يسمح بأي حال تحديد الأثر الذي تتركه الإصابة، من ناحية أخرى فحين يبرز

الكشف قبل الولادة عن وجود تشوه ما، فإن فكرة أن الأمر يتعلق بمعاناة قادمة لا داعي لها، ذلك لأنه لم يتضح بعد إن كان من المتعذر علاجه، إن الإغراء كثير حسب تأكيد D.TGEVENIW و DUSSARD بأن يطالب المرء بأبناء يتوافقون بشكل متزايد مع معاييره الخاصة،(كامل عبده، 2002، ص24) وقد يخشى من الانزلاق لرغبة جماعية لتحسين النسل تحت غطاء سياسة اجتماعية جديدة للحد من الإعاقة، وبشكل متوازي فإن تقدم البحث في مجال رسم خريطة الجينوم البشري سينجم عنه حتما توقعات جديدة في مجال التشخيص قبل الولادة، تفتح لاحقا الطريق لطب وقائي، طب يكون بمقدوره في ذلك السياق الذي يركز على التخلص من الأجنة الشاذة يطرح مشكلات أخلاقية كبيرة سوف يتعين علي المجتمع طرحها للنقاش في السنين القادمة، إن العلاج الجيني هو الطريق المثالي لعلاج إصابات ما بعد الولادة، واليوم تجري في فرنسا عدة تجارب علاجية من هذا النوع لأمراض الليفة الكيسية ونقص المناعة لدى الطفل، وبعض أنواع السرطان ...الخ، وتبعث الأبحاث الحالية الأمل في الحد من الإصابات بشكل فعال لكن يتعين توخي الحذر لأن العلاج قد يكون للأعراض وليس للمرض نفسه أو يكون علاجا استعاضيا وتعتمد الوقاية من الأمراض الوراثية أساسا على تطور الاستشارة الحديثة، مما يسمح بتفادي حدوث خلل جيني يؤدي إلى الإصابة(السيد عيد، 1999،ص99) ويكون مثلا للأصحاب حاملي الهيموفيليا أن يتعرفوا على مدى المجازفة بأن يرزقوا بطفل حامل لتشوه ما.

2.الإصابات المكتسبة:

المعرفة المعتمدة على الدراسة الوقائية لحالات الاعاقة تظل تمثل على المستوى القومي قطاعا فقيرا وضعيفا، ونقصد هنا بالمعرفة تلك التي تتعلق بعدد حالات الاعاقة المكتسبة وظروف حدوثها، مع العلم بأن الدراسة الاجتماعية لهدا النوع أو ذاك من الإعاقة المكتسبة تعد عنصرا أساسيا يسمح بتطوير سياسة فعالة في محل الوقاية والعلاج ومرافقة المريض، وقد كشفت دراسة إصابات النخاع الشوكي في الجروح الناجمة عن حوادث السيارات وجود حزام الامان ذي نقاط التعليق الثلاث، كما أتاح تعيين أسباب إصابات الأوعية الدموية للمخ تحديد ماهية عدد معين من عوامل الخطر كان يتعين التعامل معها، إن الوقاية أمر شخصي يتعلق بقواعد الصحة المتبعة في الحياة، أو بالسلوك ممارسة رياضة خطرة أو القيادة المسرعة الم جماعي، فإن الوقاية تتعلق بحوادث العمل والاخطار الصحية العدوى المكتسبة نتيجة التواجد في المستشفيات، الحوادث المنزلية بالنسبة لطفل او استراتيجيات التطعيم، وتمتل الوقاية من الاعاقات المكتسبة نوعين من المسؤولية، مسؤولية مشتركة للمواطن ازاء موقفه ومواقف الآخرين، مسؤولية جماعية للمجتمع وللسياسات فيما يتعلق بالاختبارات و الإصابة علاجها هو مسؤولية القطاع الصحي أي أنها تتعلق بالرعاية الطبية (العلاج الدوائي والعلاج الجراحي) أو إعادة التأهيل، وتوضح البرامج الأوربية ومنها (يورو 10) أهمية توفر سياسة متوقعة، خاصة تطوير أدوية لعلاج الأمراض النادرة إذن، يستند الحد من الاعاقة على تطوير كل من البحث الأساسي والعلاجي (الاكلينيكي) والهدف العلاجي هو الحد من عدد الاشخاص الذين يعانون من الاصابات فضلا عن الحد من خطورة هذه الإصابات، تولي علاج ورعاية المصابين بإصابات في الجمجمة، فمسألة الحد من أوجه القصور تتم بتعويض الإصابة عن طريق التدريب المكثف واستبدال البيئة المصابة بفضل الكفاءة المتزايدة لعناصر الجهاز غير المصاب الذي يدخل في نوع الوظيفة نفسها،

وبالتالي لو أن عضلتين من عضلات الثلاث الضرورية لثني المرفق قد فقدتا إثر إصابة عصب، فإن بإمكان تدريب العضلة الثالثة بشكل مكثف من أجل استعادة القوة الطبيعية(شاهين،1988،ص321).

3.كيفيات تعويض الإصابة من الإعاقة

1.3.إعادة تدريب وإعادة توجيه البنية المعاقة:

يمكن تحويل البنية من وظيفتها الأولى إلى مهام جديدة، ففي حالة الإصابات العصبية المركزية مثلا، تستطيع مناطق القشرة المخية تدريجيا أن توجه منطقة لا تؤول إليها طبيعيا، وقد أثبتت عدة طرق بحث أمريكية أنه يحدث بعد إصابة الأوعية الدموية للمخ، أن ثابت المناطق التي لم يدمر عن المناطق المصابة حتى لو كانت غير واقعة في النصف الآخر للمخ، بمعنى آخر فإن مخنا عضو لا يتوقف عن التحرك تبعا لدواعي التنبيه والإثارة وتسمح المعرفة الأفضل بالمخ وإمكانية إعادة التدريب يتصور اشكال التعويض والحد من بعض أنواع القصور، وعندما تفقد إحدى الحواس وظيفتها بشكل كامل تتولى حاسة أخرى المهمة، إنه الانتقال الحسي "أنني ما لا أستطيع قراءته يعني على شاشة أستطيع قراءته بأصابعي أو سماعه"، وإن كنت منعقد اللسان أستطيع مع ذلك أن أتعلم الكلام، وأستطيع مشاهدة النتائج الصوتية لصوتي مقارنة بما يتعين أن تكون عليه

2.3.تعويض الإصابة عن طريق الاستعاضة:

يحدث هذا التعويض باستخدام استراتيجيات جديدة، والتصرف بشكل مختلف، سواء بمساعدات بشرية أو آلية أو بدون مساعدة، ويمكن أن تكون الاستعاضة الداخلية فسيولوجية أو بواسطة أجهزة تعويضية، كأجهزة النقل الجراحي لوقت معين لتلافي القصور عن أداء فعل معين، مثل تنشيط يد مريض بالشلل الرباعي لكي يستعيد وظيفة القبض على الأشياء من ثم القدرة على الإمساك بها، وإحلال أجهزة تعويضية مفصلة (لتقويم اعوجاج الاعضاء) أو حسية محل جزء مصاب هو نوع من التعويض، ويستعين التنبيه العصبي بأجهزة حاسوب تنبيه إلى إحدى النظم العصبية ويعتمد هذا الأسلوب على أجهزة تعويضية (عمليات زرع شبكية العين) أو على نموذج أصلي "التحرك بمساعدة الحاسوب أو زرع منبه في الجذور العجزية لعلاج سلس البول"، وفي حالة التنبيه الحركي يتعين التنبيه المباشر لمجموعات عضلية معينة بهدف تنبيه وظائف محددة في برنامج: انهض وامشي أيها المشلول، يتم وضع منبه تحت الجلد لإصدار الأوامر إلى عشر عضلات، ويتولى برنامج معلوماتي توجيهه بحيث يقوم الشخص نفسه بإرسال الأوامر إليه، ويستخدم أول نظام اصطناعي لإبصار كاميرا مصغرة تبث صورا يقوم حاسوب بمعالجتها تشبه أقطابا كهربائية مخفية موضوعة على سطح القشرة الدماغية على مناطق الإبصار. وتعمل هذه الأقطاب على استشارة خلايا القشرة الدماغية، وهنا يتعلق أمر الإبصار الجيني يسمح فقط بتحديد الأشكال الكلية وتستخدم الإنابة الخارجية أجهزة مقومة ومصفحة "مثل الجهاز الذي يساعد على عمل طرف أو عضو مصاب إصابة بليغة" أو أجهزة تعويضية، وتسمح الأجهزة المقومة والمصفحة بتلافي النقص لبنية ما بتوفير الدعم أو التثبيت أو روافع القدم أو أجهزة للسير"، وتستخدم الأجهزة التعويضية لحل محل عنصر "جهاز تعويضي

لعملية بتر، أو قلب اصطناعي، قريبا سوف تسمح المعلوماتية بتوجيه هذه الأجهزة المساعدة عن بعد بشكل أفضل، وللحد من العجز لابد من توفير مساعدات تؤمن برنامجا للحياة المهنية والاجتماعية والأسرية في آن واحد، وذلك مع المحافظة على نوعية هاته الحياة، ويمكن أن تكون هاته المساعدات بشرية أو تقنية، ما يميزها أنها تكاملية وتتعلق بشكل شخصي، كما أنها تنمو وتتطور تبعا للزمن والمواقف(لبيب،1986ص312).

3.3.تقييم الاحتياجات والمساعدات:

تكون الاحتياجات والمساعدات نوعية حسب كل شخص، ووفقا لمشروعه الخاص، كأن يريد شخص ما شحيح البصر الاستمرار في العمل في مجال المعلوماتية أو تبعا لظروف بيئية "صعوبة التحرك في المسكن لمسن يعاني قصورا حركيا"، ويجب أن يشارك كل المتخصصين العاملين في مجال إعادة التأهيل في تقييم هاته الاحتياجات أطباء العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل، والمتخصصون في العلاج بالتشغيل والأطباء النفسانيون العصبيون المتخصصون في التدليك الطبي... الخ، ويتعين إقامة شبكات تقييم وقواعد قابلة للتكرار بين مختلف العاملين، يسمح بضمان متابعة واستمرارية التقييم والوفاء بالمسؤولية خاصة بين قطاع المستشفيات والقطاع الطبي الاجتماعي وتنبع من هنا أهمية وجود مركز بكل قسم يكون بمثابة نافذة وحيدة تتيح الوصول إلى التقييم والمعلومة الجيدة، كما أن الوصول إلى المساعدات البشرية تعتمد على الأسر والمتطوعين المتخصصين مهنيا "المساعدون ومساعدو التمريض... الخ"، لكن الرهان الاقتصادي يكمن في إطار إمكانيات بيئية وكفاءاتها ومن العناصر الرئيسية لتحسين درجة استقلالية المعاقين منح المحيطين بالمعاق المسؤولية الأكبر وذلك يفترض بالتالي قيام أشخاص غير متخصصين ببعض المساعدات الطبية مثل القيام بشفط فتوحات القصبة الهوائية مما يقتضي أجهزة لتدريبهم على الممارسة الطبية السليمة ويشمل هذا التذريب أيضا تطوير مراكز المعلومات مثل تطوير بنوك المعلومات بحيث يسهل الوصول إليها، بدوره الوصول إلى المساعدات التقنية ومعرفة المساعدات الموجودة يحقق تطوير للمنتج بمبادرات فردية وبالإضافة إلى ذلك فإن غياب العلاقة بين عالم الصناعة وعالم الإعاقة يجعل من الصعب تحليل الاحتياجات التي تتيح تصنيع المنتجات النوعية المطلوبة واستخدامها على نطاق واسع، وأفضل مثال على ذلك أجهزة مؤالفة الصوت وأجهزة الرؤية العينية التي تم تطويرها في القطاع العسكري لكن تطوير تكنولوجيات جديدة في مجال المعلوماتية خاصة الانترنت سيسمح قريبا بطرح قواعد بيانات حقيقية تتيح الاتصالات وعمليات التبادل وإمكانية عملية الشراء الجماعية، والشراء لا يتم الحصول عليه إلا بالتمويل حيث جرت مؤخرا نقاشات مع الجمعيات عن نوعية الصعوبات التي تحول دون الحصول على المساعدات التقنية التي غالبا ما تكون مكلفة، ولا يتم تسديد تكاليف عدد منها إلا بجزء بسيط من قيمتها، وحتى يكون الانفاق أقل ويتم توجيهه بشكل أفضل يجب طرح بعض التساؤلات:

-هل استخدام الوصف العلاجي الدقيق للمساعدات التقنية بشكل جيد وتحليل الاحتياجات وإقامة هيئات للتعاون والتضامن، وتطوير إمكانيات التأجير، يساعد على تفادي الوصفات العلاجية والتعليمات عديمة الجدوى؟ كما يسمح بالتحكم بشكل أفضل في استخدام المساعدات لتسهيل وصولها إلى أكبر عدد ممكن؟

-هل تكلفة المساعدات التقنية والطابع النوعي للمعاقين يجعل من الصعب تصنيعها على نطاق كبير؟ وهل تكون هذه المساعدات مكلفة في حين أن نفعها يتجاوز في كثير من الأحيان إطار الإعاقة؟

فقد يستفيد من تلك المساعدات كل من يعاني عجزا مؤقتا أو دائما، ويفتح ذلك سوق العجز "وليس سوق الإعاقة" الذي يثير اهتمام الصناعيين، والأمثلة على ذلك هي أجهزة التوجيه التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء وتطوير الألعاب الالكترونية الخاصة بإعادة التأهيل العصبي النفسي والتي يحتمل أن تحظى باستعمال كبير (عبد القادر، 2001، ص213)

4.3.مجال المساعدات التقنية:

إن المساعدات التقنية البسيطة تكون في الغالب نوعا من التكييف البديهي لأدوات الحياة اليومية بتركيب مقبض كبير في شوكة الطعام، وعمل أقداح ذات–مقابض- وفي المساعدات التقنية المتطورة تستخدم التكنولوجية الإلكترونية والمعلوماتية المقاعد الكهربائية المتحركة، والروبوتية والتحكم في البيئة، في الآليات المنزلية والمعلوماتية أو المؤالفة الصوتية للاتصال عن بعد، وما زالت منتجات الروبوتية مثل الأذرع المتحركة ومحطات العمل نادرة، وهي في الغالب نماذج أو سلع في بداية التسويق، وتتعلق الأليات المنزلية بالنظم الموجهة للبيئة المنزلية، كذلك بالحلول المتقدمة للمتخصصين الذين يتابعون عن بعد الأشخاص في المنزل "المساعدة عن بعد" يمكن للمعلوماتية أن تتدخل أيضا على مستوى الاستعاضة بواسطة المحاكات العصبية، الأجهزة التعويضية، ذلك النهج الذي يؤتي ثماره الآن "أطراف اصطناعية، عمليات زرع"، أو في مرحلة التجريب "التحرك بمساعدة الحاسوب والشبكية الاصطناعية، أو في محل تجريب في إطار المشروع الأوروبي IVIP قاعدة النظام الميكروي للإبصار التعويضي"، يستخدم في إبدال الحواس بحواس أخرى لإمكان تحليل معلومة ما مثال: سمع، إبصار، قراءة، لمس، عندما تكون حاسة ما موجودة بشكل جزئي، تهدف الاستعاضة الوظيفية إلى تقديم المعلومة بشكل ملائم، مع الأخذ في الاعتبار أن القدرة على معالجتها أصبحت ضعيفة، أمثلة الزوم الالكتروني والتكبير من بعد، والتوجيه الصوتي... إلخ ولقد قلب تشغيل الحاسوب بالنظر "دلتا فيجن DELTA-VISION" (kirk,1983,p180)حياة ذوي الإعاقات الجسمية رأسا على عقب، فقد مكنهم من "الكتابة" بواسطة عيونهم، تحقق ذلك باستخدام دفعة الموجات البطيئة التي يصدرها المخ بعد تكبيرها ومن مؤثرات المساعدات التقنية على العلاقات الاجتماعية يؤدي تطور المساعدات التقنية إلى حدوث تعديل في العلاقات الاجتماعية، كما أن تحسن استقلالية المعاقين، بفضل الحد من أنواع العجز يتيح لهم في الواقع الاندماج في المجتمع بما يعيد وضعهم من جديد في صميم

مشاريعهم، ويؤدي ذلك في الغالب إلى تصحيح العلاقات القائمة بين المتخصصين أو البيئة أو الأسرة، ويطرح من جديد مشروعهم الخاص بحياة الشخص المعاق.

4.البيئة الاجتماعية ونظرة المجتمع للمعاقين

يعد تطور السلوك الاجتماعي تجاه المعاق عنصرا رئيسيا في الحد من الإعاقة، وقيمنا تركز على الأصحاء والمنتجين والوسماء، وتقود هذه القيم إلى منطق معياري لا يعترف بما تقدمه اختلافات المعاق الموضوعية، ومن ثم فإن هذه القيم تساعد على تهميشه، إن تغيير نظرة المجتمع تتطلب إرادة جماعية سياسية ومؤسسية، صحية، طبية، اجتماعية، هذا بالإضافة إلى السلوك الشخصي لكل فرد، وتوجد مجالات عمل مختلفة: التوجيه، التبعية البدنية، مساعدات صوتية لشحيحي البصر وسهولة الحركة " سياقة لتسهيل الوصول إلى الأماكن "، والاهتمامات " الوصول إلى الأنشطة الثقافية أو الرياضية "، الاندماج الاجتماعي، الاندماج المدرسي، والاندماج المهني، وإعادة محطات العمل، وتشير هذه القائمة إلى ضرورة توفير اهتمام جماعي " لوائح قومية تنظم سهولة وصول المعاق إلى الأماكن على سبيل المثال، واهتمام فردي أيضا حيث يجب على المهندس المعماري أن يقدر ويتوقع مسألة سهولة الوصول تلك، إن النعاق مواطن مثل غيره، ويجدر أن يعترف له بالحق في أن يكون فاعلا في الحياة الاجتماعية والأسرية والمهنية، وذلك أيا كانت نوعيته "ميثاق حقوق الانسان والميثاق الأوروبي" والاعتراف به هو تجاوز للتصورات التي تعتبر المعاق شخصا قليل الإنجاز، ولا شك أن المعرفة التامة بمختلف أنواع العجز هي البداية في طريق الحد من الأضرار الاجتماعية، فالاندماج بأي ثمن أمر محدود القيمة لأنه يمكن أن يصبح سببا لعزل المعاقين في بيئة شديدة النوعية ومهمشة، والشيء نفسه بالنسبة للتكيف الإجباري الذي يمكن أن تكون له نتائج سلبية للأشخاص الذين لا يمثلون عجزا معلوما ويتعرضون لنوع من الحماسة **(david,1996, p166**

التكفل الاجتماعي للمعاقين:

هو ذلك الجانب من عملية التأهيل الذي يرمي إلى مساعدة الشخص المعاق على التكيف مع متطلبات الأسرة والمجتمع، وتخفيف أية أعباء، اجتماعية أو اقتصادية قد تعوق عملية التأهيل الشاملة. وبالتالي تسهيل إدماجه أو إعادة إدماجه في المجتمع الذي يعيش فيه، ويعتبر التأهيل الاجتماعي جزءا حيويا في عملية التأهيل. كما يشير أيضا إلى خبرة وجهود المعاق الذاتية للتغلب على مختلف الحواجز والحدود البيئية.

أهداف التكفل الاجتماعي للمعاقين:

يهدف التكفل الاجتماعي إلى مساعدة الشخص المعاق على التكيف الاجتماعي، ليستطيع أن يندمج ويشارك في نشاطات الحياة المختلفة في المجتمع، وذلك من خلال الوسائل والخدمات المتنوعة، ويمكن تلخيص أهداف التأهيل الاجتماعي للمعاقين فيما يلي:

- ❖ زيادة وعي المجتمع بوجود المعاقين واحتياجاتهم وامكاناتهم
- ❖ يمكن للمعاقين من العيش بطريقة طبيعية على قدر الإمكان.
- ❖ أن يشارك المعاقين ويندمجوا في الحياة الاجتماعية بشكل عادي.
- ❖ أن تتاح لهم وسائل العيش بكل حرية واستقلالية.
- ❖ أن يقدم العون لهم داخل مجموعاتهم الاجتماعية، عند تقديم الخدمات الصحية، بدلا من رعايتهم في مؤسسات منفصلة عن عائلاتهم
- ❖ إزالة التفرقة والتمييز الاجتماعي ضد هذه الشريحة، بالعمل على مواقف الناس إزاء الإعاقة
- ❖ إزالة الحواجز التي تمنع أو تنفر المعاقين من الاندماج والمشاركة في أنشطة المجتمع.
- ❖ العمل على التصدي لأسباب الإعاقة والظروف المؤدية غليها. **(المسبحي، 2002، ص16)**

5.التجربة المعيشية والإدراك الحسي الشخصي لمن يعاني عجزا ما:

يمكن أن تكون نظرة الآخرين للشخص الذي يعاني عجزا ما إيجابية جدا أو سلبية جدا، وذلك بالتهوين من شأن هذا العجز أو التأكيد عليه، فمثل هذا الشخص يبحث لدى الآخرين عن الاعتراف بقدرته على أن يتواجد ويعيش بجوارهم، ويمكن للكلمات والمواقف والنظرات أن تحد من إمكانيات المعاق أو حتى تهمشه، وتبين دراسات اجتماعية أنه بالنسبة للإعاقة "العجز الحركي" نفسها ينظر الشخص لإمكانياته الخاصة نظرة مغايرة ويتقبل نفسه بدرجات مختلفة، وأن القدرة الذاتية للشخص على قبول عجزه والتغلب عليه هو أمر في غاية الأهمية، والإعلان عن أن عجزا ما سيكون دائما يجب أن لا يتلخص في أنه نبأ سيء، إنما يجب أن يتبعه الإعلان عن مرافقة وملازمة على المدى الطويل، إن ذلك يمثل رهانا كبيرا للمتخصصين في المجال الصحي فيما يتعلق بالحد من الإعاقة، وفي الحقيقة فإن ظروف ظهور المشكلة وتطورها يحث كل شخص بصورة مباشرة على الوعي بالحقائق وقبولها بشكل خاص، سواء تعلق الأمر بإعاقة وراثية أو بإعاقة مكتسبة، ويجب أن تكون جهود الحد من الإعاقة غير إجبارية قدر المستطاع بالنسبة للمعاق وإلا سيدفعه ثقل التدريب إلى التخلي عن هذه الجهود بسب تبعاتها البدنية والنفسية، كما يتعين أن تكون التصرفات والأعمال التي تهدف للحد من الإعاقة بسيطة وظيفيا، وأن تتفق مع الثقافات والسلوك الشخصي والجماعي، وأن تؤكد الاستقلالية البدنية والعقلية والاستقلالية في العلاقات.**(زيتون، 2003، ص113)**

6.الأساليب الاجتماعية للتكفل بالمعاق والحد من تطور الإعاقة:

المرافقة اليقظة واللطيفة للمعاقين مسألة جوهرية، مع الأخذ في الاعتبار قابلية الموقف للتغير مع الزمن، على سبيل المثال يجب مراعاة مراحل التغير، فالانتقال من الطفولة إلى سن النضوج لابد أن يتبعه تغيير في مجموع الأشخاص الفاعلين الذين يحيطون بالمعاق، وهذا التطور يجب أن يمر بعملية تنسيق و\الاستمرارية في الاعتناء بالمعاق بحيث لا ينظر إلى المعاق البالغ وكأنه شخص يشيخ، وقد تم في فرنسا عمل ضخم في هذا الاتجاه بمساندة عدد من الجمعيات كما يجب استباق التعديلات عن طريق المتابعة المنتظمة، وبالنسبة للأطفال لا يوجد سوى قلة من المستبعدين أو الأشخاص المهمشين،(لكن معظم البالغين يكونون في الأغلب في مواقف استبعاد اجتماعي، ويؤدي ظهور إعاقات مضاعفة والتي غالبا ما تكون جسيمة وذات عواقب صحية كبيرة إلى حدوث فقد حقيقي لاستقلالهم، إن الهدف هو أن يطرح عليهم بانتظام اقتراح أن يتولوا بأنفسهم تقييم وضعهم الطبي والاجتماعي والمهني، وتتضمن تكرارية عمليات التقييم ما يأتي:

. ضرورة وجود قواعد لعب مشتركة من البداية ويمكن بالطبع أن تتطور هذه القواعد.

. تعريف مجالات الممارسات الطبية الجيدة.

. قبول مجموع المتدخلين تقييم ممارستهم طبقا لمعايير نوعية الحياة، وهي المعايير الوحيدة التي تهتم حقيقة بتقييم الحد من الإعاقة، ويجب أن تكون عمليات التقييم قابلة للتكرار بالنسبة لشخص معين تبعا للمراحل المختلفة من حياته أو تبعا للمتدخلين على اختلافاتهم، إنه لأمر خادع تماما أن تكون هناك عمليات تقييم تضع في مستوى واحد، مجموعات أشخاص لهم ميول شخصية فريدة وطرق مختلفة تماما في التعايش مع عجزهم

ومن خلال تتبعنا لمختلف مراحل الإعاقة، تعريفاتها والمفاهيم التي أحيطت بها علميا وفكريا، يظهر بوضوح أن مفهوم الإعاقة محاط بمفاهيم أخرى عديدة يصعب الفصل بينها وتحديدها تحديد دقيق، ناهيك عن التسميات والأنواع والفروع والمسببات التي قد تكون سبب في الإعاقة وفي الحد منها، إن هذه الثروة اللغوية تؤكد شساعة الميادين واختلاف الافراد الذين يدرجون عموما تحت غطاء الإعاقة، كما تبين في الوقت ذاته عدم ثقة **(أبو النصر، 2009، ص166)**

خاتمة:

الحد من الإعاقة عملية ذات اختصاصات عديدة ولا يمكن تصورها إلا من خلال إقامة شبكة للفاعلين في الوسط الصحي أو الطبي أو الاجتماعي أو المهني أو التربوي، كما أن الفصل بين التخصصات هو وحده الذي يمكن أن يلبي الاحتياجات النوعية للمعاق، إن الحد من الإعاقة يتحقق إذن من خلال تنظيم منسق ومترابط حول المعاق وليس من خلال مشروعات ومعلومات ميتة الترابط، كما تحتاج الإعاقة للحد منها تكاليف ضخمة، لكن على المستوى الاجتماعي هي بحاجة إلى قدرتنا على الاستماع إلى الأشخاص الذين يرجون تحقيق مشروع حياتهم مثل أي مواطن عادي، فالقضية ترتبط هنا برهان مجتمع برمته، فمنه تتحدد نوعية وقيمة ذلك المجتمع في مدى قدرته على قبول الاختلاف، إذن فالحد من الإعاقة يعني السيطرة على نظرة كل منا اتجاه أي شخص يسمى "معاق".

قائمة المراجع:

1.بلعيدي، إبراهيم. (مارس 2005) *مفهوم الإعاقة دراسة نقدية*، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 7، جامعة منتوري قسنطينة.

2.العيسوي عبد الرحمان، (1997). *سيكولوجية الإعاقة الجسمية والعقلية في سبيل العلاج والتأهيل* ، مصر، دار الراتب الجامعية.

3.محمدعبد الرحمان عبد الله. (1997)، *سياسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين في المجتمعات النامية* ، مصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،

4. السيد فهمي، محمد. (1983) *السلوك الاجتماعي للمعوقين دراسة في الخدمة الاجتماعية* ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

5.صديقي، سلوى. (2003) *خدمة الفرد في محيط الخدمة الاجتماعية الأسس النظرية والاتجاهات العلمية*، الإسكندرية، المكتب الحديث.

6.عسكر، علي. (2002) *ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها الصحة النفسية والبدنية في عصر التوتر والقلق* ، الكويت، دار الكاتب الحديث.

7.سبيعي عدنان. (1992)، *في سيكولوجية المرض والمعاقين*، (الطبعة 1)، مصر، الشركة المتحدة للطباعة والنشر.

8.بدر الدين كمال عبده ، ومحمد سيد حلاوة. (1999)، *رعاية المعاقين سمعيا وبصريا* ، الإسكندرية، المكتب العالمي للنشر والتوزيع.

9.مختار محمد حمزة. (1997) *سيكولوجية المرض وذوي العاهات*، (الطبعة 2)، مصر، دار المعارف.

10.كامل عبده بدر الدين. (2002).*الإعاقة في محيط الخدمة الاجتماعية*، الإسكندرية، مصر.

11. السيد عيد، ماجدة. (1999). *الاعاقات الحسية والحركية*، عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

12. شاهين، محمد. (1988) *تفهم المشكلات النفسية للمعرفة كوسيلة لحد من الإعاقة* ، قدم للمؤتمر الرابع لاتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة، جامعة القاهرة.

13.لبيب، فراج عثمان. (1986) *فلسفة ووسائل دمج المعوقين في المجتمع* (العدد2) مصر، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة.

14.عبد القادر، محمد عبد القادر. (2001) *سيكولوجية ذوي الإعاقة*، القاهرة، مصر، المكتبة الأنجلو مصرية.

15. Kirk, (1997) *Educating exceptional children 8th Ed, New York.*

16. *David, (1996) the child with a disability, second edition, black well science.*

17. المسبحي، فهد محمد. (2002). *الإعاقة والمعاقين العناية بذوي الاحتياجات الخاصة وتحويلهم إلى قوى منتجة*، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

18.زيتون، كمال عبد الحميد. (2003) *التدريس لذوي الاحتياجات الخاصة*، دبي الامارات العربية المتحدة، دار القلم.

19.أبو النصر، مدحت محمد. (2009). *الاعاقة والمعاق رؤية حديثة*، القاهرة، المجموعة للتدريب والنشر.

الموروث الثقافي الوثائقي من المشافهة والدعامات المادية إلى الوسط الرقمي

جمال شعبان. جامعة العربي التبسي.

ملخص:

في العصر الرقمي انقطعت شوقا عن ماضيها الفكري وتراثها الثقافي، لتعيش الاغتراب الثقافي وسلب الهوية والتخلف الحضاري، هيك عن الفجوة المعرفية الكبيرة بينها وبين العالم المتقدم. ففي العالم المتقدم تُستغل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل جوانب ا لتربية والتنشئة الاجتماعية السليمة لأفرادها ومجتمعاتها، بما في ذلك نقل وحفظ م واريثها الثقافية، بينما لا زلنا في عالمنا العربي نعيش الاغتراب التربوي والثقافي لرغم مما يزخر به تراثنا المنير من تنوعٍ وغنً كبيرين يسمح لشعوبنا لاستمرارية في التحضر والتطور بعيدا عن الاغتراب والانسلاخ. لكن الصورة تعكس غياب هذا الماضي من مشاهد الحاضر بسبب القطيعة والبعد عنه وتغييبه في البيئة الإلكترونية الرقمية. ومن منظور فني بحت، لا يَكفِي إنشاء مواقع أو صفحات تسوق لبعض التراث فقط، ولا تكفي رقمنته ومسحه أيضا، وإنما الأمر يتطلب التحليل والتكشيف أو تطوير المعالجة ونظمها بما يسهل ويبسط استغلالها والإفادة منها.

وعليه، يهدف هذا المقال إلى لفت النظر الباحثين والأكاديميين إلى ظاهرة نقل الموروث الثقافي انقلاً تقنيا دون أن يُرافِقَه تثمين لهذا التراث وتطوير في معالجته وتحليله وتكشيفه وتحضيره ساليب أكثر نجاعة للاسترجاع المفيد المبسّط في البيئة الإلكترونية الرقمية. وكذلك إ نة الأوجه الإيجابية في ظاهرة نقل الموروث الثقافي و التقنيات الو ثقية والمعلوماتية اللازمة لذلك... إضافة إلى التعريف بهذا المجال الحيوي الهام المتعلق بتحسين معالجة الموروث الثقافي وتطويره إلكترونيا.

الكلمات المفتاحية: التراث الثقافي، نقل التراث الثقافي، البيئة الرقمية، الرقمنة، أرشيف.

Abstract:

In the digital age, our youth has been cut off from its intellectual past and cultural heritage, to live cultural alienation, the robbery of identity and civilizational backwardness, not to mention the large knowledge gap between it and the developed world. In the developed world, information and communication technology is exploited in all aspects of the proper education and socialization of individuals and societies, including the transfer and preservation of their cultural heritage,While in the Arab world we are still living in educational alienation and cultural distortion, despite the great diversity and richness of our enlightened heritage that allows our peoples to continue to develop away from alienation, distortion and alienation. The image reflects the absence of this past from the scenes of the present due to the estrangement, distance from it and its absence in the digital environment.From a technical perspective, it is not sufficient to create sites or shopping pages for some heritage only, and digitizing and scanning it is not sufficient either. Rather, the matter requires analysis and cataloging or the development of treatment and its systems in a way that facilitates and simplifies its exploitation and benefit from it.

This article aims to draw the attention of researchers and academics to the phenomenon of technically transferring cultural heritage without treating, analyzing, indexing and preparing it with more effective methods for simplified useful retrieval in the digital electronic environment. As well as demonstrating the positive aspects in the phenomenon of transferring cultural heritage and the techniques required for that ... in addition to introducing this important vital field related to improving the treatment of cultural heritage and its electronic development.

Key words: cultural heritage, transmission of cultural heritage, digital environment, digitization, archive.

1. مقدمة:

دوام واستمرار تراثنا مرهون لمحافظة عليه وحفظه حفظًا جيدًا للانتفاع به عبر المكان بين البشرية العصر الواحد وعبر الزمان من جيل إلى جيل. لكن الحوامل والوسائط التي تحمل هذا التراث هي مواد غير مستقرة تُتْلَفُ بسهولة، فمنذ اللحظة الأولى من إنتاج ها وبداية استخدامها يُساورها التردي ؛ وأن لكل وسيط مادي فترة حياة افتراضية أو تقنية محدودة ، حتى الوسيط الإلكتروني، يتطلب في النهاية تغييره ونقل محتواه إما إلى وسيط حديث من نفس الشكل أو المادة، أو إلى شكل آخر أحدث مختلف المادة، وإلا سيَفْقَد الوسيط ويُفقَدُ محتواه نهائيًا.

واحتزامًا لفترة الح ة الافتراضية أو التقنية المحدودة لوسائط التراث الثقافي والو ثقي،يَتَوَقَّفُ دَوَامُها واستمرارُها على إدارة حفظها، وإ حة نسخ منها مناسبة لاحتياجات المستفيدين بدلا من الأصول التي تظل عرضة لخطر التلف ما دامت موضوعة في الخدمة. ذلك من جهة، ومن جهة أخرى،يَتَوَقَّفُ الدَوَامُ أيضًا على توافر التكنولوجيا اللازمة لهذه الوسائط ، وتحديدًا المواد المقروءة لأجهزة.

وإن تطورت التكنولوجيا على مدار المائة عام الماضية، حيث تعمل ستمرار على إعادة تشكيل قدر اتها على إعادة إنتاج الأشكال القديمة بشكل متكرر واتخاذ قرارات بشأن نقل (Transfer)* محتوى الكثير من الوسائط نحو أشكال جديدة. هذه القرارات خاصة بكل مؤسسة معلومات، وشبكاتها وأصحاب المصلحة، وبما تملكه من قدرات فنية واقتصادية. فبعض الوسائط، قد تَمْتَد أعمارها الافتراضية لعدة مئات من السنين. ومتوسط العمر المتوقع للوسائط الأخرى لتأكيد أقل من ذلك بكثير، وكذلك عمر تكنولوجيات التشغيل أو القراءة، خاصة لنسبة للوسائط المغناطيسية.[1]

ولا يتوقف التغيير على الوس ائط الورقية أو الإلكترونية بمجرد انقضاء حياته ا التقنية فحسب، وإنما التغيير يطال أيضا التجهيزات نفسها، فالحاسوب وبرمجياته يتغيران بسرعة، وتظهر لهما نسخ جديدة على أساس تطور منتظم؛ كذلك كل التكنولوجيات تُفْقَدُ وتَختفي. و لتأكيد فإن أجزاءً من التجهيزات سوف يتم التوقف عن تصنيعها، وإن البرمجيات القديمة لن تعمل على الأجهزة الجديدة. ويعني ذلك أن مؤسسات التراث الثقافي في المستقبل قد لا تكون قادرة على استخدام الكثير من تكنولوجيات الوقت الحاضر، وعلى استرجاع المعلومات المخزَّنة على الأوعية البصرية الحالية بعد 25 عامًا، وسوف يمثل هذا

***. النقل (Transfer) أو الترحيل في عالم الوثائقية والمعلوماتية هو: نَسْخ أو نقل المحتوى (Content) من وسيط أو وعاء أو حامل مادي إلى آخر حامل أو وعاء أو وسيط آخر أحدث منه و أفضل.**

[1]. EDMONDSON, Ray. Audiovisual archiving : philosophy and principles. 3 ed. Paris : UNESCO, 2016. p.52.

الوضع مشكلة بعد 100 عام.[2] ولمعالجة تقادم الوسائط والتجهيزات ينبغي نقل نُسخ حفظ دائم من المواد الأقدم إلى الأحدث المستخدمة حينها وهكذا.

وقد استجابت مؤسسات المعلومات لهذه المعضلات بطرق متنوعة، من خلال تخزين وإدارة المجموعات في بيئات حميدة (قريبة من المثالية)، بما يُطيل عمر الوسيط ويُؤخر الحاجة إلى النقل. ومن خلال تطوير أساليب الحفاظ على التكنولوجيا المتقادمة والمهارات الوظيفية، لقد كسبت الوقت لمواصلة الإ حة للمشغلين وبرامج النقل الأطول. ومن خلال اتباع مقار ت المحافظة، بما يتيح الوقت لتراكم المعرفة بفضل الخبرة العملية، وهذا يؤدي إلى تغييرات في الاستراتيجية.[3]

وشبكة الإنترنت ومنذ ظهورها وتطور بيئتها، تعد أداة متزايدة القوة للإ حة والوصول إلى التراث الثقافي والو ثقي، يمكنها التغلب على القيود التشريعية والمادية والتقنية والمالية الكثيرة. واليوم يجري عبر العالم تحويل رقمي تدريجي لمجموعات و ثقية، متاح الكثير منها بحرية و لمجان.

إشكالية البحث: يزخر التراث الثقافي العربي بكنوز فكرية نفيسة ، من مخطوطات وكتب وأرشيفات ومواد سمعية بصرية وغيرها. هيك عن المخرجات الحديثة الكثيرة للنشر العلمي والأدبي . وأن حفظ هذا التراث والمحافظة عليه لا طائل منه ما لم يتم تبليغه وتداوله والانتفاع به

أن ظاهرة نقل المحتو ت الو ثقية العربية تتم تقنيًا دونما مرافقتها بمعالجة فنية وتحليل بما يحقق جداوى هذه المشاريع، أو ترتيب أولو ت، وكل ما من شأنه يقدم القيمة المضافة للإفادة من هذه الأرصدة الضخمة...وما يكتنفه الأمر من عوائق تحول دون ذلك.

أسباب اختيار البحث: إزاحة الستار على ظاهرة تتطلب التعريف وإعادة النظر فيها ومن حولها من قضا شائكة مثل الإ حة، والإيداع والملكية الفكرية..

فائدة البحث: يستعين الباحث لأدبيات المستقرة في الموضوع، حول ثقافة البيئة الإلكترونية الرقمية وممارسة البحث فيها واستزجاع المشاع الفكري العربي الكثيف.

فرضية البحث: ينطلق الباحث من صور العشوائية لظاهرة النقل، وما ينزتب عليها من سوء استغلال وإستزجاع للتراث الفكري والثقافي العربي.

2. ماهية التراث:

1.2. مفهوم التراث الثقافي:

التراث الثقافي مورد أو سلعة عامة عالمية مطلوب المحافظة عليها من أجل الاجيال، وهو أحد جسور ووسائل استمرارية الشعوب والمجتمعات تواصلها، التي لا يمكن تقدير قيمتها الحقيقية الا بتوفير قدر ممكن من المعلومات التي تعبر عن أصلها و ريخها وبنيتها التقليدية، وجمع كل المفاهيم التي تحدد نوعيتها وقيمتها الداخلية والدولية.

[2]. إدوارد ب. أدكوك. المرجع السابق. ص 135.

[3]. EDMONDSON, Ray. op.cit. p.54.

وكلمة تراث أو موروث (HERITAGE) تعني ميراث، والتوارث هو نقل الموروث وتواتره من سلف إلى خلف عبر الزمان والمكان، وهو الشيء الذي ينقلها الخلف عن السلف من مال ونحوه. ولذلك يبدو أن فكرة إنتقال الشيء ما عبر الزمن هو المعنى الأصلي لمصطلح التراث. في هذا السياق استعمل فقهاء القانون مصطلح التراث الثقافي للدلالة على كل ما أنتجه الانسان بيده أو فكره والبقا التي خلافها ويرجع عهدها إلى أكثر من مئة عام. اضافة إلى بقا السلالة البشرية والحيوانية والأ ر العقارية والمقتنيات الشعبية. فاصطلاحًا أذا، النزاص الثقافي هو استعارة وتشبيه لوراثة المال حتى أصبح يطبق في الغالب على كل عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل الى آخر.

والنزاث هو الأثر أو أي شيء خلفته الحضارات، وتركته الأجيال السابقة، مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ذلك عقارا بتا أو منقولا يتصل لفنون أو العلوم أو الآداب أو الأخلاق أو العقائد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامة وغيرها، مما يرجع ريخه إلى مائتي سنة مضت متى كانت له قيمة فنية أو ريخية. ومن النزاث الثقافي: كل ما له أهمية تراثية ثقافية، ماد كان أو غري مادي، بتا أو منقول بمافي ذلك الآثار والمدن التاريخية والقرى التقليدية والحارات القدمية والآداب واللغات والتحف والمخطوطات والمجموعات العلمية ومجموعات الكتب.

وفي القانون لجزائري النزاث الثقافي هو: "جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات لتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين بعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية لوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقدة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا. وتعد جزءا من ال تراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا" [4]

2.2. أسباب ودوافع نقل النزاث:

ومن الناحية التاريخية، برَغ فجرُ تكنولوجيا المواد السمعية البصرية عندما قام توماس أديسون بتسويق جهاز الفونوغراف (Phonograph) في عام 1888 وتسويق تسجيلات الأسطوا ت الخاصة به. ثم ما لبث أن فسه الغراموفون (Gramophone) الذي قام على الأقراص، وتنافس النظامان لصالح الجمهور إلى أن فاز القرص الغراموفون في عشرينيات القرن 20، بسبب سهولته وتكلفته الأقل في تصنيعه وتخزينه في المنازل، على الرغم من أن لجهاز الفونوغراف ميز ن، هما: إمكانية التسجيل وإعادة العرض، في حين أن الغراموفون يمكن أن يعيد العرض فقط؛ وفي حدود قدرات التسجيل الصوتي، يمكن القول إن نظام الأسطوا ت ينتج صو ً أفضل. بينما من أكبر عيوب الأقراص أنها مع تحرك الأخدود الحلزوني نحو مركز القرص، تنخفض نسبة الإشارة إلى الضوضاء، ومع كل وتكرار القراءة تتدهور جودة الصوت تدريجيًا. [5]

نفس التنازلات تستمر مع أفلام الصور المتحركة (Motion Picture) كوسيط للإنتاج والتوزيع، التي تراجعت واستبدلت بمكافئات (Equivalents) رقمية. ولهذا أسباب عملية: فالتكنولوجيا الرقمية تقدم خيارات أكثر تنوعا بكثير في الإنتاج والنشر والتوزيع والتسويق. كما أنها توفر لشركات التوزيع مزيدًا من التحكم المباشر في عروض السينما، وأن إنشاء وحدة

[4]. القانون رقم 04/98 المؤرخ في 15 يونيو 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي. (ح .ر.)، ع.44 الصادر 17يونيو 1998.

[5]. Ibid. p.53.

معالجة البيا ت (DCP) أرخص بكثير من طباعة الإصدار التقليدي 35 مم أو 16 مم. إن جماليات الصورة الرقمية مقارنة لصورة التناظرية هي موضع نقاش: فهي تحتوي على نسيج بصري مختلف.

وفي التخزين الأرشيفي، رغم أن الفيلم يتحمل المخاطر نسبيا: فقد يكون عرضة للتدهور (Fading) التدريجي، أو الانكماش (Shrinkage)، أو تلف آخر، ولكن التجربة تشير إلى أن حياته المحتملة يمكن أن تقاس بمئات السنين. على النقيض من ذلك، يجب إدارة الملفات الرقمية وتحديثها ستمرار في مواجهةتَفَسُّخ البت (bit rot)، وتطور البرامج والأجهزة وغيرها من التهديدات. فالأفلام تتلاشى ببطء وهذا لا يتم مع الملفات الرقمية التي قد تكون عرضة لخسائر مفاجئة وكاملة.[6]

وفي تسعينيات القرن 19 تم تبني نترات السِلِلُوز (Cellulose Nitrate) كقاعدة أفلام مهنية قياسية، على الرغم من قابليتها للاشتعال، لأنها كانت داعمًا قو ً ومر ً وشفافًا ورخيصًا نسبيًا للمستحلب الفوتوغرافي. ولم يكن يُعرف الكثير عن استقرارها مع مرور الوقت. ولا يبدو أن هذا قد كان مشكلة، على الرغم من الافتراضات حول جدواه على المدى الطويل في بعض الأحيان. وعندما أصبح نزوعها إلى التحلل الكيميائي واضحًا في وقت لاحق، بدأ أرشيف الأفلام عمل نُسَخِ الحفاظ على فيلم ثلاثي الأسيتات (Tri-Acetate) غير القابل للاشتعال، والذي كان يعتقد بعد ذلك أن له حياة لعدة قرون.[7]

فتخلى مصنعو مخزون الأفلام في الخمسينات من القرن 20 تدريجيًا عن النترات لصالح ثلاثي الأسيتات، لأسباب عملية واقتصادية على حد سواء. ونتيجة لذلك، سرعان ما أصبح ينظر إلى فيلم النترات على أنه سلعة خطرة، مما وَلَّدَ متلازمة (Syndrome) اتساع ردة فعل مؤسسية ورسمية، سببها في بعض الأحيان الذعر، وفضلت المؤسسات تدمير مخزو ت النترات. وقد أصبح من الحكمة الأرشيفية أن أي فيلم يستند إلى النترات سيتحلل بحلول عام 2000، حتى أصبح العثور على النترات الناجي ونسخه حملة عاجلة بشكل متزايد. وقد شجعت الممارسة والسياسة كلا من الأرشيفات وشركات الأفلام على تدمير حيازاتها من النترات بعد صنع نسخ الأسيتات، و لتالي تجنب تكاليف ومخاطر التخزين. 8 لكن الآن، نعرف أن هذا التدمير كان خطأ.

وفي ثمانينيات القرن 20، بدأ فيلم ثلاثي الأسيتات (Triacetate Film) يكشف عن شكله الخاص من التدمير الذاتي متلازمة الخل (Vinegar Syndrome)، وأصبح من الواضح أن فيلم النترات، المخزن والمدار بشكل جيد، استمر لفترة أطول بكثير مما كان متوقعا (هناك بكرات على مدى 100 سنة لا تزال في حالة جيدة). وقد سمحت التحسينات المستمرة في تكنولوجيا طباعة الأفلام بتحقيق نتائج أفضل على نحو متزايد. وحيثما تم الإبقاء على مادة النترات، فإنها في كثير من الأحيان في حالة أفضل من نُسَخ ثلاثي الأسيتات، في بعض الأحيان أقل شأ ً، وقد تم تصنيعها قبل 20 أو 30 سنة فقط. علاوة على ذلك، فإن التصورات العامة حول جدوى فيلم النترات – روجت فكرة النترات لا تدوم بحسن نية، من قبل الأرشيف لفترة طويلة – تحتاج إلى تغيير.[9]

[6]. EDMONDSON, Ray. op.cit. pp.53-54.

[7]. Ibid. p.54.

[8]. EDMONDSON, Ray. op.cit. p.54.

[9]. Ibid.

وفي المجمل، يجب أن تدير الأرشيفات السمعية البصرية على الدوام ثير القصور الذاتي. من حية، فهي مدفوعة بكل من الضرورة العملية والتصور الشائع للتزقية (مرور) ستمرار إلى الشكل الأحدث والأكثر عصرية. ومن حية أخرى، فإن النقل المتكرر لكميات كبيرة من مواد السمعية البصرية وتجميعها لا يصبح مستحيلًا مادً فحسب، بل إنه لا يجعل التنظيم أمرًا اقتصادً. وبدلاً من ذلك، يتعين على الأرشيف إدارة معادلة متزايدة التعقيد تحافظ على القابلية المادية لمجموعتها لتوازن مع قدرتها على الحفاظ على التكنولوجيا المتقادمة أو "الموروثة" وما يرتبط بها من مهارات تسمح لإ حة والصيانة. إن إنشاء نسخ الإ حة لأشكال الرقمية الحالية، مع الاحتفاظ بنسخ الحفظ في أشكال قديمة حيث يمكن دعمها بشكل مرض، هو جزء من هذه المعادلة.[10]

3.2. طرق وتقنيات نقل النزاث الثقافي:

تعتمد عمليات نقل النزاث الثقافي على تقنيات أو آليات وطرق علمية وفنية من أجل تحويل ونقل المحتو ت الفكرية للو ثق من على دعاماتها التقليدية البالية والمتدهورة والمعرضة للتلف وغيره من المخاطر الإتلاف، ... إلى وسائط أكثر حداثة وصلابة وتميز وحفظ وحماية واستغلال هذه المحتو ت، ومن أهم هذه التقنيات:

- النسخ التقليدي على نفس الدعامة،
- المسح أو التصوير الضوئي،
- الإنشاء الرقمي،
- المعالجة والتثمين أو التطوير، ...
- ولكل طريقة أو تقنية متطلباتها واستعداداتها أو حتى معايير وقواعد تنتهج.

4.2. متطلبات نقل النزاث الثقافي:

إذا كانت غاية نقل النزاث الثقافي هي المحافظة على النزاث الفكري البشري وحفظه أطول زمن ممكن من أجل استزجاعه وإ حته والانتفاع به عند الحاجة، فإن التكنولوجيا هي الوسيلة والمطية المثلى لتحقيق هذا الانتقال. وبفضل تطوراتها المتعاقبة منحت التكنولوجيا الكثير من الدعامات والتقنيات وآليات الحفظ والمحافظة على هذه النزاث الثقافي والو ثقي وحمايتها، بل والعمل على تحسين بيئة وكيفية تداوله واستغلاله ستمرار. وعن الجوانب التي تبحثها التكنولوجيا في النقل النزاث الثقافي والو ثقي، نجد:

- الحاسوب ومحيطاته.
- الماسحات وكاميرات التصوير وأجهزة التصغير.
- دعامات الحفظ والتخزين ونظم وقواعد المعلومات.
- برمجيات وبرامج الو ثقية المعالجة المتخصصة.
- شبكات المعلومات والإنترنت أو بيئة التداول والبث والتوزيع والتبليغ
- معايير وقواعد ضبط وهيكلة ونمذجة الممارسة المتخصصة...

5.2. خصوصية النزاث السمعي البصري:

[10]. Ibid.

توقع تدهور (Decay) الوسائط السمعية البصرية، أمر مفروغ منه، ولإدامة محتو تها من صورة أو صوت ليس له من بد إلا من خلال النقل (Transfer) أو ترحيل هذه المحتو ت. وعمليًا، تستلزم عملية النقل عادة درجة ما من فقدان أو تشوه الصورة أو المعلومات الصوتية، لإضافة إلى تغيير في تجربة المشاهدة/الاستماع. وفي المقابل ينبغي الحذر من حدوث تلف أثناء عملية النقل. وتجدر الإشارة إلى أن عملية نقل المحتوى أو تغيير الوسيط يزيد من فرص تعرض المادة للخطر لكثرة التعامل معها أثناء تنفيذ هذه العملية.

لكن عملية نقل محتو ت الوسائط السمعية البصرية يمكن أن يكون لأسباب عدة أهمها:[11]

- المحافظة على المحتوى الفكري (Content).
- خفض معدل البلى (Wear) والتمزق (Tear) للأصول.
- توفير المساحة (Space)، فالمواد الهشة والمتضررة كثيرًا ما يتم التخلص منها إذا لم تكن خصائصها المادية ذات أهمية، وانحصرت أهميتها في محتو تها فقط.
- تحسين الإ حة، فنسخ الأفلام المصغرة والوسائط الرقمية قد يجري توزيعها لمواقع خارج المؤسسة/المكتبة، موفرة بذلك الإ حة للمادة لأكثر من مستفيد في الوقت نفسه.
- استنساخ تسجيلات معينة لأغراض أمنية واحترازية في حالة تعرض الأصول للتلف (Damage) أو النهب (Stole) أو التخريب (Destroy).

ومن المغري اليوم أن نرى هذه الهجرة بشروط واضحة – من الأشكال التناظرية القديمة إلى الأشكال الرقمية الجديدة – كما لو أن أحدهما يحل محل الآخر تمامًا. فعملية نقل المحتوى لا تعتبر عملية محمودة البتة، لأنها تنطوي على المفاضلة بين قرارات التوازن حول جودة وطبيعة النتيجة. وعلى أي حال، فإن تقسيم رقمي/تماثلي زائف وغير صحيح والواقع أكثر تعقيدًا. فالتسجيل الرقمي ستخدام النظام الثنائي كان موجودًا منذ مائتي عام على الأقل (على سبيل المثال، لفات بيانو الورقية مثل هذه التسجيلات الرقمية) وبينما تتراجع بعض التكنولوجيات التناظرية، فإن بعض الأجهزة الأخرى، مثل أقراص الفينيل السمعية، تستعيد نشاطها. والحفاظ على فيلم الصور المتحركة يعرف جوانب تناظرية ورقمية: فالصورة المكونة من بلورات الجيلاتين الموزعة بشكل عشوائي تناظرية، ولكن أخذ العينات لموضوع تصويره بسرعة 24 صورة أو إطارًا في الثانية هو رقمي في مفهومه وتنفيذه.[12]

من الأدق أن ننظر إلى التكنولوجيا السمعية البصرية كعملية تطورية، تحكمها القوى الاجتماعية وقوى السوق، حيث لا يسود التفوق التقني دائماً، وتزداد الخيارات وتنقص، وهناك أيضاً مآخذ للتطور. فدراسة حالة كلاسيكية للصراع في سبعينيات القرن الماضي بين مستهلك أشكال (VHS) كاسيت الفيديو (VCR) و(Betamax)، والتي خسرها (Betamax)

[11]. Adcock, Edward P. **IFLA Principles for the Care and Handling of Library Material**. Washington, D.C. : International Federation of Library Associations and Institutions, Core Programme on Preservation and Conservation, 1998. P.60.

[12]. EDMONDSON, Ray. op.cit. p.52.

المتفوق تقنياً إلى منافسه الأكثر تسويقاً. ومنذ ذلك الحين، تم استبدال كلاهما في السوق قراص (DVD) المسجلة مسبقًا، والتي، على عكس الفيديو الكاسيت، تفتقر إلى القدرة على التسجيل لإضافة إلى تشغيلها.، وهناك أيضاً مآخذ متطورة.[13]

وإجمالاً، ينبغي بحث إجا ت عن الأسئلة التالية:[14]

- هل المادة أو المجموعة فريدة أو درة؟
- هل تتوفر نسخ أخرى من المادة في المكتبة أو في أي مكان آخر؟
- هل تحتاج المادة للمعالجة؟ (هل حموضة الورق مرتفعة أو هل من المحتمل أن ترتفع وتصبح المادة هشة)؟
- هل من الممكن استبدال المادة؟
- هل المادة مستخدمة بكثرة، أو هل من المحتمل أن تستخدم بكثرة؟
- هل هناك حاجة للمحافظة على المادة بشكلها الأصلي؟
- هل تم تغيير وعاء المادة في مؤسسة أخرى؟

والنجاح الحقيقي لعملية نقل المحتو ت (Contents Transfer) أو تغيير الأوعية (Reformatting)يَعْتَمِدُ على تعاون المؤسسات على المستوى الوطني والدولي، حيث ينبغي إقامة مشروعات شبيهة بمشروع السجل الأوروبي لأصول الميكروفيلم (European Register of Microfilm Masters)، وهو عبارة عن قاعدة معلومات للمصغرات المقتناة في أهم المكتبات الأوروبية، ويوثق السجل ما يتوفر من النصوص التي تم تغيير أوعيتها ومكان وجودها، لمساعدة المؤسسات المعنية في تلافي تكرار الجهود: كقيام مؤسستين بتصوير الصحيفة نفسها على ميكروفيلم مما يسفر عن تبديد لموارد قيمة، أو قيام مؤسسة بنقل محتو ت مجلات، في حين تُحفظ مجموعة سليمة منها في مؤسسة أخرى في مدينة مجاورة، إضافة إلى ذلك فإن التعاون ضروري بين المؤسسات في التخطيط لما ينبغي نقل ه وتحديد المؤسسة التي ستُناط بها هذه المهمة . وقد نُشِرت عدة أدلة إرشادية لمساعدة المكتبيين في اختيار المواد التي سيتم نقل محتو تها، وفي إعداد برامج لهذا النقل.[15]

وإذا كانت إشكالية تقادم المواد السمعية البصرية قد وجدت الحل في نقل محتو تها إلى الوسائط الأحدث ثم الرقمنة بناءً على برامج النسخ التي أجرتها الأرشيفات السمعية البصرية طوال السبعين سنة الماضية أو أكثر: فنقلت محتوى أفلام النترات إلى فيلم ثلاثي الأسيتات أو البوليسنز، ونسخ الصوت من الأقراص والأشرطة المتدهورة (Obsolescence) إلى نظائر تناظرية أو رقمية جديدة، ونقل ها من وسائط لية إلى وسائط حالية في حين أن التكنولوجيا القديمة لا تزال تعمل.[16]

فهل الوسائط والبيئة الرقمية هي الملاذ الآمن لمحتو ت الوسائط السمعية البصرية المتدهورة؟ وللإجابة عن هذا السؤال يذكر راي إدمونسون (Ray Edmondson) ن: الافتراضات الشعبية المتفائلة حول الرقمنة تميل إلى حجب بعض الحقائق الداخلية عن بقاء المواد الرقمية. وأصبح من الواضح الآن أن الملفات يمكن أن تتدهور بطرق مختلفة: التسر ت في أجهزة أشباه الموصلات، تلف البرمجيات، وأعطاب في الوسائط الرقمية البصرية مثل الأقراص المدمجة. ولكي تظل البيا ت قابلة للإ حة يجب

---

[13]. Ibid.

[14]. أدكوك، إدوارد ب. المرجع السابق. ص 125.

[15]. ADCOCK, Edward P. op.cit.

[16]. EDMONDSON, Ray. Op.cit. P.54.

تحديث الملفات والبرمجيات نتظام. ويمكن أن يكون الوضع أكثر تعقيدًا إذا تم ضغط الملفات في أشكال ئدة (Lossy). ويمكن أيضًا لمالكي البرامج الاحتكارية ممارسة قوة السوق للتحكم في الوصول إلى البيا ت المسجلة بموجب براءات الاختراع، لذلك تحتاج الأرشيفات استخدام برامج مفتوحة المصدر بقدر الإمكان، والتي تتجنب هذه الأخطار.[17]

أيضا، يصطدم الإبقاء على البيا ت الرقمية بمفهوم الإنتروبيا (Entropy)، التي تنشأ من القانون الثاني من الترموديناميك (Thermo-dynamics): الإنتروبيا هي مقياس للحالة الداخلية للاضطراب الجزيئي للنظام (أي مقياس لعشوائية نظام). وفي نَظَرِيَّةِ المعْلوماتِ تعد وسائط التخزين الرقمية وسيلة لتخزين المعلومات معقدة للغاية: وهي شديدة التعرض للإنتروبيا. ففي الطباعة، والوسائط السيلولوية، والفينيل والشيلاك الإنتروبيا بطيئة مقارنة لوسائط التناظرية التي على ما يبدو مهملةً نسبياً.[18]

لكن تبقى فكرة حفظ المحتو ت السمعية البصرية، متوقفة فقط على طريقتين إما صيانة المواد المتدهورة وفيها مخاطرة بهذه المحتو ت، وإما نقل ونقلها لتصوير المصغر أو الرقمنة، ولكليهما مزا ومساوئ، حتى وإن كان الغرض واحد، وعلى مؤسسة الأرشيف المعنية اختيار الطريقة المناسبة لموادها. فماذا عن الرقمنة؟

3. نقل النزاث الثقافي إلى البيئة الرقمية:

فتحت تكنولوجيا الرقمنة آفاقاً جديدة للمؤسسات الو ثقية برمتها، وبصفتها هيئات تهتم بشأن المعلومات و مينها والخدمة بها، فقد انخرطت في تبني الرقمنة في عملياتها الفنية، أولاً: في الفهرسة والعمليات الإدارية، ولاحقاً في بث وإيصال المعلومات، توفير الوصول إلى مجموعاتها، عبر شبكات المعلومات والإنترنت. فتقوم مؤسسات النزاث الثقافي، نشاء نسخ رقمية لمقتنياتها، لإضافة إلى حفظ المواد الرقمية وإ حة الوصول إليها، و لتالي فهي تنتمي عن رغبة إلى البيئة الرقمية. فماذا عن الرقمنة؟

1.3. مفهوم الرقمنة:

الرقمنة (Digitizing/Digitization: Numérisation)، هي: "عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي وشيء مادي، أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية".[19] وهي إجراء أو تحويل رقمي يتم بمقتضاه إعادة إنتاج مصادر المعلومات التقليدية وشبه التقليدية على اختلاف أشكالها من (الكتب، والدور ت، والمخطوطات والخرائط، والتسجيلات الصوتية والصور، والصور المتحركة....) بشكل رقمي مقروء بواسطة الحاسوب عبر النظام الثنائي (Bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظم المعلومات التي تستند إلى الحاسوب، ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.[20]

---

[17]. Ibid

[18]. Ibid

[19]. CACALY, Serge et all. **Dictionnaire encyclopédique de l'information et de la documentation**. Amsterdam : Nathan, 2001. p.431.

[20]. هردو. **الرقمنة وحماية التراث الرقمي**. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2016. ص6.

والرقمنة هي عملية ترميز وتحويل الصور والأصوات والنصوص أو الأشياء المادية التناظرية إلى لغة الحاسب، وهي لغة الرموز الثنائية (0،1)، هذه البيا ت التي يتم ترميزها أو تحويلها ستعمال التصوير الرقمي أو المسح الضوئي يمكن نقلها إلكترونيًا عبر الألياف البصرية أو عن طريق الموجات الهرتزية، كما يمكن حفظها على أقراص صلبة أو أقراص مضغوطة. كما يمكن مشاهدتها على شاشة الحاسوب أو طباعتها على ورق.

والرقمنة أيضا تعني، التحول من الأساليب التقليدية المعهودة إلى نظم الحفظ الإلكترونية وهذا التحول يستدعي التعرف على كل الطرق والأساليب القائمة، واختيار ما يتناسب مع البيئة الطالبة لهذا التحول. والتحول إلى الرقمية ليس صيحة تموت بمرور الزمن، بل أمرًا ضرورً لحل كثير من المشكلات المعاصرة، من أهمها: القضاء على مشاكل التكدس وصعوبة الاسترجاع، وكذلك والقضاء على الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات في ظل التوجه إلى الحكومات الإلكترونية.

و لمجْمَلِ، الرقمنة ظاهرة مرتبطة ببيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)، وتعني فيز ئيًا تحويل الإشارات التناظرية المستمرة (Analog Continuous Signals) إلى إشارات ثنائية رقمية (Binary Signals)؛ وتعني نُظُمِيًا تحويل مصادر المعلومات التقليدية التناظرية (التماثلية) التي تُقرأ مباشرة لعين البشرية المجردة، على اختلاف أشكالها، من كتب، دور ت، صور تسجيلات سمعية، وأفلام، ... إلى مصادر معلومات إلكترونية رقمية تُقرَأ بواسطة الحاسوب، عبر نظامه الثنائي البت (Bits)، ... ويتم القيام بهذه العملية ستخدام عدة تقنيات وأجهزة متخصصة.

2.3. الرقمنة والتعرف الضوئي (OCR):

التعرف البصري على الحروف (Optical Character Recognition) هو تقنية أو لتحديد برمجية نحول من خلالها الوثيقة المادية (مخطوطة، ورقية، صورة، فيلم، مصغر، ...) بواسطة الماسح الضوئي إلى نص يستطيع الحاسوب معالجته. يضمن بيا ت ومعلومات مُرَمَّزَة في شكل معيار (ASCII: American Standard Code for Information Interchange) بحيث يسهل الوصول إليها وذلك بواسطة تطبيق مجموعة من العمليات الخالصة لتعرف والقراءة للنص عن طريق ترجمة حرف بحرف أو كلمة بكلمة.

تمكننا برمجيات التعرف البصري على الحروف (Optical Character Recognition) من تحويل وثيقة المسح الضوئي الإلكتروني المطبوعة إلى نص قابل للتحرير ستخدام برامج تحرير النصوص. ولسوء الحظ فإن العملية ليست دقيقة تمامًا، ولا بد من إنفاق كثير من الوقت والجهد في معالجة الحروف المقروءة خطأً. إضافة إلى ذلك فإن برامج التعرف البصري على الحروف غير قادرة على المحافظة على الطريقة التي كُتبت بها حروف الوثيقة الأصلية أو تصميم الصفحات.

3.3. طرق رقمنة النزاث الثقافي:

1. التصوير الفوتوغرافي الرقمي: وهو تصوير الو ثق والمواد المادية التقليدية بصور فوتوغرافية رقمية في شكل صور غير قابلة للتحوير أو التغيير إلكترونيا. وهي من طرق الرقمنة الأكثر شيوعا للنزاث الثقافي على الرغم من احتلاها المساحات الكبيرات من يتات التخزين الإلكتروني، ولها أهمية كبيرة في مجال المواد ثلاثية الأبعاد و المخطوطات القديمة وخاصة عند المحافظة على الرسم الفني للأشياء والخطوط. بمعن ان ميزة هذه الطريقة من الرقمنة أنها تحتفظ لصفات والملامح المادية الحقيقية للمادة المصورة أو المرقمنة.

2. التصوير المصغر الرقمي: يبدو أن إنتاج كل من النسخ الرئيسية لأفلام الميكروفيلم للحفظ، والنسخ الرئيسة الرقمية للاستخدام قد يغدو استراتيجية الحفظ المفضلة للعقد القادم. وبوجه عام فإن سياسة توفير الفيلم أولاً هي المفضلة الآن غير أن التقدم السريع لتكنولوجيا الحاسوب وظهور أجهزة معقدة تنتج أفلام ميكروفيلم وصورًا رقمية واضحة في آن واحد بتكاليف منخفضة، والضغوط المتزايدة ستمرار لتوفير قدر أكبر من الوصول للمعلومات سوف تعزز استخدام التقنية الرَّقَمِيَّة. وإجمالاً فإن استخدام الرَّقْمَنَة لأغراض المحافظة على المواد سيبقى مثار تساؤل حتى تتوفر المعايير اللازمة في هذا المجال.

3. التسجيل الصوتي الرقمي: يصنف التسجيل الصوتي التناظري (التسجيل المغناطيسي والكاسيتات...إلخ) من أكثر مواد عرضة للإصابة لأعطاب، لكنها تعتبر أيضاً من أفضلها. حيث تحمل لنا شهادة بشرية مباشرة عن الغناء، الموسيقى، والحكا ت، وظروف معيشية يرجع ريخها إلى عهود مضت نتبدأ من القرن 19 وحتى يومنا هذا. ولهذا تعد رقمنة هذا الموروث السمعي خطوة نحو إنقاذها والحفاظ عليها للأجيال. إذا أن الرقمنة تسمح ب:

- الحفاظ على التسجيلات على مواد معرضة للتلف وقيمة للأجيال القادمة.
- تمنح مستوى عالٍ من الكفاءة في مجال نقل الصوت.
- يعتبر مورداً للمتاحف والأرشيفات المكتبات والمنظمات.

4.3. أهداف رقمنة النزاث الثقافي:

على الرغم مما تتطلبه عملية رقمنة النزاث الثقافي، من تكاليف مالية، وإمكانيات بشرية ومادية، إلا أنها في نفس الوقت، تعود على بفوائد كثيرة. فالرقمنة مبادرة لها قيمة متزايدة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها، كما أنها تتمتع همية كبيرة بين أوساط المكتبيين واختصاصي المعلومات، كما تتميز المجموعات الرقمية بسهولة الوصول إليها من جانب المستفيدين، وإمكانية مشاركتها بين العديد منهم في الوقت نفسه و لتالي يمكن أن تستوعب الز دة المتنامية في أعداد المستفيدين، وذلك لمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم ذلك من خلال نشر وإ حة مجموعات النصوص على الخط المباشر عبر الشبكة العالمية أو الشبكة الداخلية (Intranet) للمكتبة أو مؤسسة المعلومات.

ويحدد بيير إيف دوشومان (Pierre Yves Duchemin) أهداف الرقمنة في جملة النقاط الأساسية التالية: [21]

1. السماح بتحسين حفظ الو ثق الأصلية وحمايتها : فالرقمنة وسيلة فعالة لحفظ الو ثق النادرة أو القيمة، الهشة أو المتدهورة، فهي تسمح لفعل من الحد بشكل كبير، أو حتى إلغاء تماما، الاطلاع على الو ثق، التي كانت موضوع حملة الرقمنة، من خلال اقتراح للمستفيد بديل إلكتروني.
2. السماح بتحسين إمكانيات الوصول إلى الو ثق من خلال توفير بديل إلكتروني للمستفيد النهائي : فالوثيقة المرقمنة تكون متاحة على الفور، وفي نفس الوقت يمكن تبليغها إلى العديد من المستفيدين. و لتالي، فإن الو ثق المخزنة يزداد تبليغها بسهولة.

[21]. DUCHEMIN, Pierre- Yves. Documents graphiques : enjeux techniques et financiers. Bulletin d'information de l'association des bibliothécaires n° 184-185. 3e-4e trimestre,1999. Pp 136-142.

3. السماح بتحسين الاطلاع على الو ثق : فبر مج الرقمنة يسمح في بعض الأحيان بقراءة أفضل للوثيقة عن تلك التي تتيحها الوثيقة الأصلية؛ من الواضح أننا نفقد الاحتكاك لوثيقة الأصلية ودعامتها، ولكننا لمقابل نستفيد من إمكانية التكبير والدخول إلى وسط الوثيقة والحصول على تفاصيل دقيقة لا يمكن تحصيلها من الأصل. وفي حالة قراءة أكثر علمية، يكون من الأسهل بكثير إجراء مقار ت بين الوثيقتين، أو حتى استزداد مقتطفات أو تفاصيل للصور في سلة من شأنها تسهيل البحث عن طريق مجاورتهما.

4. تثمين قيمة الو ثق: فحملة الرقمنة يمكن أن تكون فرصة لإبراز رصيد أو مجموعة مرموقة من الو ثق النادرة وغير المنشورة، وفي بعض الأحيان (مجموعة خاصة، إرث مهم، مجموعة قيمة من الو ثق من المصادرات الثورية، رصيد محلية، وما إلى ذلك). يمكن أن يتجسد هذا التثمين من خلال طبعة أو في شكل ورقي، أو في شكل قرص بصري مدمج إذا كان أحدهم يستهدف جمهورًا كبيرًا.

5. السماح بـتَبْلِيغ الوثيقة خارج المؤسسة بفضل شبكات الاتصالات عن طريق إ حتها عن بعد : فالبث عن بعد هو أحد أكبر اهتمامات مجموعة الو ثق الرقمية لأنه يُمَكّن المكتبة من توفير بسرعة على الخط المباشر أو غير المباشر نسخة إلكترونية من الوثيقة إلى مؤسسة أخرى. و لطبع يجب أن يكون الإرسال عن بعد متبادلاً للسماح للمستفيد من المطالعة والمقارنة في مكان واحد بين الو ثق المحفوظة في مواقع مختلفة.

وتضيف هيلاري هيير (Hillary Theyer) عنصر: [22]

6. الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي على أقراص مليزرة أو إ حته على الشبكة ولا يقصد لربح هنا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يغطي هامش من التكلفة لضمات استمرار العمليات.

5.3. أسباب ودوافع الرقمنة:

تتعدد أسباب ودوافع رقمنة الو ثق، منها: [23]

- تعزيز الإ حة: وهي أحد أهم أسباب رقمنة مصادر المعلومات، حيث أن حاجة المستفيدين ملحة للحصول على هذه المصادر، و لمقابل لدى المكتبات ومراكز الأرشيف الرغبة أيضاً في تعزيز الوصول إليها، وتلبية احتياجات المستفيدين.
- تحسين الخدمات: وذلك من خلال توفير إ حة مصادر المعلومات الرقمية لهذه المؤسسات، مع ما يتناسب مع التعليم، والتعلم مدى الحياة.
- الحد من تداول استخدام النسخ الأصلية المهددة لتلف، لكثرة استخدامها، أو لهشاشتها، و لتالي إنشاء نسخ احتياطية للمحافظة عليها.
- تقديم الفرص للمؤسسة، لتطويرـبُنَاها التحتية والتقنية، والقدرات الفنية لفرق العمل.

[22]. إبراهيم، محمد يحيى. الرقمنة والاختزان الرقمي. ورشة عمل المكتبات الرقمية: كيف تنفذها في مؤسستك؟ القاهرة، 15-17مارس 2005. ص3.

[23]. إفلا. إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام، في المكتبات ومراكز الأرشيف.ترجمة، ملحم هبة. (د م): اعلم، 2013.ص 6.

- الرغبة في تنمية العمل التعاوني، ومشاركة مؤسسات أخرى في إنتاج مصادر معلومات رقمية، وإ حتها على شبكة الإنترنت.
- البحث عن شراكات مع مؤسسات أخرى، للاستفادة من المميزات الاقتصادية للأعمال المشتركة.
- الإفادة من الفرص المالية، على سبيل المثال: احتمال توفير تمويل آمن لتنفيذ البرامج، أو مشاريع معينة، قادرة على توليد حجم هام من المداخيل المادية المطلوبة.

وأيضا،

- تشارك مصادر المعلومات : وحل مسألة ندرة أو قلة النسخ التي تشيع في البيئة الورقية التقليدية، فتسمح للمستفيدين مهما كان عددهم من تداول وتناول وتشارك إلكترونية أو رقميًا مطالعة وقراءة هذه المصادر تزامنيا في الوقت نفسه.
- استخدام أرصدة مؤسسات المعلومات عن بعد : فتكنولوجيا المعلومات والاتصال وفرت على المستفيد إشكالية الحضور الفيز ئي إلى مقر مؤسسات المعلومات للاستفادة من محتو ت مصادرها الو ثقية.

ومن الناحية العملية، وعلى مستوى المواد السمعية البصرية يجب أن يتم توضيح الأسباب التي تؤدي إلى تنفيذ مشروع رقمنة المواد: معرفة الهدف، يسمح بتحديد العمليات والتكاليف . وبما أن عملية الرقمنة تتطلب توفير الجهود العمالية والتكاليف المالية، فإنه من الضروري إنتاج صورة رقمية، يمكن الاستفادة منها لتلبية العديد من الاحتياجات.

6.3. مزا وعيوب الرقمنة:

تتمثل مزا الرقمنة فيما يلي:

- تُوفِّر الرقمنة وصولً سريعًا لمستخدمين متعددين على نطاق العالم.
- إمكانية التخزين الإلكنزوني للو ثق.
- إمكانية توفير نسخ عالية الجودة للمستخدمين.
- ـتُيَّسر أدوات الاسنزجاع الآلي واكتشاف المعلومات المطلوبة بسرعة.
- تُوفِّر الرقمنة استنساخ مصادر المعلومات عدة مرات دون أن تتأثر جودتها.

أما عيوبها العيوب فتتمثل فيما يلي:

- التكاليف المرتفعة المنزتبة على اقتناء التقنيات المستخدمة في الرقمنة والاسنزجاع للتسجيلات.
- قد لا تقبل الصورة الرقمية المعروضة أو المطبوعة بد ً قانونيًا عن الأصل.
- عدم توفر المعايير في مجالات عديدة للتحويل الرقمي.
- لم يحظى التخزين الرقمي بعد لقبول بوصفه عملية أرشيفية حقيقية، ويحتاج لقياس مستمر، وتحديث أو نقل نهائي أو دوري.
- أنظمة تشغيل الأقراص (Drive Systems) سوف تتقادم.
- تكاليف التخزين والإنتاج مرتفعة نسبيًا لكنها تنخفض على نحو متسارع.

- يتزايد الوقت المطلوب في تحميل الصور الأرشيفية الواضحة وتخزينها، والتكاليف المترتبة على ذلك كلما ارتفع مستوى الجودة المطلوبة.
- ارتفاع تكاليف استنساخ الصور الملونة.

7.3. رقمنة التراث الورقي:

رقمنة التراث الورقي مشروع يتطلب اتخاذ كافة التدابير والإجراءات، وفق رؤية منهجية وتخطيط استراتيجي محكم، لتحويل المخطوطات والأرشيفات والوثائق الورقية الهامة من شكلها الأصلي مثل الورق أو الاديم إلى شكل رقمي، لينتج لنا نسخة رقمية بديلة للأصلية، وهذا ستعمال مجموعة من التجهيزات والبرامج المتخصصة.

يتولى عملية الرقمنة فريق عمل متخصص، وتتم عملية الرقمنة عبر مراحل هي:

1. تحضير المواد الورقية: تحديد وجمع وضبط المواد الورقية الواجب رقمنتها مثل المخطوطات، وهذا الاختيار له أسبابه المنطقية كالقيمة التاريخية أو العلمية أو الفنية للمواد. مع توفير والتأكد على جاهزية الوسائل والبرمجيات او النظم ككل،
2. تنفيذ عملية الرقمنة : وتم عبر عملية التصوير والمسح الضوئي للمواد، وتخزينها، فبعد تصوير المواد، ومراقبة جودة الصور الإلكترونية المنتجة، يتم حفظها مؤقت في أشكال مثل ملفات (JPEG: Joint photographic expert group) قبل إرسالها للمحطة التالية وصفها وضغطها وتحويلها.
3. المعالجة الفنية الإلكترونية: تتمثل في مختلف العمليات الفنية، عبر سلسلة الوصف والتحليل والتكشيف، من خلال مايلي:
   - الوصف المادي أو الفهرسة: وهي أول مرحلة تبدأ بها عملية رقمنة المواد الورقية، حيث يتم الوصف المادي آليا ومباشرة حسب برمج أو نظام الوصف المعتمد أو القواعد المعمول بها،
   - ضغط الملفات: التقنية التي تزيد من سرعة مطالعة الملفات، وتخفيض حجم مساحة التخزين اللازمة للوثائق المرقمنة بعد ضغطها إلى الملفات من نوع (PDF: portable document format) مثلا،
   - مراجعة سلامة وجودة الملفات: يتم مراجعة جميع الملفات المعالجة في هذه المرحلة ويستبعد منها تلك التي لم تعالج بصورة دقيقة ومضبوطة، و لتالي يتم حذفها ويعاد معالجتها من جديد بدءا بمرحلة التصوير،
   - التكشيف: عن طريق استخراج الكلمات المفتاحية، وإدخالها في قاعدة المعطيات حتى يسهل عملية استرجاع المعلومات من المخطوطات المرقمنة،
   - البحث والاسترجاع: طلاع المستعملين من خلالها مساءلة قاعدة المعلومات، ويتم البحث وفق أربعة طرق هي كالتالي: البحث بعنوان، البحث المتعدد، البحث لكلمات المفتاحية، البحث لكود.

8.3. رقمنة التراث السمعي البصري:

الاختيار الداخلي للحفظ أو الرقمنة هو جزء رئيسي من نظام الإدارة. من جهة، فهناك حاجة لضبط حالة الوسائط التماثلية إلى درجة كافية لتحديد وترتيب الأولويات لتلك التي تحتاج إلى أعمال حفظ للإبقاء على استقرارها وإطالة أعمارها، أو التي تصل إلى النقطة التي يحتاج فيها المحتوى إلى النقل (transferred) إذا أريد له البقاء. وهذا يستغرق وقتًا طويلاً، و لتالي

يصبح العمل اليدوي هظ الثمن، وخاصة لنسبة للأشرطة المغناطيسية، ولكن من الخطير إهمالها. يمكن دعم هذه العملية المستمرة من خلال نظام جرد إلكتروني مناسب، والذي يمكن أن ينتج يومًا بعد يوم قوائم الوسائط التي تحتاج للتفتيش.

ومن حية أخرى، هناك حاجة إلى تحديد ترتيب الأولوية للرقمنة (Digitization). ويمكن أن يستند هذا إلى العديد من المتغيرات، مثل حالة الوسيط وحساب المدة التي قد يظل فيها مسار تكنولوجي معين مفتوحًا للرقمنة. كما خذ في الاعتبار طلبات الإ حة وحالة حقوق النشر وإمكا ت إعادة الاستخدام الثقافي والنزبوي.

ومن زاوية مختلفة، يجب على مدير المجموعة مراعاة تكلفة كلاً من التدابير التي يتعين اتخاذها وتكلفة عدم العمل المرتبطة لرقمنة. الوقت ليس في صالحنا. على الرغم من أن الوسائط التناظرية المتقادمة يمكن أن تكون لها فنزة صلاحية طويلة جدًا، إلا أن التقنيات المطلوبة لعملية الرقمنة يمكن أن يكون لها فنزة حياة أقصر بكثير لأن اقتصاد ت صيانتها غير مواتية.

ولذلك، فإن نقل المحتوى (Content Transfer) أو إعادة صياغته مفيدان وضرور ن لأغراض الإ حة ولا يمكن تجنبه لأغراض الحفظ عندما يكون الوسيط الأصلي قد تدهور أو أصبح غير مستقر. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع نقل المحتوى لحذر المطلوب كاستزاتيجية للحفظ. قد ينطوي ذلك على فقدان المعلومات وإغلاق الخيارات المستقبلية، لإضافة إلى مخاطر غير متوقعة في المستقبل، عندما تصبح تقنية النسخ المستخدمة قديمة. وينطبق هذا الحذر على كل من المسارات الرقمية والتناظرية. بقدر الإمكان، يجب أن تكون نسخة الحفظ الجديدة نسخة طبق الأصل من النسخة الأصلية ويجب ألا يتم تعديل المحتوى ي شكل من الأشكال.

ومن حية أخرى، يجب أن يكون التعاون بين المؤسسات الأرشيفية، خصوصًا، في الدول النامية حيث تتسع الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة. لذا يصبح التعاون أكثر من أهمية. لسد الفجوة الرقمية (Digital Divide) بين البلدان المتقدمة والنامية. فالأرشيفات في البلدان النامية تفقد نسبة كبيرة من تراثها الرقمي كل عام مقارنة لبلدان المتقدمة، لأنها تفتقر إلى المهارات والبنيات التحتية والأموال اللازمة لتغيير الوضع – لشراء معدات جديدة، والإبقاء على تشغيل المعدات القديمة، ولتدريب الموظفين والاحتفاظ بهم. وجميع المؤشرات تدل على تزايد الفجوة مع سرعة تطور التكنولوجيا الرقمية.

و لنسبة للأرشيف النزاث كحركة، فالمسألة أخلاقية وعملية على حد سواء. والتحدي هو: ما الذي يمكنك فعله حيال ذلك؟ ومع ذلك، قد يكون المصطلح الأكثر دقة هو الفجوة التكنولوجية (Technological Divide). فرقمي (Digital) يصف فقط جزءًا من المشكلة. وتتعلق الفجوة الأوسع مكانية الوصول – المالي واللوجستي والنزبوي والمهاري – إلى جميع التكنولوجيات المستخدمة لإدارة المجموعات. التقنيات المستخدمة لإدارة المجموعات.[24]

4. دور مؤسسات النزاث الثقافي:

على تشعب طيفها، يقع على عاتق المؤسسات النزاث الثقافي وحتى العلمية مسؤوليات عديدة، منها الموجه إلى نقل النزاث الثقافي والمحافظة على النزاث الثقافي، والمطلوب منها:

- بحث وإرساء أطر وآليات تحديد وجمع وتحصيل الأعمال النزاثية الثقافية، والآداب الرمادية،...
- إنشاء مشاريع حفظ وحماية ووقاية النزاث الثقافي والو ثقي وبحث آليات ذلك،

[24]. EDMONDSON, Ray. op.cit. p.71.

- الرقمنة الموفية إلى إنشاء قواعد، نظم، مستودعات، أرصدة و ثقية معاصرة،
- إنشاء أطر هيئات، مشاريع التهجير المؤسسية العامة والمتخصصة، تشاركية، تعاونية، تقاسم الأعباء، وتشارك الموارد،
- إنشاء برامج للتكوين العالي والجامعي والبحث العلمي المنهجي، ...

خاتمة:

نقل الموروث الثقافي إلى الوسط الرقمي لا يعني نقل هذه المحتو ت إلى دعامات رقمية فحسب، وإنما تطويرها وتثمينها وإضافة القيمة من خلال التحليل والتعريف والشرح والتفسير والتعليق والتضمين، وكل ما من شأنه أن يضيف إلى هذا النزاث ويعرف به من ميتادا وأدوات.

صراع الخبراء في البنك الدولي حول حقوق الإنسان: أي دور للثقافة التنظيمية؟

محمد بوشكيوة
University of Algiers 3

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن إشكالية فحواها تتعلق بدور الثقافة التنظيمية في وضع السياسات داخل البنك الدولي تجاه قضايا حقوق الإنسان ، وذلك من خلال التعرض ابتداءً للتعريف بالثقافة التنظيمية والبنكالدولي وحقوق الإنسان ثم البدء بتحليل الكيفية التي يتعاطى بها البنك مع مسألة حقوق الإنسان في ظل تأثير الخلفية الثقافية للموظفين وذلك باستخدام مقاربة تركز على عوامل البيئة الداخلية لاسيما الثقافة الفرعية المهيمنة على قرارات المنظمة بشأن قضايا حقوق الإنسان . فالبنك الدولي باعتباره منظمة دولية يسيرها موظفون من بلدان عديدة ويختلفون في تكوينهم وثقافتهم (محامون، اقتصاديون، أنثروبولوجيون...)، هذا الاختلاف أدى إلى صراع بين الخبراء بهدف فرض ثقافة فرعية معينة، وبما أن حقوق الإنسان بوصفها من أهم القضاي ا العالمية التي تحظى باهتمام الفواعل الدولية، فهذا يدفع للتساؤل عن مدى اهتمام البنك الدولي بها.

الكلمات المفتاحية: - الثقافة التنظيمية، - حقوق الإنسان، - البنك الدولي.

Abstract.: This paper aims to answer a problematic related to the role of organizational culture in setting policies within the World Bank towards human rights issues, by first introducing the organizational culture, the World Bank and human rights, and then beginning to analyze how the Bank deals with the issue of human rights under the influence of the cultural background of the employees by using an approach that focuses on the factors of the internal environment, especially the subculture that dominates the organization's decisions on human rights issues. The World Bank, as an international organization run by employees from many countries, who differ in their composition and culture (lawyers, economists, anthropologists ...), this difference led to a struggle between experts with the aim of imposing a specific subculture, and since human rights are among the most important global issues that enjoy with the interest of international actors, this raises questions about the extent of the World Bank's interest in them.

Key words: Organizational culture, Human rights, World Bank.

مقدمة

جاءت اتفاقية بريتونوودز 1944م لتُثمر ولادة مؤسسات دولية لتسيير وإدارة النظام المالي العالمي، من بينها البنك الدولي الذيهدف إلىإقراض الدول الأعضاء قروضا طويلة المدى من أجل تحقيق التنمية وتخفيض معدل الفقر عبر العالم. هذه الأهداف تتطلب تسييرا يتكفل به طاقم إداري متنوع التخصصات من مهندسين وعلماء انتروبولوجيا ومحامين وخبراء اقتصاديين وكل له مهمة في العمليات التي يقوم بها البنك.

وككل منظمة نجد داخل أروقة البنك ثقافة تنظيمية نابعة من الخلفية الفكرية والثقافية والعلمية للموظفين، هذه الثقافة التي هي مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير، والمعاني والمعتقدات والممارسات التي تطورت واستقرت مع مرور الزمن وصارت سمة خاصة للمنظمة حيث تخلق فهماً عاماً بين الأعضاء حول ماهية التنظيم والسلوك المتوقع مع الأعضاء فيه.هذا السلوك يعكس السياسة المتبعة من طرف المنظمة ويمكن لعوامل عديدة أن توجههنحوغايات تفرضها اختلافات الثقافة التنظيمية للمنظمة.

ولا شك أن قضايا حقوق الإنسان تعتبر من أهم القضايا على المستوى العالمي، والاهتمام بها هومؤشر مهم لتقييم عمل المنظمات الدولية ،تسعى هذه الورقة إلىفحص مدى اهتمام البنك الدولي كمنظمة دولية بقضايا حقوق الإنسان وكيفية تعامله معها ودور الثقافة التنظيمية في صراع الخبراء حول مسألة حقوق الإنسان .و ذلك من خلال التعرض للنقاط التالية:

مفهوم الثقافة التنظيمية

مفهوم حقوق الإنسان

التعريف بالبنك الدولي

حقوق الإنسان في البنك الدولي

تأثير الثقافة التنظيمية في البنك الدولي على حقوق الإنسان

مفهوم الثقافة التنظيمية

1-1- مفهوم الثقافة

يعتبِر هوفستيد* "Hofstede" الثقافة أنها عبارة عن برمجة عقلية للأشخاص تبدأ منذ الصغر والتي تتمثل في الأفكار، والمشاعر، وأنماط السلوك التي يتعلمها الفرد من محيطه الاجتماعي، وتتم عن طريق التعلم والمحاكاة، ومع الوقت تبرمج ضمن عقل الفرد. وبالتالي يعرّفها على أنها البرمجة الجماعية للعقل التي تميز مجموعة عن أخرى(Hofstede, 1980).

كما يعرفها عالم الأنثروبولوجيا البريطاني إدوارد بارنات تايلور " Edward Burnett Tylor" في كتابه (الثقافة

* - **غيرت هوفستيد Geert Hofstede**: هوعالم نفس اجتماعي، وموظف سابق في شركة آي بي إم، وأستاذ مدى الحياة في علم الإنسان المؤسسي والإدارة الدولية في جامعة ماستريخت في هولندا.

البدائية) سنة 1871 بأنها الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع(Taylor, 1871, p. 1).

وبشكل كلي وعام يمكن وصف الثقافة بأنها إبداعات الإنسان المادية وغير المادية مثل القطع الأثرية والمعرفة، المعتقدات، الفن، المعايير، القيم واللغة. وهي ذلك التطور الجسمي والروحي الذي يساهم فيه الوسط الاجتماعي، حيث تعتبر كل المجتمعات الإنسانية حتى البدائية منها أن ثقافتها تطور كامل لأفرادها، والثقافة هي المسؤولة عن تحويل الفرد إلى نوع كامل، حيث أن الثقافة تضفي على شخصية الفرد مجموعة من الخصائص التي يستقيها من مجتمعه أووطنه بصفة عامة.

1-2- مفهوم المنظمة الدولية

ككل المفاهيم في العلوم الاجتماعية، لا يحظى مفهوم المنظمة الدوليةبالاتفاق، ويمكن الاكتفاء يتعريف قاموس بنغوين للعلاقات الدولية:" هي هياكل مؤسساتية رسمية تتجاوز حدود القومية ويتم إنشاؤها بموجب اتفاق متعدد الأطراف بين الدول "الأمم"، وهي ترمي إلى تقوية التعاون الدولي في مجالات مثل: الأمن والقانون والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية، وهي ظواهر حديثة نسبيا مع أن معلقين كثرا من اليونانيين القدماء فصاعدا قد دعوا إلى إنشائها بشكل أوبآخر"(نوينهام و ايفانز، 2004، صفحة 366).

1-3- مفهوم الثقافة التنظيمية

هي مجموعة خاصة من القيم والأعراف والقواعد السلوكية التي يتقاسمها الأفراد والجماعات في المنظمة، والتي تحكم بطريقة التي يتفاعلون بها مع بعضهم البعض، والتي يتعاملون بها مع باقي الأفراد ذوي المصلحة، إن قيم المنظمة تشكل المعتقدات والأفكار المرتبطة بأنواع الأهداف التي يتعين على أعضاء المنظمة تبنيها ومعايير السلوك التي يجب أن يتحلى بها أعضاء المنظمة لتحقيق تلك الأهداف(سالم، 2006، صفحة 12).

ويعرفها "ويليام أوتشي" "William Ouchi" أستاذ الإدارة والتسيير بأنها: "الثقافة التي تنطوي على القيم التي تأخذ بها إدارة المؤسسة والتي تحدد نمط النشاط والإجراء والسلوك، فالمديرون يفسرون ذلك النمط الفكري للموظفين من خلال تصرفاتهم كما تتسرب هذه الأفكار إلى الأجيال اللاحقة من العاملين"(سالم، 2006، صفحة 14).

يقول أستاذ علم النفس " Edgar Shein" الإشكال الموجود في تعريف الثقافة التنظيمية يأتي من الغموض الذي يكتنف مفهوم المنظمة، وفي هذا الصدد يرى "إدغار شين" "Edgar Shein" أنه من غير الممكن الانطلاق من ظواهر ثقافية محددة ثم استخدام وجودها كدليل لوجود مجموعة، يجب علينا بداية تحديد مجموعة من الناس تتميز بقدر كاف من الاستقرار والتاريخ المشتركة لنقول أن لها ثقافة لتشكيلها"(Schein, 1990, p. 111).

الثقافة التنظيمية هي أنماط من الافتراضات الأساسية التي أنشأتها أواكتشفتهاأوطورتها مجموعة من الأفراد بهدف تعلم التعامل مع التكيف الخارجي والاندماج الداخلي، هذه الافتراضات ينبغي أن تكون صالحة بالقدر الكافي الذي يجعلها تقدم للأعضاء الجدد على أنها الطريقة الصحيحة لإدراكه والشعور بالمشكلات التي يواجهونها (Schein, 1990, p. 111).

يضع "إدغار شين" ثلاثة مستويات للثقافة:

- **المستوى الأول: الآثار المرئية:** يقصد بها البيئة المشكلة للمنظمة وتتمثل في التكنولوجيا، الهندسة المعمارية، قواعد المظهر واللباس، أنماط السلوك المسموعة والمرئية والوثائق العامة.

- **المستوى الثقافي:** يتمثل في القيم التي تحكم السلوك.

- **المستوى الثالث:** معتقدات الأفراد تساعد على فهم الثقافة داخل المنظمة ومعرفة الافتراضات الأساسية تحدد الكيفية التي تفكر وتشعر بها المجموعة(Schein, 1990, p. 112)

لهذا يرى "شين" بأنه من الصعب تغيير الثقافة بسبب صعوبة الكشف عن الافتراضات الأساسية وعسر تغييرها من باب أولى.(Schein, 1990, p. 112)

1-3- خصائص الثقافة التنظيمية

تتفاوت السمات الثقافية للتنظيمات ولكن يمكن القول أنه توجد مجموعة من الخصائص المشتركة وهي:

– درجة المبادرة الفردية وما يتمتع به الموظفون من حرية ومسؤولية وحرية تصرف.

– درجة قبول المخاطرة وتشجيع الموظفين على أن يكونوا مبدعين ولديهم روح المبادرة.

– درجة وضوح الأهداف والتوقعات.

– درجة تكامل الوحدات المختلفة في المنظمة.

– مدى دعم الإدارة العليا للعاملين.

– طبيعة أنظمة الحوافز والمكافآت(مشتة، 2013، صفحة 236).

غير أن بعض الباحثين يرى أن النقاط السابقة هي عوامل ومؤشرات قياس الثقافة التنظيمية ويرون أن خصائصها تتمثل فيما يلي:(سالم، 2006، الصفحات 19-20).

– الثقافة التنظيمية مكتسبة.

– هي عملية إنسانية (تتمحور حول الإنسان لأنه المصدر الرئيسي لها).

– هي نظام تراكمي.

– هي نظام مركب يشمل:

✓ الجانب المعنوي (أخلاق، قيم، معتقدات وأفكار).

✓ الجانب السلوكي (عادات، تقاليد، آداب وممارسات مختلفة).

✓ الجانب المادي (ما ينتجه الأفراد من أشياء ملموسة).

– ثقافة المنظمة لها خاصية التكيف.

ثقافة المنظمة لها خاصية التغير (رغم صعوبة حدوث ذلك كما يقول إدغار شين)(Schein, 1990, p. 111).

1 -مفهوم حقوق الإنسان

يقول "جاك دونيللي" لكلمة حق في اللغة الانجليزية "Right" والكلمات المماثلة لها في اللغات الأخرى، معنيان جوهريان أحدها أخلاقي والأخر سياسي، فمن ناحية تعني أن شيئا ما صحيح ومن الناحية الأخرى تعني حقا يعود على الفرد.وبالمعنى الأول لصحة الشيء وعندما نتحدث عن شيء صحيح فإننا نقول أن هذا العمل صحيح، أما بالمعنى الثاني وهوالحق فإننا نتحدث عن شخص يملك حقا، ونحن نتحدث بهذا المعنى الأخير فقط عندما نشير إلي الحقوق في صيغة الجمع (حقوق Rights) وإذا كنا سنأخذ حقوق الإنسان مأخذ الجد كحقوق تعود على الفرد لأنه إنسان، فإن الخطوة الأولى هي فهم ما يعنيه أن يكون للمرء حق"(دونللي، 1998، صفحة 21)

ويضيف أيضا:" إن الحقوق هي من حقوق الملكية التي تقوم عليها دعاوى خاصة، أن للمرء حقا في (س) يعنى أن له حقا خاصة في أن يمتلك (س) ويتمتع به، وهكذا يحكم الحق العلاقة بين مالك الحق ومنفذ الالتزام، طالما كانت العلاقة مستندة على هذا الحق"(دونللي، 1998، صفحة 21).

من الناحية القانونية الحق هوسلطةأوقدرة إرادية يخولها القانون لشخص ما ضمن أطر محدودة، وهومصلحة يحميها القانون(سقني، 2010، صفحة 8).

تعرف الأمم المتحدةحقوق الإنسان بأنها: "تلك الحقوق التي تنسب للطبيعة الإنسانية، بحيث لا يمكن للفرد أن يعيش بدونها كإنسان"(Nations Unies, 1997, p. 4).

كما يعرفها بعض الباحثين بأنها ببساطة تلك الحقوق التي يعتقد أن كل البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم آدميون وينطبق عليهم الشرط الإنساني لأن هذه الحقوق ليست منحة من أحد، ولا يؤذن فيها من الدولة، وهذه الأخيرة لا تمنها، وإذا كانت الأنظمة القانونية تختلف من دولة إلى أخرى فان الحقوق المقررة للإنسان هي استحقاقات لا لبس ولا غموض لها في القانون الدولي، وكل دولة مطالبة بأن تكيف أنظمتها القانونية بحيث تستوعب وتعكس وتطبق القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان[25].

ويعرفها آخرون بأنها مجموعة القيم المترابطة طبيعيا بجوهر الإنسان والمتواجدة في كرامته بحيث أنها متأثرة بالأفكار والإيديولوجيات وكذا التقدم الاجتماعي والاقتصادي لمختلف الشعوب فأصبحت غير ثابتة ومحددة بدقة نظرا للتفاوت المتباين في إيديولوجيات وثقافات مختلف الشعوب(بن عودة، 2016، صفحة 4)

ولعل أفضل تعريف يصف التجاذبات المفاهيمية للمصطلح بين مختلف الخلفيات الفكرية هوتعريف " ريتشارد فولك" أستاذ القانون الدولي في مقالة بعنوان: "حقوق الإنسان" حيث يقول: "إن مفهوم حقوق الإنسان هوبمثابة حليب الأم للمجتمع الدولي، الإشكال يكمن في هذه الأيام أن حقوق الإنسان تأتي بنكهات متنوعة أكثر من القهوة والمشروبات هل تريد الصيغة الآسيوية، الإسلامية، الاقتصادية، الأوربية، أوالأمريكية، من حقوق الإنسان ؟ كيف تريد أن تقدم لك حقوقك الإنسانية: مع عقوبات أوتغيير النظام أوصلصة نافذة الشركات، أوضغط أخلاقي قديم الطراز؟" (Falk, 2009, p. 18).

ومن أبرز المنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان الأمم المتحدة بمختلف المعاهدات التي أبرمت تحت رعايتها فضلا عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تعرف حقوق الإنسان كما يلي:

حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أومكان إقامتهم، أونوع جنسهم، أوأصلهم الوطني أوالعرقي، أولونهم، أودينهم، أولغتهم، أوأي وضع آخر. إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة(الأمم المتحدة).

جاء في تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2004م بعنوان (الحرية الثقافية في عالم متنوع) التأكيد على عدم وجود دليل للحريات الثقافية يملك الأدوات والمناهج الصحيحة والدقيقة لقياسها لمحدودية البيانات المتوفرة عن الحرية الثقافية التي تعتبر عنصرا جوهريا من عناصر التنمية البشرية إذ أن حرية الفرد في اختيار هويته من دون التعرض للتمييز أوالمضرة، وبهذا يمكن القول أن التقارير الإنمائية (UNDP) تعتبر دليلا للتنمية الإنسانية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي(سقني، 2010، صفحة 38).

2 - تعريف البنك الدولي

تشهد الساحة الدولية وجود عدد كبير من المنظمات الدولية، تلك البيروقراطيات القوية في تأثيرها تعمل على معالجة العديد من القضايا سواء كانت لها علاقة بالمهمة أوالرسالة الأساسية لها أوكانت من القضايا ذات الطبيعة العالمية أوما يسمى في أدبيات العلاقات الدولية القضايا العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة الفتاكة والمسائل البيئية، بالإضافة إلى قضايا حقوق الإنسان. ولا شك أن البنك الدولي منظمة دولية لها أهمية على المستوى العالمي تتأثر بالنسق الدولي والمسائل ذات البعد العالمي.

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي انبثق عن مؤتمر "بريتونوودز" "Bretton woods" سنة 1944 إحدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة التعمير والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية ثم توسعت مهامه لتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلي دول العالم الثالث.

وسعيا منه لتوفير الموارد اللازمة واستكمال نشاطه وتحقيق أهدافه أنشأ البنك الدولي مؤسسات متعاونة معه ومرتبطة به ارتباط وثيقا أهمها: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هيئة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولية، المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

يمكن تلخيص أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي:

- تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية.

- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

- المساهمة في تحقيق النموالمتوازن للتجارة الدولية في الآجال الطويل.

- تمويل ودعم برامج التنمية في البلدان النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والاستشارية خاصة في الحالات التي لا تتوفر فيها الخبرات المتخصصة لبعض المشاريع الاستثمارية.

- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة (عبيدات، 2012، صفحة 56).و من أجل الانضمام للبنك يوجد شرطان:

✓ **الشرط الأول:** أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة.

✓ **الشرط الثاني:** أن تكون الدولة طالبة العضوية عضوفي صندوق النقد الدولي، وهذا حسب اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير.(اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المادة2، البند1).

3 - حقوق الإنسان في البنك الدولي

ظل البنك الدولي منذ تأسيسه يرى أن صلاحياتهمقتصرة على الأنشطة الاقتصادية الخالصة، مستندا في ذلك على ما ورد في الاتفاقية التي أنشئبموجبها وذلك حسب المادة (04) البند (10): "ليس للبنك الدولي ولا لمسؤوليه التدخل في الشؤون السياسية لأي دولة من الدول الأعضاء، ولا يجوز لهم أن يتأثروا في قراراتهم بالنهج السياسي للعضوالمعنيأوالأعضاء المعنيين، فالعوامل الاقتصادية وحدها هي ما يجب أخذه في عين الاعتبار في قراراتهم، ويجب موازنة هذه الاعتبارات بشكل محايد لتحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة الأولى". (اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المعدلة في 16 فيفري 1983، المادة (04)، البند (10)).

وعلى مدى تاريخه تجنب البنك الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية وتعزيزها، ولم تكن له سياسة تتعلق بحقوق الإنسان التي لطالما لم يكن مبدأ الصلاحيات المحدد متسقا معها.إلا أن البنك عرف بعض التغيير فيما يتعلق بنظرته إلى

نفسه في علاقته بحقوق الإنسان، وقد ورد ذلك بشكل واضح في وثيقة صدرت عن البنك احتفالا بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقد تم التقديم لها من طرف "ماري روبنسون" " Mary Robinson" المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وقد ركزت هذه المطبوعة على إقرار البنك بأن التنمية هي حق من حقوق الإنسان واهتمامه ليس فقط بالتنمية بل بجميع الحقوق(World Bank, 1998, p. 4).

إن هذه الوثيقة تعطي الانطباع بأن البنك يهتم بقضايا حقوق الإنسان غير أن النشطاء الذين يتابعون أعمال البنك لسنوات طويلة قد يجادلون بأن هذه الرسالة ليس لها تأثير على الصعيد العملي، إلا أن ورود هذه العبارات في الوثيقة في حد ذاته يدل على تغير في نظرة البنك ويبدوأن لغة البنك وإجراءاته تتطور الآن في اتجاه يبتعد عن النهج الاقتصادي الخالص والتكنوقراطي المجرد، نحومنظور أدق يعترف بدور الديمقراطية وحقوق الإنسان في ضمان التنمية الاقتصادية، وقد أصبحت قضية إدارة الحكم على وجه الخصوص ذات أولوية كبرى للبنك في السنوات الأخيرة، وإذا كان الحافز الذي يحرك البنك هوتأثير أسلوب إدارة الحكم على الأداء الاقتصادي للدول وفعالية المعونات، فإنه شيئا فشيئا بدأ يفسح المجال للاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان.

1-4- البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

يؤكد البنك على أن مساهمته في مجال حقوق الإنسان تقتصر تماما على إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن رسالة البنك كما جاء في التقرير السنوي 1998 هي: "مساعدة الدول المقترضة على تقليل الفقر وتحسين ظروف المعيشة"(World Bank, 1998)، لذلك فإنه يعتقد بأن أفضل إسهاماته في مجال التنمية تتحقق بمواصلة التركيز على الجهود الهامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الإطار فإن الوسيلة الأساسية التي يقدم بها البنك مساهمته في تعزيز التنمية الأساسية التي يقدم بها البنك مساهمته في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي إقراض القطاعات الاجتماعية وإدراج إستراتيجيات خفض الفقر في الإقراض الموجه للإصلاح الهيكلي.

إن عملية التكيف الهيكلي والمفاوضات عليها تتم بشكل حصري بين المؤسسات المقرضة (IMF, IB) ووزارات المالية دون مشاركة المجتمع المدني، والمعلومات بهذا الشأن غير متاحة للعامة، وهذا يؤدي إلى آثار سلبية على المدى القصير لاسيما في الجانب الاجتماعي كالبطالة وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية.

وقد أعطت كاي تريكل مثالا على هذه الأضرار في دعم البنك الدولي لمشروع تعدين الفحم والطاقة الحرارية في الهند، التلوث البيئي وفقدان الأهالي لمنازلهم.(تريكل، صفحة 526).

إن الإشكال الأكبر في هذا الشأن هوصعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن المتضررين أومكانهم أوعددهم أوكيفية تأثرهم ببرامج الإصلاح الهيكلي، لذلك تصبح من الصعوبة القيام بأي جهود للتدخل بصورة فعالة، إضافة إلى أن البنك لا يعترف بالعلاقة بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وارتفاع نسبة الفقر في إطار برامج التكيف الهيكلي، بالإقراض الهيكلي ليس هوما يجب أن يثير القلق بشأن حقوق الإنسان، وإنما كيفية تطبيق هذه البرامج والتدابير التي تتخذ لضمان عدم إهمال احتياجات الفقراء.(Bradlow, 1996, p. 50).

يقوم البنك بتمويل عدة مشاريع أهمها:

- مشروعات البنية الأساسية (الطرق، السدود، الأشغال المائية، الصرف الصحي ومحطات الطاقة وغيرها).
- مشروعات التنمية البشرية (التعليم، الصحة والتغذية وغيرها).

ونظرا للآثار السلبية لهذه المشاريع في مجال حقوق الإنسان قام البنك بتبني سياستين هما:

- التوجيه التنفيذي 4.20 الخاص بالسكان الأصليين : والغرض منه ضمان استفادة السكان الأصليين من مشروعات التنمية التي موّلها البنك، وتجنب وتخفيف الآثار التي قد تضربهم وينص هذا التوجيه على ما يلي:

إن الهدف العام للبنك اتجاه السكان الأصليين وجميع السكان في الدول الأعضاء بهوضمان تعزيز عملية التنمية والاحترام الكامل لكرامتهم وحقوقهم الإنسانية وسماتهم الثقافية المميزة، ولتحقيق ذلك ينبغي إطلاع الأهالي على تفاصيل عملية التنمية وإشراكهم فيها، لكن هذا التوجه لا يتم احترام دائما.

- السياسة التنفيذية 4.30 الخاصة بإعادة توطين قسراً: يضطر ملايين الأفراد في الدول المقترضة من البنك إلى النزوح من ديارهم قسرا بسبب المشروعات الممولة من البنك نتيجة السدود الضخمة و تطوير الأحياء الفقيرة في المدن و مشروعات الصرف الصحي، و تهدف هذه الساسة إلى تعويض هؤلاء المتضررين.و قد تمّ تسجيل انتهاكات عدةّ في مشاريع كثيرة مثل مشروع سدود نارمادا في الهند(تريكل، صفحة 527).

وبالرغم من هذه السياسات إلا أن البنك سجل عدة انتهاكات لحقوق الإنسان في إطار تنفيذ هذه السياسات *. ويبدوأن انتهاكات حقوق الإنسان تبقى موجودة حتى أثناء القيام بالحلول لهذه الانتهاكات.

2-4- سياسات البنك وإجراءاته الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان

- الكشف عن المعلومات

تمّ اتباع هذه السياسة ابتداء من سنة 1994، نتيجة لضغوط دولية مكثفة من جانب المنظمات غير الحكومية وكبار أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين كانوا يطالبون بمزيد من الشفافية والمحاسبة في البنك الدولي.

تتيح هذه السياسة الاطلاع على عدد من وثائق البنك الدولي، عن طريق موقعه في الانترنت، لكن هذه السياسة تواجه عددا من المشكلات:

- صعوبة الحصول على الوثائق من مقار البنك في الدول المقترضة.
- عدم إتاحة دراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع الإطلاع عليها من طرف المنظمات غير الحكومية والمتضررين.
- معظم وثائق البنك واردة باللغة الإنجليزية.
- إدارة الحكم

حاول البنك الدولي إدراج بعض الإجراءات أثناء عملية الإقراض مثل: إدارة القطاع العام، المساءلة الشفافية والمعلومات، الإطار القانوني، حقوق الإنسان، وذلك سعيا للمساهمة فيما يسميه "إدارة الحكم والتنمية"، وقد جاء هذا في تقرير نشره البنك سنة 1992(تريكل، صفحة 361)، وقد أكدت "كاي كريتل" أن البنك فشل المرة تلوالأخرى في تحقيق الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في تصميم مشروعاته وتنفيذها، واتسم تاريخه بالخروج السافر عن سياساته، كما دعا منتقديه إلى الشك في مصداقيته كداعية لحسن إدارة شؤون الحكم وإذا كان التقدم المحرز في هذه القضايا واضحا،

فإن استمرار المجتمع المدني في رصد الحقوق والدعوة إليها مطلوب لضمان التقريب بين الخطاب الذي يستخدمه البنك والواقع العملي.(للمزيد حول سياسات البنك فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ينظر: تقرير الجمعية العامة في 04 أوت 2015 بعنوان: "الفقر وحقوق الإنسان" على الرابط:http://cutt.us/i4wVR).

السياسة التنموية للبنك الدولي وحقوق الإنسان

إن الهدف الأساسي كما يعبر عنه البنك الدولي بالحلم هو: "عالم دون فقر"، والآن وبعد أكثر من 60 سنة من تأسيسه لازال هذا الحلم بعيد المنال، وبالرغم من ذلك يسجل البنك عددا من الإنجازات التنموية أهمها:

- خلال 40 سنة الأخيرة، مدة الحياة في الدول النامية زادت بحوالي 20 سنة.

- خلال 30 سنة الأخيرة نسبة الأمية للباغلين في هذه الدول انخفضت من 50% إلى 25%.

- خلال 20 سنة الأخيرة، عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من 01 دولار يوميا انخفض بشكل ملحوظ وهذا بالرغم من زيادة سكان العالم بـ1.6 مليار نسمة.

- خلال 10 سنوات الأخيرة، نسبة النموالاقتصادي في الدول النامية فاقت نسبة النموفي الدول المتقدمة وهذا الأمر ساهم في خلق فرص عمل وزيادة الدخل اللازم للدولة من أجل ضمان الخدمات الأساسية(la finance pour tous).

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان فقد جاء في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة في 04 أوت 2015 أن البنك الدولي لا يهتم بحقوق الإنسان وأنه يعتبرها كالمرض المعدي أكثر مما يعتبرها قيما عالمية(la finance pour tous).

وجاء في التقرير بأن البنك لا يهتم بالحقوق السياسية والمدنية ويعتبر حقوق الإنسان مقتصرة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه اتخذ عدة تدابير بشأن قضايا لم تكن من أساسياته مثل: الفساد تبييض الأموال، تمويل الإرهاب والحوكمة، بينما لا تحتل حقوق الإنسان سوى حيز صغير في إستراتيجياته(la finance pour tous).

إن هذا الانتقاد للبنك الدولي بشأن حقوق الإنسان وجه إليه من عدة أطراف حقوقية ولعل من أبرزها التحقيق الصحفي الذي قامت به الجمعية الدولية للصحفيين "Consortium international des journalistes d'investigation" "CIJI" بالتعاون مع "the gardian, Huffihgton Post" وأكثر من 21 صحفيا من 21 بلدا مختلفا، جاء في هذا التحقيق أنه خلال العشرية الأخيرة قام البنك بتمويل مشاريع كان من نتائجها آثار سلبية على حوالي 3.4 مليون شخص تركوا مساكنهم أوأراضيهم، بالإضافة إلى أنه بين 2009 و 2013 موّل البنك باكثر من 50 مليار دولار برامجا تكتسي أخطار كبيرة على الجانب الاجتماعي والبيئي، هذه الأخطار لها نتائج لا يمكن إصلاحها "Irreversibles".

أثبت التقرير أيضا تورط البنك في تمويل أنظمة أومؤسسات منتهكة لحقوق الإنسان ومتورطة في أنشطة مثل: الاختطاف، الاغتيال والتعذيب(Evicted and Abandoned: The World Bank's Broken Promise to the Poor).

وبهذا يتبين أن البنك الدولي وضع نفسه في تناقض واضح بين الالتزامات التي أخذها على نفسه قبل 30 سنة والتي وعد من خلالها بتنمية اقتصادية ذات طابع إنساني وديمقراطي وأنه لن يؤذي السكان والبيئة.

4 - تأثير الثقافة التنظيمية في البنك الدولي على حقوق الإنسان

خلال العقدين الماضيين، سعتالمنظمات غير الحكومية والمحامون الداخليون للبنك إلى إدخال أجندة حقوق الإنسان في المنظمة، حيث توقعت منه أن يخضع لهذه الضغوطات نظرا لنموالاتجاه الذي يدفع بالمؤسسات التي تعالج حقوق الإنسان بأكثر انفتاح، ويمكن فهم دور حقوق الإنسان في البنك الدولي من خلال التطرق إلى مدى التزامه للقانون الدولي، ودور المحامين العاملين فيه في ضوء الرأي القانوني للمستشار العام للبنك الدولي روبرتودايهوسنة 2006م.

5-1- قواعد ومبادئ البنك الدولي

5-1-1- التزامات البنك تحت القانون الدولي:

أهم نقطة في هذا المجال هي فحص مدى تقيد البنك بالقواعد المعتادة للقانون الدولي بما فيها المعايير الخاصة بحقوق الإنسان، فوظيفة البنك ككيان دولي ذي شخصية قانونية نابعة من القوة الخاصة التي تمنحها له بنود اتفاقيته (لاسيما قوة حسم الاتفاقات المؤطرة بالقانون الدولي، وكذا علاقته القوية ببقية المنظمات الدولية)، واستحقاقه لامتيازات وحصانات وواقع انه يمارس نشاطه بشكل واسع على المستوى العالمي، حسب علماء القانون فإن الحالة القانونية للبنك تعطيه دورا مزدوجا فيما يخص المسؤوليات والالتزامات الدولية فهويخضع لها من جهة ويساهم في تنفيذها وتأطيرها من جهة أخرى.

إن المنظمات الدولية (على عكس الدول) لا يمكن أن تكون طرفا في المعاهدات لذلك فهي ليست مقيدة بمعاهدات حقوق الإنسان، وحسب محكمة العدل الدولية، المنظمات الدولية يمكن أن تكون مقيدة بالمبادئ العامة للقانون الدولي ويمكن أن تكون لها حقوق وواجبات دولية، كما أنها ملزمة بالتقيد بالمعايير الحاسمة للقانون الدولي مثل خطر الإبادة العرقية، كما أن البنك وباعتباره أحد الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة يجب عليه احترام الأهداف والمبادئ الواردة في الميثاق بما في ذلك حقوق الإنسان التي تنص عليها المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة.

التي كانت المنطلق للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان علاوة على ذلك، ينبغي على البنك أن يعطى الاعتبار الواجب لقرارات مجلس الأمن بالرغم من أنه ليس مطلوبا منه اتباع توصيات الوكالات المتخصصة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

النقطة الثانية حول التزامات البنك الدولي تحت القانون الدولي هي ما إذا كان له التزامات تجاه أعضائه من الدول لأن بعضا منها فقط هي أطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان، لذلك فمسؤوليات البنك ينبغي أن تتنوع لتحترم كل أعضائه، وكذلك مدى استعداده لإجبار الدول على التزامات معينة في اتفاقياتها من خلال شروطه في الإقراض أوعبر المساعدة التقنية، هاتان النقطتان تبقيان محل جدل.

النقطة الثالثة هي الدور الذي يمكن أن تؤديه مؤسسة مالية دولية (IFI) مثل البنك الدولي في تطوير القانون الدولي، مثل تعزيز حقوق الإنسان في التنمية، وبالرغم من أن المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان 1993م وقمة الألفية 2000م، اعترفت بالترابط بين حقوق الإنسان والتنمي ة (في مؤتمر فيينا 1993م حدث إجماع

كالأتي:" الديمقراطية، التنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية تدعم بعضها...المجتمع الدولي عليه أن يدعم الديمقراطية ويعززها ويقويها، بالإضافة إلى التنمية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم كله"، مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، إعلان فيينا، الفقرة 8 جوان 1993 وثائق الأمم المتحدة UNDOC)،إلا أن القواعد في هذا المجال لا تزال قيد النقاش.

وإجمالا يمكن القول أنفقهاء القانون الدولي لم يتفقوا حول التزامات البنك الدولي تجاه حقوق الإنسان حيث يتجنبون الخوض في هذا الجدل ويركزون على محتوى بنود اتفاقية المؤسسة التي كانت دوما محل خلاف بين طاقم البنك من محامين وصانعي السياسات.

5-1-2- بنود اتفاقية البنك الدولي:

هل البنك الدولي يتبنى أجندة لحقوق الإنسان؟

لمعرفة ذلك يمكن تحليل مضمون مواد وبنود اتفاقية تأسيس البنك الدولي حيث يظهر التقييد القانوني في المادة 5، البند 10، والمادة 3 البند 5(b)، اللذان ينُصّان على العوامل التي ينبغي على أعضاء الطاقم أخذها بعين الاعتبار أثناء قراراتهم.

- **المادة 5 البند 10:**" لا يجوز للبنك ولا لموظفيه التدخل في الشؤون السياسية لأية دولة عضو، كما انه لا يجوز لهم أن يتأثروا في قراراتهم بالصبغة السياسية للدولة العضوأوالدول الأعضاء المعنية، ويجب أن لا تصدر قراراتهم إلا بناء على الاعتبارات الاقتصادية وحدها، كما يجب أن توزن هذه الاعتبارات بغير تحيز حتى يتسنى تحقيق الأغراض المنصوص عليها في المادة 1"

- **المادة 3 البند (ب)5:** " يتخذ البنك من الترتيبات ما يتيح له التأكد من أن حصيلة القرض لا تستخدم إلا في الأغراض التي جرى تقديمه من أجلها مع مراعاة اعتبارات الاقتصاد والكفاءة، دون التأثر بالاعتبارات أوالمؤثرات السياسية أوغيرها من العوامل الاقتصادية".

إن هذه الشروط الواضحة في هذه المواد تبين العائق التاريخي الذي وقف دوما عقبة أمام المشاركة الصريحة للبنك الدولي في قضايا حقوق الإنسان لاسيما الحقوق المدنية والسياسية التي اعتُبرت شؤونا سياسية (الاعتبارات السياسية) ونتيجة لهذا يعتبر موظفوالبنك بأن عملهم يمكن أن يعزز حقوق الإنسان فقط بطريقة غير مباشرة.

من وقت لآخر يقدم مكتب المستشار العام تأويلات للمواد تتماشى مع حقوق الإنسان، بما في ذلك المبدأ القائل بما يسمى الاعتبارات الاقتصادية المسموحة في مقابل الاعتبارات السياسية الممنوعة داخل البنك . لقد ألّف المستشار العام السابق **إبراهيم شحاتة** الرأي الأكثر تأثيرا في توسيع نطاق عمل البنك وقام بالاعتراف بمركزية حقوق الإنسان في التنمية حيث يقول: "بالرغم من أن البنك يمنع عليه أن يتأثر بالاعتبارات السياسية إلا أن طاقمه يدرك أن الحاجات الإنسانية ليست محصورة في الحاجات الأساسية التي تم التأكيد عليها سنة 1970م...لا وجود لتنمية متوازنة دون تحقيق الحد الأدنى من حقوق الإنسان..."(Shihata, 1991).

لقد أدت آراء **شحاتة** ومؤلفاته في العقدين الأخ يرين إلى فتح إمكانيات لتدخل البنك الدولي في القضايا التي تعتبر ذات صبغة سياسية مثل الإصلاح القانوني والقضائي وجهود مكافحة الفساد، لكن ولحد الآن تبقى بعض الحقوق السياسية والمدنية يعتبرها البنك سياسية جدا للدرجة التي يمكن له الخوض فيها وبالتالي تبقى مواد الاتفاقية المنشئة له عائقا قانونيا يمنعه من تبني مقاربة مبنية على حقوق الإنسان، كما أن العراقيل البيروقراطية كانت دوما معيقة للجهود الداخلية للإصلاح.

جهود الإصلاح وأسباب فشلها

تحتفظ الذاكرة المؤسساتية للبنك بِسنة 1990م كإحدى المحاولات الأولى لإدماج حقوق الإنسان في عملياته، هذه المحاولة كانت عبارة من المجموعات ذات التخصصات المتداخلة والتابعة للطاقم العملياتي للمنطقة الإفريقية وقد تم تأطيرها ضمن سياق التركيز المؤسسي للحكومة كمكون أساسي للتنمية.

وفي سنة 1995 أصبح **جيمس وولفنسون**"James Wolfensohn" رئيسا للبنك الدولي وأدخله في عهد أكثر انفتاحا للحوار حول حقوق الإنسان، وحسب **وولفنسون** يتطلب الأمر ثلاث إلى أربع سنوات لإيصال الانطباع للطاقم العامل بأن حقوق الإنسان مهمة في سياق عمل البنك، تحت قيادته قام البنك بنشر أول تقرير رسمي له حول الموضوع، والذي عرف من خلاله دوره في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومنذ نشر التقرير سنة 1998م،صار دوما يتضمن منشورات البنك وكذا تصريحات وخطابات مسؤوليه بصفة دورية موضوع حقوق الإنسان، بالرغم من أن مجلس الإدارة التنفيذي استمر في معارضة دمجها في سياسة المؤسسة(World Bank, p. 188).

بدأت الإستراتيجية حول حقوق الإنسان بصفة واضحة بتاريخ 2 ماي 2002 بمناسبة إقامة البنك لورشة داخلية بعنوان " حقوق الإنسان والتنمية المستدامة أي دور للبنك؟" التي حضرها حوالي مئة موظف، الهدف كان زيادة وعي الطاقم بحقوق الإنسان ومناقشة إمكانية إدماجها في عمليات البنك، وقد تغير وصار من اللازم إخراج كلمة "حقوق الإنسان" من الخزانة(Sarfaty, 2009, p. 660). ومن مخرجات هذه الورشة توصيات لتقديمها في الملتقى السنوي للبنك.

لقد قام **وولفنسون** بجهود كبيرة بين عامي 2002-2004 لإدماج حقوق الإنسان في عمل البنك الدولي تمثلت في:

- تطوير إستراتيجية حول حقوق الإنسان قدمها للمجلس التنفيذي.
- تنصيب مدير عام للإشراف على ملف حقوق الإنسان.
- تشكيل لجنة أووحدة متعددة التخصصات تتكون من ممثلين من مختلف الأقسام.

لكن هذه الجهود فشلت في الدفع بإستراتيجية حول حقوق الإنسان داخل البنك للأسباب الآتية:

- الحذر المبالغ فيه وتردد الإدارة العليا ولجنة المجلس الخاصة بالتنمية والفعالية.
- المقاومة الداخلية للتنسيق مع المنظمات المجتمع المدني.
- قلة المواد المخصصة لتنفيذ الأنشطة اللازمة لزيادة وعي الطاقم بحقوق الإنسان.

– الانتقاد الموجه لأعضاء اللجنة لتركيزهم على الجانب النظري للأجندة دون اهتمامهم بالخطوات العملية للدفع بها قدما.

2-5- الثقافة التنظيمية في البنك الدولي

إذا كانت القيود تفسر تهميش حقوق الإنسان بشكل غير كاف في البنك الدولي، فإنه ينبغي النظر داخل المنظمة والثقافة التنظيمية للبنك لتحديد العوائق البيروقراطية التي تشكل نفاذ قواعد حقوق الإنسان. ليست للمنظمات ثقافة متجانسة ، بل ثقافات فرعية Subcultures متعددة تعمل في سياق صراعي، ففي البنك الدولي الثقافات الفرعية تتحكم بها عدة عوامل مثل الخلفية العلمية للموظفين والمنطقة التي يعمل بها.

تكون للمنظمة رسالة ذات معنى حينما يكون لها توجه محدد واضح وأهداف معينة وراء عمليات، فالرسالة تعكس شعورا بالقيمة المميزة للأعضاء،وتزود المنظمة بأساس التوظيف وإدماج الموظفين الجدد مع المجموعة، وتسمح للإداريين بأن يوفروا استخدام باقي الحوافز، كما أن الإحساس القوى بالرسالة كفيل بتعزيز الولاء للمنظمة والصداقة بين أفراد الطاقم، وأن يعزز الثقافة الفرعية المهنية ويدفعها لمقاومة المهام المنافية لها.

مثل هذه المهام والبرامج قد لا تحظى بنفس القدر من الموارد والاهتمام داخل المنظمة بالمقارنة مع تلك المدعومة من الثقافة المهنية.

إن المهمة الصريحة للبنك هي تخفيض نسبة الفقر حسب مواد اتفاقيته، ونظرا لغموض هذا الهدف وحساسيته لمختلف التفسيرات، فإن البنك اتُّهم بالتنصل من رسالته داخل وخارج المنظمة، وهذا يعني التغيير والتحول في الأنشطة بعيدا عن مهمته الأصلية، فعلى سبيل المثال، عندما ترفض إدارة البنك معالجة قضايا مثل حقوق الإنسان (لاسيما بعض الحقوق السياسية والمدنية) فإنها تكون بذلك قد عرّفتها بأنها خارج مجال البنك ومهامه وبالتالي ليس من المرغوب إدراجها في برنامج عمل المنظمة، إذ يتم دائما النقاش بين الموظفين حول المهمة الجوهرية للبنك وكذا الأنشطة التي تعتبر مرتبطة بها .

3-5- صراع الخبرة في البنك الدولي:

إن قضية حقوق الإنسان في منظمة دولية بحجم البنك الدولي تدفع إلى التساؤل عن مكانتها بين أروقة هذه المؤسسة ومدى وعي الطاقم العامل فيها بأهميتها لذلك يمكن طرح بعض الأسئلة في هذه السياق، هل حقوق الإنسان قيمة داخلية باعتبارها مجموعة من الحريات العالمية الواجب حمايتها كغاية في حد ذاتها؟ أم أنها وسيلة لتحقيق غاية أخرى مثل تحقيق التنمية الاقتصادية والسلم والرفاهية؟

تاريخيا، كان مجلس الإدارة في البنك دوما منقسما حول قضية حقوق الإنسان بين مؤيد ومعارض، فبعض الأعضاء من الدول مثل الصين والعربية السعودية عارضت أجندة حركية لحقوق الإنسان، والبعض الأخر مثل الهند والبرازيل ترى بأن حقوق الإنسان تضاعف من تكاليف القروض لأن المجلس يعمل بالإجماع، وعدم الاتفاق على هذه القضية يؤدي إلى التراخي في تبنها.

إن معظم المديرين التنفيذيين في البنك يبقون في منصبهم لمدة عام أوعامين ويعتمدون على المديرين العامين بسبب الخبرة، وهذا يجعل من القوة الحقيقية في البنك في أيدي البيروقراطيين الذين عادة ما ينتمون إلى معسكرات بناءً على خلفيتهم المهنية، تقول " **غاليت سارفاتي GalitSarfaty**" أستاذة الدراسات القانونية بجامعة وارثون: "إن الخبراء يتصارعون حول من يملك السلطة والتحكم القضائي في القضايا الخاصة مثل حقوق الإنسان، وأحد هذه الانقسامات الانقسام بين الاقتصاديين وغيرهم، لاسيما المحامون"(Sarfaty, 2009, p. 673).

يتعرض البنك لضغوط خارجية من أجل تبني حقوق الإنسان وهي:

- ضغوط منظمات المجتمع المدني مثل منظمة العفوالدولية.

- تبني حقوق الإنسان من طرف مؤسسات دولية مشاركة في عملية تخفيض الفقر مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للطفل .

- الاتجاه المتنامي للانفتاح لحقوق الإنسان من طرف العديد من البنوك والشركات.

إن المحامين في البنك الدولي يرون أنه من الصعب الدفع قدما بحقوق الإنسان داخله بالرغم من محاولته الجادة في الفترة 2002-2004 لتطوير سياسة حول هذه القضية إلا أنه فشل في ذلك، بالإضافة إلى الرأي القانوني الصادر سنة 2006.

وترى **سارفاتي** بأن العامل الأكثر تأثيرا في هذا الفشل هوالصراع بين الخبراء في البنك حيث كان من الصعب حصول إجماع في اللجنة (Force Task) التي شكلها الرئيس من أجل تطوير إستراتيجية حول حقوق الإنسان، وهذا راجع إلى الاختلاف بين أعضائها حول تحديد مفهوم حقوق الإنسان وكيفية إدماجها مع عمليات البنك، فالذين ينظرون إلى حقوق الإنسان على أنها غير قابلة للتجزئة في مقابل البراغماتيين الذين يهتمون فقط بالجانب العملياتي والحاجة إلى ميزات بين مختلف الحقوق في المشاريع ذات الميزانية المحدودة.

الخبراء في البنك الدولي:

ينحدر موظفوالبنك من أكثر من 160 دولة وينتمون إلى خلفيات علمية وثقافية مختلفة من مهندسين إلى أنتروبولوجيينومحامينواقتصاديين الذين يمثلون الثقافة الفرعية المهنية في المنظمة لكون خبرتهم تتماشى مع المهمة الأساسية للبنك في تخفيض الفقر والتنمية الاقتصادية. ويشغل المختصون في الاقتصاد معظم مناصب المدير المرشد "Senior Manager" (بالرغم من أنهم لا يشكلون أغلبية الطاقم) وطريقتهم في التفكير توجه البنك ورؤيته للنجاح التنموي وهذا أدى إلى أحادية النظرة وإلى شعور بالدونية لدى باقي الموظفين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى ترجمة كتاباتهم وخطابتهم إلى لغة اقتصادية وإعطائها الصبغة الكمية لجعل أفكارهم تتمتع بالشرعية اللازمة (Sarfaty، 2009، صفحة 674).

أما المحامون فيُنظر إليهم على أنهم تكنوقراطيون مهمتهم الوحيدة هي تسوية اتفاقيات القروض وقد قدموا سابقا مقاربة لتبني حقوق الإنسان لكنها فشلت في أخذ الاهتمام اللازم بسبب طبيعتها القانونية على عكس المقاربة الاقتصادية ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الآتي:

جدول صراع الخبرة في البنك الدولي

الاقتصاديون	المحامون
مقاربة اقتصادية	مقاربة قانونية
حقوق الإنسان تخضع للمنطق النفعي (يتم تبني ما تتحقق معه الفائدة للبنك)	حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة
حقوق الإنسان وسيلة لتحقيق التنمية والرفاهية	حقوق الإنسان غاية في حد ذاتها

المصدر: من إعداد الباحث.

ومن بين المعيقات للسياسات المشجعة لحقوق الإنسان نجد نظام الحوافز (Incentive System) في البنك الذي يعطي نقاطا ومكافآت للموظفين كلما زاد عدد القروض وكلما زادت القيمة المالية لها، وهذا يؤدي بهم إلى معارضة كل سياسة من شأنها عرقلة الإقراض، ولا شك أن مقاربة حقوق الإنسان تؤثر بشكل سلبي على مكافآت الموظفين لأنها تضع قيودا خاصة على مهام الإقراض.ولتجاوز هذه المعيقات قام البنك باستحداث استراتيجيات تمكنه من تحقيق أهدافه مع الحفاظ على حقوق الإنسان والمتمثلة في الإستراتيجية المتدرجة.

ومضمون هذه الإستراتيجية هوإضفاء الطابع الاقتصادي على حقوق الإنسان حيث قدم المحامون مقاربة جديدة لإدخال حقوق الإنسان في اهتمامات البنك الدولي، تعتمد هذه المقاربة على:

– التدرج في إدخال حقوق الإنسان إلى طاولة المجلس التنفيذي.

– قياس حقوق الإنسان باستخدام المؤشرات الاقتصادية ومثال ذلك الورشة التي أقامتها الحكومة النرويجية بمشاركة أعضاء في البنك الدولي وهدفها قياس مستوى العدالة، إضافة إلى درجة حقوق الإنسان في هذا البلد وكان هذا في ماي 2006م(Sarfaty، 2009، صفحة 680) .

إن من المبكر القول بنجاح هذه الإستراتيجية، لكن يبقى التغيير في المقاربة دليلا على التقدم في هذا المجال، فهيمنة الثقافة الفرعية لخبراء الاقتصاد في البنك دفعت خبراء القانون إلى تأطير فكرة حقوق الإنسان في صيغة قابلة للتكميم والقياس وتقديمها على أنها تعزز تحقيق الأهداف التنموية للبنك وذلك من خلال القيام بمشروع تجريبي على المستوى القطري مثل ما حدث في النرويج.

من خلال التعلم والاهتمام بالثقافة التنظيمية يمكن للمنظمات أن تحقق تغييرا نوعيا في سياساتها، وتقول سارفاتي بأن المنظمات عليها أن تقوم بتكييف القضايا التي تهتم بها حسب الثقافة التنظيمية سواء تعلق الأمر بقضايا حقوق الإنسان أوالقضايا البيئية أوغيرها، فصراع الخبراء ينطبق على جميع القضايا.(Sarfaty، 2009، صفحة 681).

الخاتمة

من خلال ما سبق تمّ التبينُّ أن البنك الدولي مبدئيا ليست له أجندة تهتم بحقوق الإنسان وأن للثقافة داخل أروقته علاقةً وثيقةً بهذا الأمر، إذ توفر الثقافة التنظيمية مناخا تنظيميا ملائما لاتخاذ قرارات صعبة بما توفره من قيم مشتركة لمختلف المستويات الإدارية ومركز صنع القرار، الذي يكون منقادا بصفة تلقائية لتلك القيم والمبادئ.

-إن الثقافة التنظيمية داخل البنكقد تكون متنوعة ومختلف ة اختلافاً قد يؤدي إلى الصراع بين هذه التوجهات الثقافية، وتهدف كل واحدة من الثقافات الفرعية إلى فرض منطقها على عملية رسم السياسات، وهذا يبدوا جلياً في منظمة البنك الدولي، حيث تتشاكسُ الخلفيات الثقافية للبيروقراطيين من مهندسين ومحامين واقتصاديين وغيرهم.

-في البنك الدولي، تنجح في أغلب الأحيان-إن لم نقل كلها- ثقافة الاقتصاديين في فرض منطقها وفكرها الاق تصادي النيوليبرالي على سياسات البنك وطريقته في معالجة قضايا مختلفة.

عند تحليل المواد القانونية للبنك نجده لا يولي أهمية لحقوق الإنسان، وبالرغم من محاولة التيار القانوني المتمثل في محامي البنك لإدراج هذه المسائل في عمليات البنك إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل، فالبنية الهيكلية والتنظيمية والثقافية للمؤسسة لا تزال تبدي مقا ومة لهذه المحاولات ، ولا شك أن أبرز المحاولات كانت في عهد المدير جيمس وولفنسوننظراً لخلفيته الثقافية والأكاديمية التي تجمع بين القانون والاقتصاد.

لا تزال قضايا حقوق الإنسان بعيدة عن اهتمامات البنك الدولي، ويرجع ذلك بالأساس إلى الثقافة التنظيمية داخله والتي تبدي اهتماما بالجانب الاقتصادي ونظام الحوافز المهم للموظفين والخبراءوالذي يتعارض مع أجندة مهتمة بحقوق الإنسان، هذا رغم أن رسالة البنك الأساسية هي تقليل الفقر وتعزيز التنمية التي تعتبر من أهم حقوق الإنسان.

المراجع

Bibliographie

Bradlow, D. (1996). The World Bank, the IMF, and human rights. *Transnat'l L. & Contemp. Probs., 7* (47).

Evicted and Abandoned: The World Bank's Broken Promise to the Poor. (s.d.). Consulté le 5 8, 2021, sur International Consortium of Investigative Journalists: https://www.icij.org/investigations/World-bank

Falk, R. (2009). Think again: Human Rights. *Foreign Policy* (141), 18-26.

Hofstede, G. (1980). Culture and Organizations. *International studies of managment & organization, 10* (4), pp. 15-41.

la finance pour tous. (s.d.). Consulté le 5 8, 2021, sur la finance pour tous: https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/marches-financiers/acteurs-de-la-finance/institutions-financieres-internationales/banque-mondiale/

Nations Unies. (1997). *Droits de l'Homme: Questions et Réponses.*New York.

Sarfaty, G. (2009, Oct). Why culture matters in international institutions: the marginality of human rights at the World Bank. *American Journal of International Law, 103* (4), pp. 647-683.

Schein, E. H. (1990). Organizational Culture. *Amercican Psycological Association, 45* (2).

Shihata, I. (1991). *The World Bank in a Chaging World: Selected Essays* (Vol. 1 and 2). (F. Tschofen, & R. Antonio, Éds.) Parra, Dordrecht: Martinus Nijhoff, 5.

Taylor, E. (1871). *Primitive Culture: Research into the development of mythology, phylodophy, relogion, art and custom* (Vol. 1). (J. Murray, Éd.)

World Bank. (1998). *Development and Human Rights: the role of the world Bank.* Washington D.C.

World Bank. (1998). *The World Bank Annual repport.*

World Bank. *The World Bank Report N 23.*

الأمم المتحدة .(s.d.). Récupéré sur الأمم المتحدة :حقوق الإنسان :مكتب المفوض السامي.

الأمم المتحدة .(s.d.). Récupéré sur المفوضية السامية لحقوق الإنسان :
http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

الأمم المتحدة .(s.d.). ميثاق الأمم المتحدة.

البند ,1ا .إ.(s.d.) .

إلياس سالم. (2006). تأثير الثقافة التنظيمية على آداء الموارد البشرية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم.*رسالة ماجستير* . قسنطينة، الجزائر: قسم العلوم التجارية جامعة محمد بوضياف.

بكاي ,ع .ا .(2016). التنوع الثقافي و علاقته بالقيم التنظيمية داخل المنظمات متعددة الجنسيات في الجزائر.*أطروحة دكتوراه* .عنابة , الجزائر :قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطوفونيا، جامعة باجي مختار.

بن عودة ,ي, 2016) .ديسمبر .(علاقة التنمية الدولية بحقوق الإنسان .*دراسات و أبحاث*.(25)

تريكل ,ك .(s.d.) .البنك الدولي و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

دونللي ,ج .(1998). *حقوق الإنسان العالمية بين النظرية و التطبيق*) .(éd. 1)م .ع .عثمان (.Trad ,المكتبة الأكاديمية.

سقني ,ف .(2010). التنمية الإنسانية المستدامة و حقوق الإنسان .*رسالة ماجستير قانون عام* .سطيف ,الجزائر :كلية الحقوق جامعة فرحات عباس.

عبيدات ,ي .(2012). تقييم مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان منخفضة الدخل .سطيف ,الجزائر :قسم العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة فرحات عباس.

مشتة ,ي .(2013). الثقافة التنظيمية في المؤسسة .*دراسات في علم اجتماع المنظمات*.(1) *1* ,

نوينهام ,ج& .,ايفانز ,غ .(2004). *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*) .م .ا .للأبحاث (.Trad ,مركز الخليج للأبحاث.

التعايش المجتمعي السلمي في مدينة بغداد

خلال مدة الاحتلال البريطاني 1917-1920

((peaceful coexistence in Baghdad during the British occupation 1917_1920))

الأستاذ الدكتور حازم مجيد احمـــد الدوري
العراق -جامعة سامراء / كلية التربية / قسم التاريخ

ملخص البحث

دخلت القوات البريطانية بغداد في 11 آذار 1917، وأعلنوا أنهم محررين لا فاتحين وعلق العراقيون آمالا على ادعائهم، إلا ان تلك الآمال تبددت بعد ان احكم البريطانيون قبضتهم على العراق واستعمروه.أوهم البريطانيون اليهود والمسيحيين العراقيين بأن المسلمين ساعين الى اقامة دولة اسلاميـة محمدية تعمل على اخراجهم وطردهممن العراق، لذا اوجدوا شرخا اجتماعيا بين مكونات بغداد الأساسية، ليس ذلك فحسب بل ان البريطانيين عملوا على تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي عامة والبغدادي خاصة، وذلك عند اعلانهم بأنـهم عازمون على اجراء استفتاء للشعب العراقي في نوعية الحكم ورغبتهم فيمن يحكم العراق.

أملاً في ان يصوت الشعب للحكم البريطاني المباشر ولتحقيق ذلك عملوا على تقسيم المجتمع الى ا ثنيات وطـوائف ومذاهب فطلبوا من السنة ترشيح خمسة وعشرون مندوبا ومن الشيعـة خمسة وعشرون مندوبا ومن اليهود خمسة عشر ومن المسيحيين عشرة مندوبين.فكانت المفاجئة التي أذهلت المستعمرين، وهي ان الشيعة والسنة قدم مندوبيهمانتيجة استفتائهم تحت مسمى واحد (نحن بنو الاسلام من سنة وشيعة) وحـَدد المسلمون موقفهم من الاحتلال ونظام الحكم، اما اليهود والمسيحيين فقد تأثروابالدعاية الاستعمارية وأيدوهم.

هنا جاء دور الحركة الوطنية في سعيها الى لم الشمل وتوحيد صفـوف المجتمع البغدادي، اذ لاحظوا بأن المسيحيين لم يخرجوا كعادتهم سنويا الـى الشوارع محتفلين بعيدهم (عيد الجسد) وكذلك اليهود فأرسلوا إليهم مستفسرين عن السبب فقالوا لهم بأن البريطانيين خوفوهم من المسلمين ان هـم خرجوا محتفلين سيهجم عليهم المسلمون، فطمأنوهم وخرجوا محتفلين الى الشـوارع والمسلمين ينثرون الورود ويهللون ويرحبون بهم. هكذا عادت اللحمة الوطنية في المجتمع البغدادي والتي اثرت ايجابا فـي توحيد المجتمع العراقي ،هذا فضلا عن ما قام به المسلمون من الشيعة والسنة بإقامة الاحتفال الديني المشترك بينهم (المولد – التعزية) وخلاصته ان يبدأ السنة بالمولد النبوي ومدح الرسول محمد ﷺ على طريقة اهل السنة ثم يباشر في قراءة التعزية على سيد شباب اهل الجنة الحسين بن علي عليه السلام على طريقة الشيعة وتخللها الكثير من الاحاديث الودية ، ذلـك ما صدم المستعمر في حالة لم يشهد مثلها العراق سابقا على حد وصفهم.

تلك المشتركات الكثيرة التي جمعت بين البغداديين على مر العصور هيالتي وحدت صفوفهم، هذا فضلا عن الوعي المجتمعي البغدادي بضرورات الوحـدة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: التعايش السلمي،الاحتلالالبريطاني، الوحدة الوطنية، الشعب العراقي.

Abstract

British forces entered Baghdad on March 11, 1917, and declared that they were liberators, not conquerors, and the Iraqis pinned hopes on their claim. However, those hopes were dashed after the British tightened their grip on Iraq and colonized it.

The British deluded the Jews and the Iraqi Christians that the Muslims sought to establish an Islamic Muhammadiyah state that would work to expel them and expel them from Iraq, so they created a social rift between the basic components of Baghdad. Not only that, but that the British worked to tear apart the Iraqi social fabric in general and al-Baghdadi in particular, when they declared that they were determined. On holding a referendum for the Iraqi people on the quality of government and their desire to govern Iraq

Hoping that the people would vote for direct British rule, and to achieve that, they worked to divide society into ethnicities, sects, and sects, so they asked the Sunnis to nominate twenty-five delegates, twenty-five Shi'ites, fifteen of the Jews, and ten Christians.

The surprise that astonished the colonialists was that the Shiites and Sunnis presented their delegates as a result of their referendum under one name (We are the sons of Islam from Sunnis and Shiites) and the Muslims determined their position on the occupation and the regime, while the Jews and Christians were affected by the colonial propaganda and supported them.

Here came the role of the national movement in its quest for reunification and unification of the ranks of the Baghdadi society, as they noticed that the Christians did not go out annually to the streets celebrating their feast (Feast of the Flesh) as well as the Jews. The Muslims reassured them and went out celebrating to the streets, and the Muslims scattered roses, cheered and welcomed them.

This is how the national cohesion in Al-Baghdadi society returned, which positively affected the unification of Iraqi society. This is in addition to what the Shiite and Sunni Muslims did

By holding a joint religious celebration between them (the birth - condolence) and its conclusion is that the Sunnis begin with the birth of the Prophet and praise the Messenger Muhammad, may God bless him and grant him peace, in the manner of the Sunnis, then begin to read condolences to the master of the youth of the people of Paradise, Hussein bin Ali, peace be upon him, in the manner of the Shiites and interspersed with many friendly conversations That was what shocked the colonialists in a situation similar to which Iraq had not previously witnessed, as described by them.

Those many common points that have brought together the Baghdadi throughout the ages are what united their ranks, in addition to the Baghdadi societal awareness of the necessities of national unity.

Keywords: peaceful coexistence;Baghdad;British occupation; National unity; The Iraqian people

المقدمة:

التكوين البنيوي للتركيبة الاجتماعية للمجتمع البغدادي تركيبة متنوعة ومختلفة من حيث الدين والعرق، منذ تأسيس بغداد عام 145هـ/762 م، إذ تعايش المسلم والمسيحي واليهودي وغيرهم بسلام ووئام على مَر العصور، وعلى الرغم من ألإحتلالات الأجنبية العديدة لبغداد بقي المجتمع البغدادي مجتمعا متماسكاً مستندا الى الإرث الحضاري، الذي قام على اساس روح التسامح بين الطوائف والملل والمذاهب.

إحتل البريطانيون في تأريخنا الحديث بغداد عام 1917م واستمرت قواتهم في التقدم شمالاً إلى أن اكملت احتلال العراق عام 1918م، وطردت القوات العثمانية التي كانت تسيطر على العراق قرابة أربع قرون.

أستخدم الاستعمار البريطاني سياسة فرق تسد ونجح جزئياً فيها واستمال قسم من الطوائف في بغداد إلى جانبه، إلا أن البغداديون ونتيجة للعمق التأريخي في التعايش المجتمعي السلمي استطاعوا من أعادة اللحمة الوطنية وتوحيد كلمتهم وهدفهم في استقلال العراق.

اشكالية البحث قائمة على اساس نجاح القوات البريطانية في استمالة قسم اوجزء من الشعب العراقي في مطالبتهم بالحكم العسكري البريطاني المباشر للعراق.

ومن فرضيات البحث عمل القوى الوطنية العراقية على رأب الصدع بين مكونات المجتمع البغدادي ، الذي احدثته السياسة البريطانية وذلك بإجراء اتصالات مكثفة مع الجميع للحوار في ايجاد ارضية مشتركة للتعايش السلمي بين جميع المكونات، وهذا مايسعى بحثنا لتحقيقه في تنوير المجتمع البغدادي خاصة والعراقي عامة في اهمية التعايش السلمي في المجتمع ومن خلاله اهية الوحدة الوطنية.

اما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي التحليلي.

قسم البحث إلى ثلاث محاور: -

المحور الأول: التكوين الاجتماعي لمدينة بغداد وبعض الإحصائيات.

المحور الثاني: السياسة البريطانية تجاه البغداديين (سياسة فرق تسد).

المحور الثالث: دور القوى السياسية أو الحركة الوطنية في أعادة اللحمة المجتمعية البغدادية.

أولاً: التكوين الاجتماعي لمدينة بغداد

1.2 التكوين الإثني او العرقيلمدينة بغداد

من أهم أسماء مدينة بغداد ، التي اشتهرت به ((دار السلام)) والمدينة التي تحمل هذا الاسم إنما قامت على تراكمات حضارية مدنية عبر عصور التأريخ وبنيت على أساس قوي وقويم ، وهو التسامح وقبول الآخر فعلى الرغم من بناء مدينة بغداد جاء نتيجة حاجة ملحة لخلفاء بني العباس بإيجاد عاصمة اعتبارية لدولتهم ، وإن نظام الحكم نظاماً ثيوقراطياً مستنداً إلى الدين ، أقول على الرغم من ذلك فأن بغداد ضمت أجناس متباينة وأصحاب أديان مختلفة متعددة ، ذلك بحكم العمل والعيش المشترك ، إذ وجد فيها العرب والترك والكرد والفرس والآشوريين والأرمن والكلدان واليهود والصابئة واليزيديين.

وأن غالبية أهل بغداد منذ نشؤها ولحد الآن هم مسلمون ، ومن مبادئ الدين الإسلامي الاعتراف بالديانات السماوية الاخرى ، إذ قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :((امن الرسول بما أنزل إليه والمؤمنون كل أمن بالله وملائكته ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير))[26] صدق الله العظيم.

هذا مما أعطى المسلم حرية التعامل والبيع والشراء والزواج والأكل والشرب مع أهل الكتاب من اليهود والمسيح والصابئة وغيرهم.

فقام المجتمع البغدادي ونشأ على مبادئ الدين الإسلامي التي توصي بالتعايش مع الآخرين على أسس مجتمعية قائمة على الاحترام والمحبة والألفة والتواد وعدم الإساءة للآخرين والتعاون على البر والتقوى وعدم التعاون على الإثم والعدوان، وحفظ حقوق الجار وإقامة علاقات إنسانية واسعة.

ونظرة سريعة على التكوين الاثني لمدينة بغداد عام 1885م والاطلاع على بعض الاحصائيات .

بلغ عدد سكان مدينة بغداد 89491ألف وكان توزيعهم الآتي:

مسلمون: 75328

يهود: 14163

وفي عام 1893 بلغ عدد سكان مدينة بغداد (149941) نسمة .

مسلمون:(134459) نسمة

يهود : (13628) نسمة

مسيح : (1800) نسمة

وفي عام 1895 بلغ عدد سكان بغداد (175440)نسمة

مسلمون: (160388) نسمة

يهود : (13388) نسمة

(26) سورة البقرة ، الآية 285.

وما تبقى من المسيح تقريباً (1600) نسمة

وقسمت أيضاً إلى أناث مسلمات (49659) وإناث يهوديات (2492) وما تبقى من الديانة المسيحية[27].

وفي بداية القرن العشرين كانت الإحصائية الآتي عام 1900م:

بلغ عدد سكان بغداد (182823) نسمة

المسلمون : (168111) نسمة

اليهود : (14887) نسمة [28]

ومن الملاحظ على الاحصائية إن أعداد اليهود كانت أكثر من أصحاب الديانة المسيحية بكثير ، وانهم زاولوا طقوسهم الدينية ومارسوا شعائرهم بكل حرية ، هذا فضلاً عن أعمالهم الاقتصادية المميزة في التجارة ، وكان لهم حضوراً واضحاً ، إن لم يكن مسيطراً على أسواق بغداد ، وكانت نسبة اليهود 6،3% من سكان ولاية بغداد[29].

وأتجه اليهود إلى الهيمنة على الشؤون الصيرفيةوالتجارية ، وبذلك أصبحت أغلبية مناصب غرفة تجارة بغداد بأيديهم عام 1911 ، واشتهرت العديد من العوائل اليهودية بثرائها الكبير مثل عائلة ساسون حسقيل والتي أطلق عليها أسم (روتشيلد الشرق) وكان لها وكلاء في كل من مانجستر وباريس وبومبي[30].

وأن المسلمين والمسيحين لا يستطيعون منافسة اليهود في أمور التجارة والمال ، وكان اليهود والمسيحين يتمتعون باستقلالية تامة في جميع الأمور تقريباً ولا سيما في الشؤون الشخصية والمالية[31].

وعليه فإن الأقليات الأثنية أو الدينية عاشت في بغداد وزاولت مختلف المهن وتجاوروا مع البغداديين الموجدين في محلاتهم السكنية ومحلاتهم التجارية، ولم يحدث أن وقعت صدامات بين البغداديين بسبب العرق أو الدين.

2.2 السياسة البريطانية في العراق

دخلت الحكومة العثمانية الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني 1914م إلى جانب دول المحور مع حليفتها، وأصبحت بالجهة المعادية للقوات البريطانية التي لم تنتظر طويلا وأرسلت قسم من جيوشها المحتشدة لهذا الغرض مسبقاً للسيطرة على العراق ،واستمرت الحرب أربعة سنوات في العراق ولم يستطع البريطانيون فرض سيطرتهم على

(27) بغداد ولاية جليلة سنة مخصوص سالنامه در ،1318هـ وقفة 16 ، بغداد ولايت مطبعة سي ، 1318،ص331

(28) المصدر نفسه.

(29) الالوسي، محمد شكري ،(2013) ، اخبار بغداد وما جاورها من البلاد ، بغداد، دار الكتب العلمية ،ص210.

(30) لونكريك، ستيفن همسلي، (1988)، العراق الحديث من سنة 1900إلى سنة 1950 ، بغداد ترجمة سليم طه التكريتي ، ج1، ص31-32.

(31) بطاطو، حنا ، (2005) ، العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ،طهران ، ترجمة عفيف الرزاز ، الكتاب الأول ، المكتبة الوطنية الإيرانية ، ص38و281.

كامل الأراضي العراقية خلال مدة الحرب 1914-1918، وأخيراً احتلوا مدينة الموصل بعد انعقاد الهدنة بين الدولة العثمانية والبريطانيين في تشرين الثاني1918 [32].

أما مدينة بغداد فقد أحتلت في 11 آذار 1917 بعد معارك ضارية مع القوات العثمانية تخللها الكر والفر بين الفريقين.

علق العراقيون آمالاً على الوعود البريطانية في تحرير العراق من السيطرة العثمانية وكان آملهم بأن بريطانية ستساعدهم في إيجاد حكم وطني في العراق ، لا سيما الضباط العراقيون الموجودين في سوريه والحجاز[33].

إلا ان تلك الآمال تبددت وضاعت أحلام العراقيين في أقامت حكم وطني ،لأن البريطانيين فرضوا الحكم العسكري المباشر على العراقيين فشعر العراقيون انهم استبدلوا مستعمر قديم بآخر جديد أكثر فتكاً وأكثر طمعاً وأشد قسوةً من الذي قبله[34].

أستخدم البريطانيون سياسة فرق تسد بين السكان ،إذ تقربوا إلى المسيحيين بحجة الدين الواحد معهم وأنهم يحملون ذات المعتقد كذلك بالنسبة لليهود وتقربوا منهم واعتمدوا عليهم بكثير من الأعمال، وفي الوقت نفسه خوفوهم من المسلمين بذريعة أن المسلمين يسعون إلى إقامة دولة محمدية إسلامية ، وستعمل هذه الدولة على طرد اليهود والمسيحين من العراق[35].

ذلك مما دفعهم إلى تنظيم مضبطة طالبوا فيها سراً بإقامة حكم بريطاني مباشر للعراق ، ليس ذلك فحسب بل عمل البريطانيون إلى شق وحدة صف المسلمين بأن قسماً منهم أيضاً قدموا طلبات راموا فيها إقامة حكم بريطاني مباشر للعراق[36].

جاء ذلك عندما طلبت السلطات البريطانية من ممثلي السُنة عبد الرحمن النقيب والشيعة الشيخ شكر الله أن يهيؤا كل من طائفته (25) خمس وعشرون مندوباً، ومن ممثلي اليهود (20) مندوباً ومن الطوائف المسيحية (10) مندوباً[37].

(32) الأدهمي، محمد مظفر ، (2009) ، العراق –تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920-1932، بغداد، مكتبة الذاكرة ،ص39.

(33) الدوري ، حازم مجيد أحمد ،(2011) ، الحراك السياسي للضباط العراقيين في سوريه 1918-1920، مجلة الأستاذ ،مجلة كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، العدد (177) ،ص237.

(34) العدول ، جاسم محمد حسن وآخرون،(2005) تاريخ الوطن العربي المعاصر ، العراق ،ص50.

(35) الوردي، علي ،(1977) لمحات اجتماعية من تأريخ العراق الحديث ،بغداد ،ج5،ق1 ،ص84.

(36) المصدر نفسه ،ص84.

(37) الحسني، عبد الرزاق ، (1982)، الثورة العراقية الكبرى،بيروت،ط5،ص26.

إن ذلك الأجراء اتخذته السلطات البريطانية كان هدفه تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي وضرب الوحدة الوطنية العراقية بتقسيمه إلى اثنيات وطوائف مختلفة الاتجاهات ومتعددة الأهداف ليبقى الجميع ضعفاء مشتتين لا جامع بينهما.

جاء طلب البريطانيون بإجراء استفتاء صوري لمندوبين عن فئات وطوائف المجتمع العراقي حول نوع الحكم ، الذي يرغب به العراقيين ومن يفضلون ان يحمهم ،وذلك سعيا لتثبيت الحكم البريطاني العسكري المباشر على العراق.

وعندما أجتمع الحاكم العسكري البريطاني لمدينة بغداد – بلفور – بجميع المندوبين من أهالي بغداد ، استهل كلمته بأن العراق وعلى مر العصور خضع للاحتلالات الأجنبية من المغول عام 1258م والاحتلالات الاخرى من فرس وترك وغيرهم ليصل إلى نتيجة أعلنها وبدون حياء، إن العراقيين غير مؤهلين لحكم أنفسهم وأنهم تعودوا على الحكم الأجنبي ، لذا فعليهم أن يختاروا البريطانيين ليحكموهم حتى يتعلمون أصول الحكم وقوانينه[38].

أراد الحاكم العسكري البريطاني لبغداد بلفور من كلمته القول وبصبغة إذلاليه بأنكم عبيد لأسيادكم وما عليكم إلا أن تطلبوا أن نحكمكم بصورة مباشرة لنقل تلك الصورة إلى العالم المتمدن ، ليقولوا لهم بأننا أستخدمنا الأسلوب الديمقراطي في الحكم ويخفون وجههم القبيح والحقيقي في استبعاد الشعوب.

مهما يكن من أمر فإن القاضيين السني والشيعي وممثلوهم شرعوا بدعوة الشخصيات البارزة في الطائفتين لعقد اجتماع كل على حد لامتياز المندوبين بدلاً من القاضيين ، وفعلاً تم اختيار خمسة وعشرون شخصاً لكل طائفة.

3 : دور الحركة الوطنية العر اقية في وحدة المجتمع البغدادي .

1.3 وحدة بني الاسلام

جاء دور الحركة الوطنية العراقية ، والتي تمثلت بجمعية العهد العراقية تأسست عام 1918 في دمشق وأرسلت الجمعية السيدين عبد الغفور البدري وعبد الله موفق الآلوسي للعراق لتأسيس فرع للجمعية في بغداد ولغايات أخرى منها توضيح الوضع العام في سوريا وأرسال رسالة من جعفر العسكري إلى العلامة ميرزا محمد تقي في كربلاء يطلب منه حث العراقيين للعمل على نيل الاستقلال[39].

وبالفعل أستطاع البدري والألوسي من تأسيس فرع لجمعية العهد في بغداد ، فكان من ضمن الهيئة الإدارية كل من أحمد عزت الأعظمي وحسن رضا وبهاء الدين سعيد النقشبندي وامين زكي وقاسم العلوي وغيرهم[40].

ومثلت جمعية حرس الاستقلال الحركة الوطنية أيضاً ، والتي تأسست عام 1919ومن أعضائها جلال بابان ، سعيد حقي ، عبد المجيد يوسف ، محمود رامز والحاج محي الدين السهروردي وغيرهم ،وأن تشكيلها جاء على أثر انقسام

(38) البازركان ،علي ،(1954) الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، بغداد ،ص67.

(39) العمري، محمد طاهر ، (1924) مقدرات العراق السياسية ، بغداد ،ج3،ص8 ؛البصير، محمد مهدي ، تأريخ القضية العراقية ،ج1،ص111.

(40) الحسني ، عبد الرزاق ، المصدر السابق،ص51.

جمعية العهد على نفسها وقيام السلطات البريطانية بالقبض على البعض من أعضائها ونفيهم إلى الإستانة فتكتل الأهالي وأعلنوا تشكيل جمعية حرس الاستقلال[41] .

مهما يكن من أمر فقد هيمنت الحركة الوطنية على المندوبين واشترطت التقيد بإدارة الاجتماع العام والمطالبة بحكومة عربية متحررة من أي حماية أو وصاية أجنبية[42] .

وعند بدءالاجتماعات مع المندوبين حدد المجتمعون للمندوبين المبادئ الآتية[43]:

- إن العراق من شمال الموصل إلى الخليج أهل تماماً لحكم نفسه.
- يطالب العراقيون بحكومة عربية خالصة.
- إن أعظم نصير ومجاهد لأجل الكرامة العربية هو الشريف حسين، لذلك ينبغي ان يكون أحد أنجاله أميراً على العراق.

وفي الاجتماعات التمهيدية ، عقد اجتماع عام في 22 كانون الثاني 1919وفيه جاءت نتيجة الاستفتاء غير متوقعة بالنسبة للسلطات البريطانية ، إذ تجاوز المسلمون من شيعة وسنة المسميات الطائفية وأعلنوا وحدتهم ، فجاءت مضبطتهم التي قدموها إلى الحاكم العسكري صادمة له ومخيبة لآمال البريطانيين وهذا نص المضبطة المقدمة ((... **نحن أبناء الأمة العربية المسلمة وممثلي المسلمين من الطائفتين الشيعية والسنية ، الساكنين في بغداد وضواحيها نعرب عن قرارنا بأن تكون البلاد الممتدة من شمال الموصل وحتى الخليج دولة عربية واحدة ، يرأسها ملك مسلم من أنجال شريفنا الحسين ، على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي محلي مقره بغداد ، عاصمة العراق**))[44] .

أن قراءة مستفيضة ودقيقة لتلك المضبطة لتعطي وبشكل واضح الانطباع عن النضج السياسي والاجتماعي والوطني للشعب العراقي وخاصة المسلمون في إعلانهم وحدتهم متجاوزين كل المسميات والعناوين الفرعية والجلوس تحت خيمة الوطن الواحد.

رفض المسلمون ما سعت إليه السلطات البريطانية من وراء الاستفتاء وجاء طلبهم برفض الحكم البريطاني المباشر والمطالبة بوطنٍ موحد مستقل تحت حكم ملك عربي.

لقد جاءت وحدة المسلمين بسبب المشتركات التي تجمع بينهم فهي كثيرة وأساسية وأن المفرقات قليلة وثانوية وعلى اساس ذلك أعلن الشيعة والسنة وحدتهم ووحدة مطلبهم الوطني[45] .

---

(41) الجبوري ،عبد الجبار حسن ، (1977) الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958،بغداد، دار الحرية ،ص45.

(42) نظمي ، وميض جمال عمر، (1984) الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربي ة الاستقلالية) في العراق ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ص312.

(43) الحسني، عبد الرزاق ، المصدر السابق ،ص30.

(44) نقلاً عن نظمي، وميض جمال عمر ، المصدر السابق ،ص314.

(45) جميل ،حسين ، (1978)، بواكير الحركة الوطنية ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد (4) ص55.

أستمر المسلمون من كلا الطائفتين في التأكيد على وحدتهم في مناسبات عديدة وبطرق مختلفة،بل أبدعوا في إيجاد طرق جديدة وغير مألوفة في التعبير عن وحدتهم، فقد أيد وبارك رجال الدين تلك الخطوات أو الطرق، لا سيما في شهر رمضان الكريم المقدس لدى المسلمون، ومن مظاهر الوحدة تلك الاجتماعات الدينية التي تقام في مساجد الشيعة والسنة وخاصة ما عُرف بـ ((المولود والتعزية)) وهذا الأمر لم تشهد مثله بغداد من قبل بل حتى العراق[46].

وتتلخص فكرة المولود والتعزية بإقامة احتفال ديني يجمع بين المولود النبوي على الطريقة السنية ومجلس التعزية الحسينية على الطريقة الشيعية، فكانت تلك الحركة المباركة جامعة للسنة والشيعة بصورة ودية ولم يحدث مثلها في القرون الإسلامية الماضية[47]. ذلك ما أبدع به المسلمون من الشيعة والسنة في إيجاد سُبلاً جديدة تجمع كلمتهم وتوحد صفهم.

3. 2 وحدة الاديان الاخرى

أكدت الحركة الوطنية العراقية على وحدة الشعب العراقي وباركت الخطوات التي وحدة المسلمين ودعت إلى انضمام الأديان الأخرى إلى الوحدة الوطنية، إذ دعت جمعية العهد إلى ذلك ((يا قوم أنتم عرب قبل الإسلام والنصرانية والموسوية والبلاد بلادكم والوطن وطنكم فأنتم المكلفون بالتظاهر على حماية الاستقلال الذي هو منحة السماء للأمم المنقدة ذات التأريخ المجيد))[48].

ودعا أعضاء الحركة الوطنية العراقية المسلمون مثل جعفر أبو التمن وأحمد الداوود وعلىالبازركان وغيرهم... دعوا إلى مشاركة الأخوة المسيحين في عيدهم (عيد الجسد)، إذ وقف المسلمون في شوارع بغداد ينتظرون مرور موكب المسيحيين المحتفلين وعند وصولهم قام المسلمون بألقاء الورود عليهم وهم يهتفون ((فليعش مواطنونا المسيحيون فيردون عليهم فليعش مواطنونا المسلمون))[49].

وهتف الشباب المسلم المحتشد لتحية المسيحيين المحتفلين ((عاش مجد سيدنا المسيح ... عاش إخواننا المسيحيون ... عاشت الوحدة العراقية ... عاشت الوحدة الوطنية)) فرد عليهم المسيحيون ((عاش إخواننا المحمديون... عاش العرب))[50].

ليس ذلك فحسب بل قام وفد من المسلمين ضم جعفر أبو التمن وأحمد الداوود وآل بازركان وفريق من شباب السنة والشيعة المتنورين مشاركة المسيحيين البغداديين احتفالاتهم ودخلوا الكنيسة معهم وبقوا إلى نهاية الموكب ... وأضاف تقرير المخابرات البريطانية، الذي نقل تلك المعلومات إلى الحكومة البريطانية في لندن ((لقد جرى قدر كبير من

(46) الوردي، علي، المصدر السابق ،ص173.
(47) الدجيلي،كاظم ،(1973) أحداث ثورة العشرين ، بغداد ،ص17.
(48) جريدة صدى الأحرار ،(العراق)، العدد(170)في 1954/8/22.
(49) جريدة صدى الأحرار،(العراق) ، العدد (221) في 1953/9/4.
(50)نظمي، وميض جمال، المصدر السابق،ص364.

الحديث العاطفي حول هذا المشهد الذي لا سابق له، وقال الكثيرون أنه تم (بفضل) البريطانيين لأنهم كانوا السبب في هذا الاتحاد بدون أن يرغبوا فيه))[51]

وذكرت الوثيقة البريطانية أيضاً إن المسلمين نظموا احتفالية المولد في جامع الشيخ صندل برعاية السويدي، وكانت كلمات الخطب والقصائد حماسية وسياسية، وفيها دعا الملا عثمان إلى وحدة المسلمين والمسيحيين واليهود من أجل استقلال العراق[52].

إن تلك التفاعلات الاجتماعية جاءت بعد أن وحد المسلمون صفوفهم وكلمتهم وبدعم من الحركة الوطنية العراقية،توجهوا إلى المسيحيين واليهود فأتت أكلُها، إذ توجه وفد من المسيحيين ضم المطارنة السريان والكلدان في بغداد مع القساوسة والوجهاء الكلدان الاتين والأرمن توجهوا إلى الكاظمية لتقديم التهاني إلى العلماء المسلمين – السيد محمد الصدر وغيره بمناسبة عيد الفطر وذلك في 18 حزيران1920 [53].

كذلك تعامل رجال الحركة الوطنية مع اليهود في بغداد بالطريقة نفسها ، إذ وجهت ووزعت مناشير ورسائل إلى اليهود والمسيحيين أكدت على وحدة الشعب العراقي وأكدت على الأخوة بين جميع الطوائف العراقية وتدعوها بإسم الوطن الواحد والمصير الواحد إلى الاتحاد مع المسلمين لتحقيق استقلال العراق، لاحظ المسلمون ان اليهود لم يخرجوا إلى الشوارع والحارات والمقابر احتفالا بعيدهم (عيد الكبور) لذا ذهبت شخصيات وطنية بغدادية إليهم واستفسروا منهم عن سبب عدم إظهار احتفالاتهم خارج بيوتهم فقالوا لهم إن البريطانيين خوفوهم من المسلمين إن ينتقموا منهم ، فطمئنهم المسلمون وخرجوا محتفلين وشاركهم المسلمون احتفالاتهم[54].

(51) FO .371/5076. Mesoptamiapolice " Abstract of intelligence Repo rt no .23,5 jon 1920 pated june paragraph ,442.
نقلاً عن نظمي، وميض جمال عمر ، المصدر السابق ، ص364.

(52) المصدر نفسه.

(53) المصدر نفسه ،ص365.

(54) البازركان ،علي ، المصدر السابق ، ص104.

تلك الفعاليات الاجتماعية، التي قام بها رجال الحركة الوطنية المتنورين في بغداد ساهمت بشكل كبير في كسر الحواجز والقيود والتي فرضها المستعمر البريطاني في بغداد ما بين الطوائف والملل لتفريقهم خاصة وأنه تسعى إلى إيجاد شرائح اجتماعية وطوائف معينة مثل المسيحيين واليهود وقسم من المسلمين لتقف معه أو تطالب بأن يكون الحكم في العراق حكماً بريطانياً مباشراً مع استبعاد كل المسميات والأشخاص الذين طالب بهم الوطنيون.

لكن الذي حدث أن جميع الطوائف العراقية وحدت موقفها من استقلال العراق وطالبت به بعد أن كان قسم من تلك الطوائف المسيح واليهود قدموا مضابط إلى البريطانيين يرفضون به استقلال العراق وطالبوا أن يبقى البريطانيون يحكمون العراق مباشرة.

الخاتمة

تناول البحث فترة زمنية خطيرة من تأريخ العراق ، إلا وهي مدة الاحتلال البريطاني للعراق من 1917 لغاية 1920م ،اذعمل المستعمر البريطاني على تمزيق الوحدة المجتمعية البغدادية خاصة والعراقية عامة بأن أوجد شرخاً بين تلك الطوائف وخاصة اليهودية والمسيحية ، إذ أرعبهم من قيام دولة مستقلة في العراق لأنها ستكون إسلامية محمدية ، تعمل على اخلائهم وطردهم من العراق، لذا جاءت مواقف الطائفتين اليهودية والمسيحية ، فضلاً عن قسم من المسلمين ضد استقلال العراق وتفضيلهم البقاء تحت الحكم البريطاني المباشر ،الا ان القوى الوطنية العراقية في بغداد عملت وبإخلاص على وحدة المجتمع البغدادي فبدأت بوحدة المسلمين بين المذهبين الس نني والشيعي فوحدت موقفهما من نوع الحكم في العراق بأن يكون عربياوفضلوا ان يكون احد انجال الشريف حسين ملكا على العراق ،كذلك عملوا على تغيير الموقف السلبي لليهود والمسيحيين من الاستقلال واتحدوا مع المسلمين في موقفهم الوطني .

وتأسيسا على ماتقدم من الممكن استنتاج النقاط الآتية:

1 -أن المجتمع العراقي مجتمعاً تعايش لألاف السنين سلمياً على مختلف طوائفه وأديانه ومذاهبه.

2 -نعم أوجدت السياسة البريطانية – فرق تسد – صداها في أول الأمر وكسبت مجموعات لا باس بها بالوقوف إلى جانب التوجهات والمصالح البريطانية.

3 -عمل البريطانيون في العراق على ربط مستقبل المسيحيين واليهود مع بقائهم في العراق وذلك باستخدام أسلوب الترغيب والترهيب، ترغيبهم بسلامتهم وعيشهم الرغيد معهم وترهيبهم من استقلال العراق واقامة دولة إسلامية محمدية تسعى مباشرة.. إلى طردهم واخراجهم من العراق.

4 -نجحت السياسة البريطانية في تحقيق اهدافها في بادئ الأمر بشق وحدة المجتمع البغدادي وتشتيت اهدافه وطموحاته في اتجاهات مختلفة.

5 -لاحظ رجال الحركة الوطنية ذلك فعملوا أولاً إلى توحيد كلمة المسلمين الشيعة والسنة وقاموا باستخدام طرق مبتكرة للجمع بينها،فأقاموا احتفالية – المولد التعزية – وذلك بجمع المولد النبوي الشريف الذي يقيمه أهل السنة مع التعزية باستشهاد سيد شباب أهل الجنة الحسين بن علي عليه السلام، الذي يقيمه الشيعة، فضلاً عن تشجيع واقامة الزيارات والتواصل مع المستجدات الاجتماعية بحضور مجالس الفاتحة بين الطرفين.

6 -توجه المسلمون في بغداد إلى إخوانهم المسيحيين واليهود وطمئنوهم بأنهم لا يضمرون إلا الخير لهم وأنهم اخوان وشركاء في الوطن، وشاركوهم احتفالاتهم وقدموا لهم التهاني بمناسبة اعيادهم فرد اليهود والمسيح بزيارة المسلمين في اعيادهم.

7 -بعد تلك المواقف من المسلمين في بغداد والعراق عامة من جميع الطوائف غير الكثير منهم مواقفهم وطالبوا جميعهم تقريباً باستقلال العراق.

8 -استطاعت الحركة الوطنية البغدادية من اعادة اللحمة المجتمعية البغدادية والعراقية بعد أن سعى المستعمر البريطاني إلى تمزيقها وتفريق كلمتهم ومواقفهم، فوحد الجميع كلمتهم ومواقفهم.

9 -إن العراقيين متوحدين تاريخياً ولا يحدث الخلاف والشقاق بينهم إلا بوجود المستعمر أو العنصر الخارجي.

10 -لكن مع كل محاولات المستعمرين وعلى مر العصور على غرس بذور التفرقة وشق الصف وتمزيق الوحدة المجتمعية البغدادية العراقية، أقول ومع كل المحاولاتوأن تمت في أول الأمر ،إلا أن المجتمع البغدادي يعيد ويجدد وحدته لأسباب منها إن المشتركات التي تجمع بينهم كثيرة وأساسية ومفروضة عليهم منذ آلاف السنين ،هذا فضلاً عن إن العراقي عامة والبغدادي خاصة جُبل على الطيبة والمحبة والغيرة والشرف وعزة النفس والأنفة والرجولة والكبرياء والعيش بحياة هو سيدها لا يسوده أجنبي ، وذلك ناتج من التراكمات الحضارية التي أنتجتها أرض الرافدين والقوة والمنعة التي تمتع بها وقيادته وسيطرته على المناطق المجاورة والإشعارات التي سحقت الغزاة ، كل ذلك جعل من العراقي والبغدادي أبي النفس كريم العطاء لا يرضى بالذل أبداً.

اقتراحات ذات صلة بموضوع البحث:

- التركيز على المشتركات التي تسهم في توحيد المجتمعوفي الوقت نفسه العمل على نبذ المفرقات التي تسهم في تمزيق الوحدة المجتمعية.
- ان تتبنى الجامعات مشاريع توعوية تخدم الوحدة الوطنية بعيدا عن الواجهات الساسية مثل الاحزاب والجمعيات.
- ان يصار في المرحلة الاولى من الجامعة تدريس مادة (مشتركات التعايش السلمي في المجتمع).

Mohamed-Cherif
Messaadia University -
Souk Ahras

El-Anwar

pour les sciences humaines et sociales